الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

عنوان المذكرة:

دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحويل المعارف العلمية والتكنولوجيا نحو الدول النامية: دراسة حالة الجزائر

مذكرة مكملة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في علوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد دولي

من إعداد الطالبة: **تحت إشراف:**

- بن جامع مليكة د.يونس بوعصيدة رضا

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
د.يونس بوعصيدة رضا	أستاذ محاضر- أ-	جامعة20اوث1955-سكيكدة-	مشرفا
د.الصيد فاتح	أستاذ محاضر-أ-	جامعة20اوث1955-سكيكدة-	رئيسا
فرطاقي جابر	أستاذ مساعد-أ-	جامعة20اوث1955-سكيكدة-	ممتحنا

السنة الجامعية 2019-2020

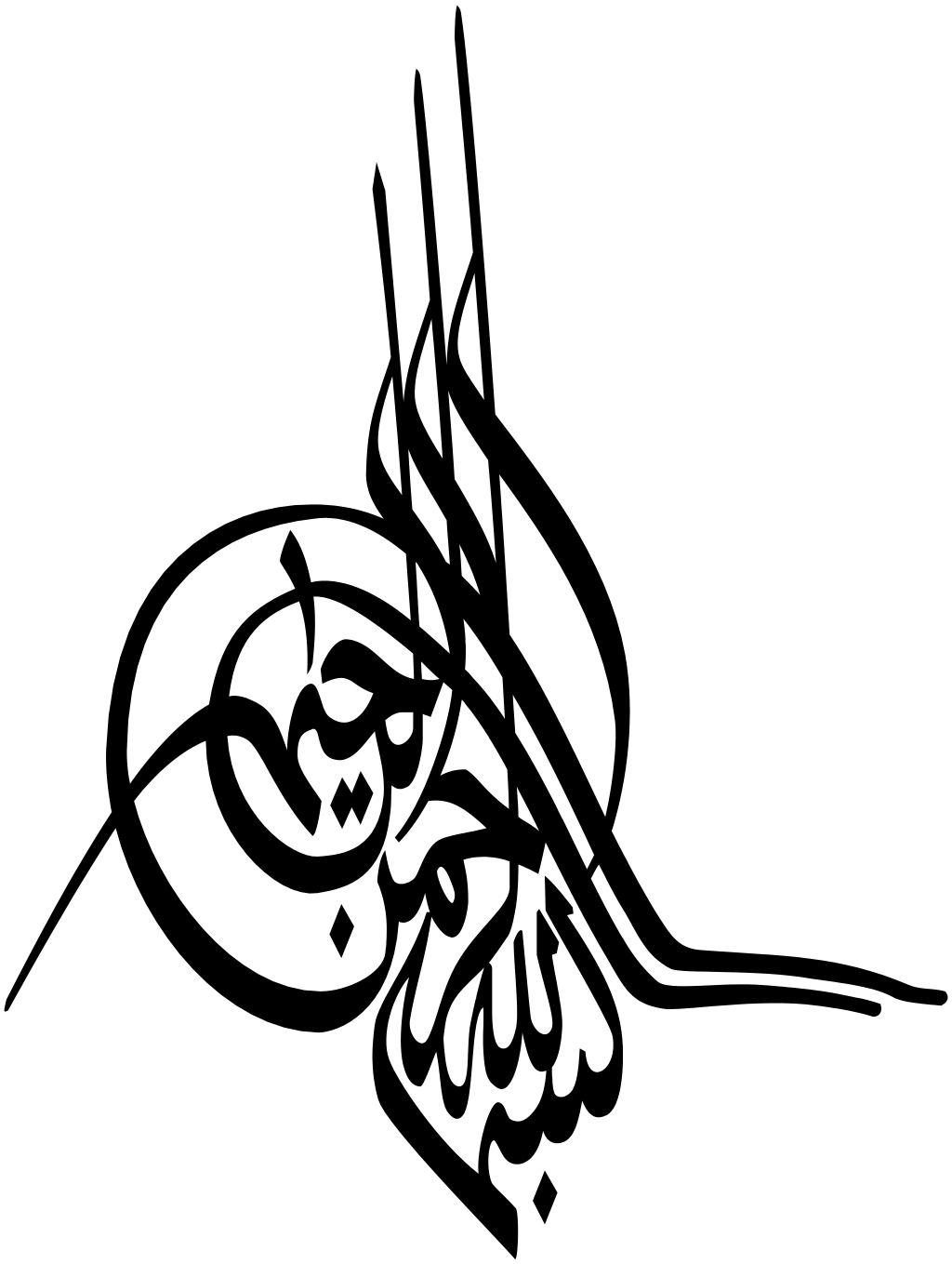

الإهداء

إلى من يخفق له قلبي باستمرار وضياء عيني ونور بصيرتي وسيرته

قدوتي محمد صلى الله عليه وسلم

إلى من ابتغي رضاهما إلى أجمل حواء منبع الحنان ورمز المحبة

والوفاء إلى من وهبتني من روحها وحياتها

"إلى أمي الغالية"

إلى منبع العطاء ورمز التضحية وروح المسؤولية إلى الدرع الواقي

والكنز الباقي إلى "أبي الغالي"

إلى من يهنا القلب لوجودهم وتستقر النفس لرؤيتهم إلى إخوتي و

إلى أساتذتي إلى كل أفراد عائلتي وكل صديقاتي وزملائي في

الماستر إلى كل عزيز وغالي على قلبي

شكر وعرفان

أتوجه بالشكر الخالص إلى أستاذي ومشرفي الأستاذ الدكتور يونس بوعصيدة رضا على ما أسداه لي من نصائح وتوجيه طيلة مشوار دراستي في الماستر، كما أتوجه له بالشكر والعرفان والتقدير لما بذله من جهد وتزويدي بالمعلومات الكافية من أجل إتمام هذه المذكرة ، والتي تمت بعون الله.

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز الدور الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في تحويل المعارف العلمية والتكنولوجيا نحو الدول النامية بصفة دولية والى الجزائر بصفة خاصة، والتعرف على العوامل الرئيسة لنجاح دلك. إشكالية الدراسة تكمن في: كيف يمكن للجزائر الاستفادة من الاستثمار الأجنبي المباشر في تحويل المعارف العلمية والتكنولوجيا؟. حيث تم إتباع المنهج الوصفي التحليلي وقاعدة بيانات إحصائية. قمنا بتقسيم البحث إلى فصلين وذلك من اجل اختبار صحة الفرضيات، والوصول إلى أهم النتائج التي توضح أن الجزائر لا تزال ضعيفة من ناحية استفادتها من الاستثمار الأجنبي المباشر في تحويل المعارف العلمية والتكنولوجيا.وهدا راجع لعدم امتلاكها لرأس المال البشري المؤهل لذلك، إضافة إلى ضعف الهياكل المحلية للبحوث والتطوير.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، تحويل التكنولوجيا، المعارف العلمية ، رأس المال البشري، نشاطات البحث والتطوير.

Abstract

This study aims to highlight the role that foreign direct investment (FDI) plays, in order to transfer scientific knowledge and technology towards developing countries in an international capacity and to Algeria in particular, also to identify the main factors for the success of this question: How can Algeria benefit from foreign direct investment in the field of transferring scientific knowledge and technology? Where the descriptive analytical approach and the statistical database were followed, we divided the research into two chapters to test the validity of the hypotheses, and access to the most important results which show that Algeria is still weak in terms of its benefit from foreign direct investment in the transfer of scientific knowledge and technology, and this is because the weakness of the local structures of research and development.

Key words: foreign direct investment, technology transfer, scientific knowledge, human capital, research and development activities.

الموضوع	الصفحة
الإهداء	
شكر وعرفان	
الملخص	
فهرس المحتويات	
فهرس الجداول	
فهرس الأشكال	
قائمة الاختصارات والرموز	
مقدمة	أ-ت
الفصل الأول: دراسة نظرية للاستثمار الأجنبي المباشر و دوره في تحويل المعارف العلمية والتكنولوجيا نحو الدول النامية.	
تمهيد الفصل الأول	5
المبحث الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر ونقل المعارف العلمية والتكنولوجيا	6
المطلب الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر	6- 12
أولا: مفاهيم أساسية حول الاستثمار الأجنبي المباشر	6
ثانيا: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر	7
ثالثا: محددات وأشكال الاستثمار الأجنبي المباشر	10
المطلب الثاني: أساسيات حول نقل التكنولوجيا والمعارف العلمية	12- 18
أولا: مفهوم التكنولوجيا وعملية تحويلها	13
ثانيا: أدوات نقل التكنولوجيا والمعارف العلمية الخارجية	15
ثالثا: كيفية الاختيار الملائم للتكنولوجيا المنقولة وأهمية نقلها	17
المبحث الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر كأداة لنقل المعارف العلمية والتكنولوجيا نحو الدول النامية	19
المطلب الأول: دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحويل التكنولوجيا والمعارف العلمية نحو الدول النامية	19 - 21

أولا: نقل التكنولوجيا عن طريق الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي	**19**
ثانيا: نقل التكنولوجيا عن طريق الاستثمار المشترك	**21**
المطلب الثاني: دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تدويل مشاريع البحث والتطوير ومحددات إنماء ذلك في الدول النامية	**24 - 22**
أولا: استثمارات البحث والتطوير في الدول النامية	**22**
ثانيا: المحددات الرئيسية لانتقال التكنولوجيا الأجنبية إلى الدول النامية	**23**
المبحث الثالث: الدراسات السابقة	**25**
المطلب الأول: دراسات باللغة الأجنبية	**26**
أولا: دراسة يونس بوعصيدة رضا (2015) بعنوان : " تطوير اقتصاد و المعرفة في الجزائر: تحدي قدرة الامتصاص".	**26**
ثانيا: دراسة سونيا بن سليمان ومسعود زويكي (2016) بعنوان: " الاستثمار الأجنبي المباشر والقدرات الاستيعاب الوطني: مستويات نمو اقتصاديات المغربية".	**26**
المطلب الثاني: دراسات باللغة العربية	**27**
أولا: دراسة أسيا عطيل ومراد صاولي (14 ديسمبر 2019) بعنوان: " الاستثمار الأجنبي المباشر كآلية لتحويل التكنولوجيا إلى الدول النامية، إضاءة على تجربة الصين.	**27**
خلاصة الفصل الأول	**29**
الفصل الثاني: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وسبل الاستفادة منه في مجال تحويل المعارف العلمية و التكنولوجيا	
تمهيد الفصل الثاني	**31**
المبحث الأول: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	**32**
المطلب الأول: الإطار القانوني والمؤسساتي لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	**40 - 32**
أولا: الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي في الجزائر	**32**
ثانيا: الإطار المؤسساتي لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	**36**

المطلب الثاني: الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر	**47- 41**
أولا: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	**41**
ثانيا: توزيع الاستثمارات الأجنبية في الجزائر	**44**
المبحث الثاني: دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحويل المعارف العلمية والتكنولوجيا إلى الجزائر	**48**
المطلب الأول: تجربة الجزائر في استيراد التكنولوجيا الأجنبية	**54 - 48**
أولا: السياسة الوطنية لاستيراد التكنولوجيا للفترة (1970-1980)	**48**
ثانيا: بعض المحاولات الحديثة لنقل التكنولوجيا خارج قطاع المحروقات في إطار الاستثمار الأجنبي المباشر	**51**
المطلب الثاني: البنية التحتية التكنولوجية للجزائر من اجل الاستفادة من المعارف العلمية والتكنولوجيا الأجنبية	**64 - 54**
أولا: إستراتيجية تطوير القدرات المحلية وأنشطة البحث العلمي والتطوير	**54**
ثانيا: مؤشرات العلوم والتكنولوجيا في الجزائر	**56**
المبحث الثالث: صعوبات وسبل التوجه نحو امتصاص المعارف العلمية والتكنولوجيا الأجنبية واستيعابها في الجزائر	**65**
المطلب الأول: العراقيل التي تواجه الاقتصاد الجزائري في استيعاب التكنولوجيا الخارجية	**66 - 65**
أولا: المشاكل المتعلقة بالتكنولوجيا المستوردة	**65**
ثانيا: المشاكل المرتبطة بالهياكل المحلية للبحوث والتطوير	**66**
المطلب الثاني: بعض شروط ضمان نقل التكنولوجيا الأجنبية واستيعابها في الجزائر	**70- 67**
أولا: تطوير القدرات البشرية المحلية	**67**
ثانيا: دور التعليم والتعلم في نقل التكنولوجيا وتوطينها	**68**
ثالثا: نظم الابتكار الوطنية والمتطلبات الأساسية التنظيمية	**69**
خلاصة الفصل الثاني	**71**
خاتمة	**75-73**

المراجع	**81-77**

الرقم	العنوان	الصفحة
.1	حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة(2000-2018)	41
.2	ملخص الاستثمارات المحلية و الأجنبية في الجزائر خلال الفترة(2002-2017)	43
.3	التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر(2002 -2017)	44
.4	التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية حسب الدول المستثمرة في الجزائر(2002-2017)	46
.5	الاحتياج المتوفر في اليد العاملة المؤهلة لسنة 1976	49
.6	مؤشر التنمية البشرية في الجزائر خلال الفترة ما بين (2000-2018)	56
.7	الإنفاق الحكومي على التعليم في الجزائر خلال الفترة (2007-2017)	58
.8	مؤشرات مستوى التعليم في الجزائر	59
.9	الإنفاق على قطاع التعليم العالي خلال الفترة(2000-2018)	60
.10	عدد المنشورات العلمية	63
.11	عدد براءات الاختراع الممنوحة في الجزائر	64

الرقم	العنوان	الصفحة
1	منحنى دورة حياة المنتج.	8
2	المدخلات والمخرجات بين الشركات متعددة الجنسيات والشركات المحلية	20
3	تطور حجم الاستثمارات الأجنبية في الجزائر خلال الفترة (2018-2000)	42
4	عدد المشاريع الاستثمارية حساب قطاع النشاط	44
5	عدد الوظائف للمشاريع الاستثمارية الأجنبية حسب قطاع النشاط	45
6	عدد المشاريع التي تشرك أجانب	46
7	الاعتمادات المخصصة لقطاع التربية والتعليم	58
8	نسبة ميزانية التعليم العالي من الناتج الداخلي الخام (%).	61
9	عدد الباحثين لكل مليون نسمة من السكان لسنة 2014	62

UNESCO : United Nations ,Educational, Scientific and Cultural Organization**.** منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة

ONPI : Organisation Nationale des Promoteurs Immobiliers. المنظمة الوطنية لمطوري العقارات

OCDE : Organisation de Coopérations et de Développement Economiques. منظمة التعاون والتنمية

FMI : Fonds Monétaire International.صندوق النقد الدولي

OMC : Organisation Mondiale du Commerce.المنظمة العالمية للتجارة

CNUCED : Conférence des Nations Unies sur le Commerce et le Développement.مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

WIPO : World Intellectual Property Organization .المنظمة العالمية للملكية الفكرية

R&D: Recherché et Développement.بحث وتطوير

ANDI : Agence Nationale de Développement de l' investissement. الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

ONUDI : Organisation des Nations Unies pour le Développement industriel.منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

SEAAL : Société des Eaux et de l'Assainissement d'Alger. شركة المياه والصرف الصحي بالجزائر

ADE : Algérienne Des Eaux.الجزائرية للمياه

ONA : Office National de l'Assainissement.الديوان الوطني للصرف الصحي

SNVI : Société National des Véhicules Industriels المؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية

FNI : Fonds National d'Investissement.الصندوق الوطني للاستثمار

FDI: Foreign Direct Investment.الاستثمار الأجنبي المباشر

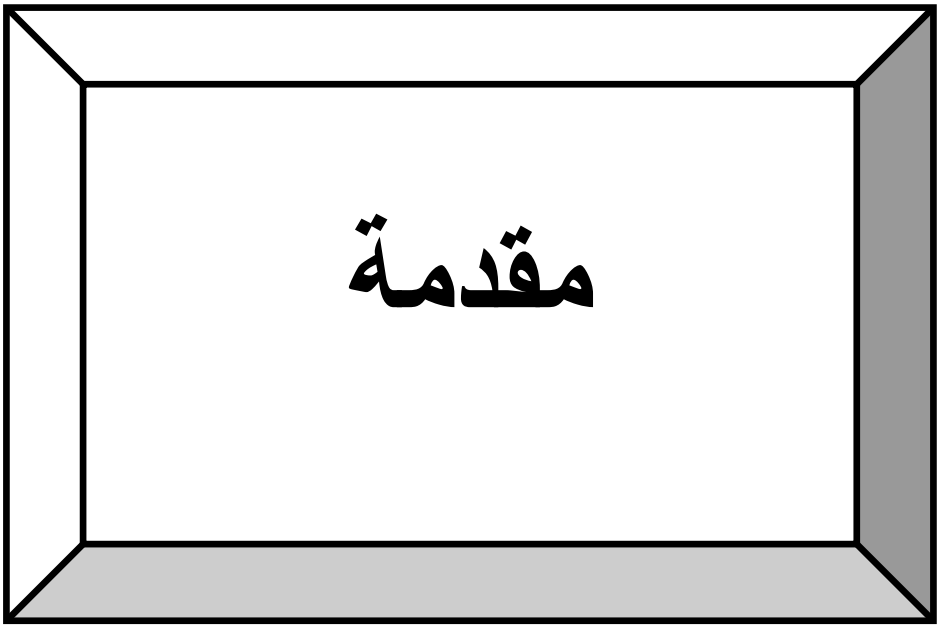
مقدمة

مقدمة

تشهد الساحة الدولية الراهنة تطورات اقتصادية تحتم على أي دولة مواكبة هذه التغيرات بغية تحقيق تنمية شاملة ومستدامة، من خلال العمل على إنعاش اقتصادها وتطوير مؤسساتها الاقتصادية وتجنيد كل الموارد المتاحة.

من هذا المنطلق يعد الاستثمار الأجنبي المباشر أحد المتغيرات المؤثرة في تطور البلدان ونموها، حيث يعتبر بمثابة مؤشر على انفتاح الاقتصاد وقدرته على التكيف مع التطورات الاقتصادية العالمية، في ظل ظاهرة العولمة وسيطرة الشركات متعددة الجنسيات على حركة السلع والخدمات.

لقد ازداد التوجه نحو الاستثمارات الأجنبية في الفترة الأخيرة باعتبارها كإحدى آليات نقل التكنولوجيا في أغلب الدول، إلا أن الأمر يختلف في الدول النامية التي تفتقر للتكنولوجيا وتجد نفسها عاجزة على الحصول عليها من الدول المتقدمة بشروط معقولة ، فهي لا تحصل على التكنولوجيا إلا لقاء كلفة عالية، وما تحصل عليه في الغالب يكون قديم ولا يمثل آخر المبتكرات إضافة إلى أن ما تحصل عليه من تكنولوجيا لا يتلاءم في الغالب والظروف الاجتماعية والاقتصادية في هذه الدول، لأن استخدامه يتطلب مهارات فنية عالية لا تملكها الدول النامية في كثير من الأحيان.

الجزائر وكغيرها من البلدان السائرة في طريق النمو، تعاني من مشكلة التحول التكنولوجي، فهي لا تتمتع بالإمكانيات اللازمة لتحقيق التنمية في هذا المجال لوحدها، وعليه عمدت الجزائر بفتح المجال أمام الاستثمار الأجنبي والشركات متعددة الجنسيات، من خلال منح العديد من الحوافز والامتيازات لتحسين مناخها الاستثماري وجلب أكبر قدر من الاستثمارات الأجنبية، حيث تؤكد هذه السياسة على رغبة الجزائر في الاستفادة من هذه الاستثمارات في تحقيق التنمية الصناعية وكأداة أساسية لنقل التكنولوجيا والحصول على المعرفة الفنية.

إشكالية البحث: انطلاقا مما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

- كيف يمكن للجزائر الاستفادة من الاستثمار الأجنبي المباشر في تحويل المعارف العلمية والتكنولوجيا؟

ويندرج تحت هذا التساؤل الرئيسي مجموعة من التساؤلات الفرعية التالية:

1. ما هو واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟
2. كيف يمكن للاقتصاد الجزائري تطوير قدرة امتصاص المعارف العلمية الخارجية والتكنولوجيا؟
3. ماهو دور الاستثمار في رأس المال البشري في تطوير الكفاءات لاستيعاب المعارف العلمية الخارجية والتكنولوجيا؟

الفرضيات:

للإجابة عن التساؤل الرئيسي والتساؤلات الفرعية نضع الفرضيات التالية:

1. حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة خارج قطاع المحروقات في الجزائر ضعيفة ولا تعكس التقدم الملحوظ للسياسة الاستثمارية الجزائرية لتحسين مناخ الاستثمار.
2. في الجزائر تحويل التكنولوجيا واستيعابها عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر ليست عملية تلقائية و تتطلب توفير مستوى معين من الكفاءات البشرية وكدا مستوى معين من نشاطات البحث والتطوير.
3. الاستثمار في رأس المال البشري ضرورة لأي اقتصاد من أجل تطوير الكفاءات البشرية ومواكبة التغيير التكنولوجي.

أهداف الدراسة:

يمكن تلخيصها فيما يلي:

- ✓ توفير إطار نظري شامل لكل من الاستثمار الأجنبي المباشر و نقل التكنولوجيا والمعارف العلمية.
- ✓ التعرف على طرق نقل التكنولوجيا بواسطة الاستثمار الأجنبي المباشر ومحددات نجاح ذلك في الدول النامية.
- ✓ إبراز أهمية الاستثمار في رأس المال البشري وتحسين أنشطة البحث والتطوير في نقل التكنولوجيا الأجنبية للدول النامية.
- ✓ التطرق لواقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.
- ✓ التعرف على تجربة الجزائر في نقل التكنولوجيا الأجنبية خارج قطاع المحروقات والسياسات المتبعة في هذا المجال.
- ✓ الوقوف على أهم الصعوبات التي تواجهها الجزائر في استيعاب التكنولوجيا الأجنبية.
- ✓ التوصل إلى بعض الشروط لضمان نقل التكنولوجيا الأجنبية واستيعابها في الجزائر.

أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها مما يلي:

- ❖ حداثة موضوع دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحويل المعارف العلمية والتكنولوجيا نحو الدول النامية حيث أنه موضوع تتزايد أهميته مع الوقت.
- ❖ تنبع أهمية الدراسة من أهمية العلم والتكنولوجيا في مجالات الحياة المختلفة ودور عملية تحويل التكنولوجيا فيما لو تمت بشكل مخطط له في تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة.كما أن عملية نقل التكنولوجيا وتوطينها أصبح ضرورة لابد منها في البلدان النامية عامة والجزائر خاصة.
- ❖ تنبع أهمية الدراسة من أهمية الدور الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في تحويل المعارف العلمية والتكنولوجيا. باعتبار انه لا توجد دولة في العالم تعتمد اعتمادا كليا على التكنولوجيا المبتكرة والمطورة لديها،بل انه لابد من الاستعانة بالتكنولوجيا الأجنبية.
- ❖ في الوقت الذي تسعى فيه الدول النامية جاهدة إلى وضع سياسة تكنولوجية تهدف إلى تحقيق التقدم التكنولوجي والخروج من حالة التخلف والتبعية التكنولوجية نحو الدول المتقدمة، بما تمثله هذه التبعية من رفع التكلفة وتقليص العائد وإغلاق الأبواب أمام القدرات الذاتية . في هذا الوقت تصبح دراسة تحويل التكنولوجيا ضرورة علمية وعملية ملحة.
- ❖ الإسهام في إثراء مكتبة الجامعة حيث أنه يعتبر موضوع متشعب ويخدم العديد من التخصصات.

منهج الدراسة:

تماشيا مع طبيعة الموضوع الذي يضم جانب نظري وآخر تحليلي، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي و قاعدة بيانات إحصائية ،بغرض التحليل الاقتصادي لدور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحويل المعارف العلمية والتكنولوجيا وكذلك لدراسة وضعية الجزائر واستنتاج أهم السمات والمشاكل.

تقسيمات الدراسة:

تم تقسيم هذا البحث إلى فصلين، كل فصل ينقسم إلى ثلاث مباحث وكل مبحث ينقسم إلى مطلبين من اجل الفهم الأمثل لمحتويات الدراسة.

صعوبات الدراسة:

صادفنا أثناء القيام بعملية الدراسة صعوبات مختلفة، أبرزها تمثلت في عدم التمكن من الوصول إلى الإحصائيات الخاصة بنقل التكنولوجيا في الجزائر، هذا بسبب انعدام إطار مؤسساتي يتخصص في نقل التكنولوجيا على مستوى الجزائر، أما المشكل الثاني فهو عدم توفر إحصائيات لدى الوكالة الوطنية للتطوير، فيما يخص حجم الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى القطاع الصناعي خارج قطاع المحروقات بشكل أكثر تفصيلا.

الفصل الأول:

دراسة نظرية للاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في تحويل المعارف العلمية والتكنولوجيا نحو الدول النامية

تمهيد:

تعد الظاهرة الاقتصادية المتمثلة في الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم المحاور اهتماما لدى العديد من الاقتصاديين والمفكرين ومختلف المدارس الاقتصادية، لكونه يلعب دورا هاما في صياغة المبادئ التي يرتكز عليها النظام العالمي.

تسعى الدول النامية إلى اجتذاب قدر أكبر من الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك للمزايا التي تترتب عليه وكذا تأثيره على الاستثمار المحلي من أجل الوصول إلى التنمية الاقتصادية.

يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر العديد من الأدوار على مستوى الدول المستقبلة له، من بينها نقل التكنولوجيا والمعرفة الفنية، حيث يعتبر كأداة أساسية في عملية نقل التكنولوجيا، ويتم ذلك داخل الشركة الدولية من الشركة الأم إلى فروعها المنتشرة في مختلف الدول أو من خلال نقل التكنولوجيا من الشركات الدولية إلى شركة محلية في الدول المضيفة.

من أجل المزيد من التوضيح والشرح ارتأينا إلى تقسيم الفصل وفق ثلاثة مباحث وهي:

المبحث الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر ونقل المعارف العلمية والتكنولوجيا.

المبحث الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر كأداة لنقل المعارف العلمية والتكنولوجيا نحو الدول النامية.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة.

المبحث الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر ونقل المعارف العلمية والتكنولوجيا

تمهيد:

إن موضوع تحويل المعارف العلمية والتكنولوجيا إلى الدول النامية من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر هو موضوع طويل ومتشعب وحتى نتناول دراسة هذا الموضوع يجب التطرق إلى بعض النقاط والمفاهيم الأساسية التي لها صلة بموضوع بحثنا هذا والتي اخترنا أن نخصص لها هذا المبحث الأول، الذي سيكون مضمونه حول العديد من النقاط الأساسية للاستثمار الأجنبي المباشر والمعارف العلمية والتكنولوجيا حيث سنقسم هذا المبحث إلى مطلبين، المطلب الأول خصص للاستثمار الأجنبي المباشر أما المطلب الثاني يتعلق بالمعارف العلمية و التكنولوجيا وعملية تحويلها.

المطلب الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر

من خلال هذا المطلب سوف نتناول المفاهيم الأساسية للاستثمار الأجنبي المباشر وكذا أهم النظريات المفسرة له بالإضافة إلى محددات وأشكال الاستثمار الأجنبي المباشر.

أولا: مفاهيم أساسية حول الاستثمار الأجنبي المباشر

1.1 تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر المؤسسات والمنظمات الدولية

تعرف **منظمة التعاون والتنمية (OCDE)** و**صندوق النقد الدولي (FMI)** الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه " نوع من الاستثمار الدولي الذي يعكس هدف حصول كيان مقيم في اقتصادها (المستثمر المباشر) على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد أخر (مؤسسة الاستثمار المباشر) وتنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة بالإضافة إلى تمتع المستثمر المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة".[1]

أما **المنظمة العالمية للتجارة (OMC)** فترى أن الاستثمار الأجنبي المباشر" ذلك النشاط الذي يقوم به المستثمر المقيم في بلد ما (البلد الأصلي) والذي من خلاله يستعمل أصوله في بلدان أخرى (دول مضيفة) وذلك مع نية تسييرها".[2]

كما عرفها **تقرير الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (CNUCED)** الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه " استثمار يفترض وجود علاقة استمرارية طويلة الأمد بين الدولة المضيفة والمستثمرين الأجانب، وقد يسعى هؤلاء المستثمرون عن طريق هذه العلاقة إلى التحكم في مشاريع أو مؤسسات تنتمي إلى البلد المضيف، تعود ملكيتها بالكامل لهم، وقد يشاركهم في هذه الملكية وطنيون أو أجانب".[3]

2.1 تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر مفكرين اقتصاديين

يعرف **عبد السلام أبو قحف** الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه "هو الذي ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي لجزء من أو لكل الاستثمارات في المشروع المعني هذا بالإضافة إلى القيام بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني، في حالة الاستثمار المشترك(Joint Venture)أو سيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم في حالة الملكية المطلقة لمشروع الاستثمار، فضلا عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من المواد المالية والتكنولوجية والخبرة الفنية في جميع المجالات إلى الدول المضيفة".[4]

عرفه أيضا **عبد الرزاق حمد حسين الجبوري** على أنه " انتقال رؤوس الأموال الأجنبية للعمل في الدول المضيفة بشكل مباشر في صور مختلفة سواء كانت وحدات صناعية استخراجية أو تحويلية أو إنشائية أو زراعية أو خدمية، ويكون حافز الربح المحرك الرئيسي لهذه الاستثمارات".[5]

مما سبق يمكن وضع **تعريف شامل** للاستثمار الأجنبي المباشر على أنه ذلك النوع من الاستثمارات التي يكون فيها تحركات لرؤوس الأموال الدولية من البلد الأم إلى البلد المضيف بغرض إنشاء أو تطوير أو الحفاظ على الشركات التابعة وممارسة نوع من السيطرة (جزئية أوكلية) والتأثير على إدارة هذه الشركات ضمن الإطار القانوني والتشريعي للبلد المضيف.

ثانيا: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر

---

[1] OCDE :Définition de convention de base pour la mesure de la recherche et du develepment expérimental, parie , 1999, P5.

[2] عبد الرزاق حمد حسين الجبوري، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية، ط1، دار الحامد للنشر، الأردن، عمان، 2014، ص 33.

[3] محمد صفوت قابل، نظريات وسياسات التنمية الاقتصادية، دار الوفاء، 2008، ص 180.

[4] عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الاستثمار الدولي، ط2، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 1991، ص 21.

[5] عبد الرزاق حمد حسين الجبوري، مرجع سبق ذكره، ص 32.

1.2 نظرية عدم كمال السوق

ترتكز نظرية عدم كمال السوق على مجموعة من الفرضيات المتمثلة في الأتي[1]:

- غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول المضيفة.
- انخفاض عرض السلع في أسواق الدول المضيفة.
- عدم استطاعة أو قدرة الشركات الوطنية من منافسة الشركات الأجنبية في مختلف الأنشطة الاقتصادية والإنتاجية، وهذا ناتج عن القدرات الهائلة التي تتمتع بها الشركات المتعددة الجنسيات مقارنة مع الشركات الوطنية في الدول المضيفة.

إن العوامل السابقة الذكر تشكل الحافز الذي يدفع الشركات متعددة الجنسيات نحو الاستثمار وقيامه بمختلف الأنشطة الإنتاجية والتجارية في الدول المضيفة، لأن هذه الشركات على يقين بعدم قدرة الشركات الوطنية بالدول المضيفة على منافستها تكنولوجيا، ماليا، إداريا وإنتاجيا...الخ.

كما أن الشكل المفضل لاستغلال عوامل القوة لدى الشركات متعددة الجنسيات حسب نظرية عدم كمال السوق يتمثل في الامتلاك الكامل لمشروعات الاستثمار.[2]

2.2 نظرية دورة حياة المنتج الدولي لفرنون (La théorie de Vernon 1966)

تقوم هذه النظرية على أساس افتراض أن دورة حياة المنتج تتضمن المرور بمراحل عديدة ومنها البحث والابتكار ثم مرحلة تقديم السلعة بعد إنتاجها في السوق المحلية، ثم مرحلة النمو في إنتاجها وتسويقها محليا ودوليا ومرحلة تشبع السوق المحلية ومن ثم مرحلة إنتاجها من قبل الدول المتقدمة الأخرى وأخيرا مرحلة إنتاج السلعة في الدول النامية بعد أن تكون السلعة قد تدهور إنتاجها نتيجة المنافسة السعرية والجودة، حيث يؤيد الواقع العملي والممارسات الفعلية ذلك في حالات ليست بالقليلة والتي من أبرز الأمثلة لها الصناعات الالكترونية والحسابات الآلية منها بشكل خاص.[3]

والمنحنى الموالي يوضح مراحل تطور دورة حياة المنتج السابقة الذكر:

الشكل رقم 01: دورة حياة المنتج.

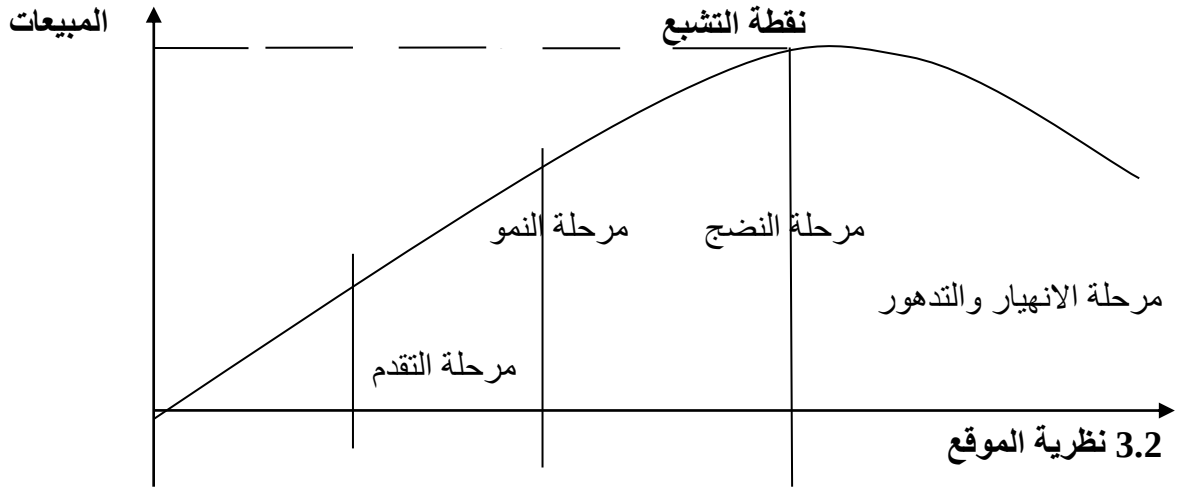

3.2 نظرية الموقع

يرجع قرار الاستثمار الخارجي بأي شركة متعددة الجنسيات على مجموعة من العوامل البعض منها دولي والبعض الأخر محلي (على مستوى الدولة الأم)، حيث أن نظرية الموقع تركز على اختيار الدولة المضيفة بمعنى

[1] عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية ،مؤسسات شباب الجامعة ،الإسكندرية(1989)، ص- ص 49 . 53

[2] عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، ط1، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2003، ص 390.

[3] عبد السلام أبو قحف، 1991، مرجع سبق ذكره، ص 28.

أن النظرية تعتمد على المحددات المكانية أو البيئية التي من شأنها أن تؤثر على قرارات استثمار الشركات متعددة الجنسيات في الدول المضيفة.

وكما يرى (parry) أن هذه النظرية تهتم بالمتغيرات البيئية في الدول المضيفة التي ترتبط والطلب، تلك العوامل التي تؤثر على الأنشطة الإنتاجية أو التسويقية والبحوث والتطوير ونظم الإدارة وغيرها.

يضيف (Dunning) أن هذه النظرية تهتم بكل العوامل المرتبطة بتكاليف الإنتاج والتسويق والإدارة...الخ.[1]

4.2 النظرية الانتقائية (La théorie de Dunning)

النظرية الانتقائية التي وضعها (Dunning)هي عبارة عن مزيج من ثلاث نظريات مختلفة عن الاستثمارات الأجنبية المباشرة والمتمثلة في: نظرية المنشأة الصناعية نظرية الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية ونظرية الموقع.

حيث ترى هذه النظرية أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعد دالة في ثلاثة متغيرات هي المزايا الاحتكارية (مهارات عنصر العمل، استخدام التكنولوجيا...الخ) التي يمتلكها المستثمر الأجنبي، والمزايا المترتبة على الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية مثل التصدير والمزايا المكانية التي تتمتع بها الدولة المضيفة للاستثمار الأجنبي مثل اتساع حجم السوق ووفرة المواد الخام.[2]

5.2 نظرية الوقع المعدلة

قدمت هذه النظرية من خلال (روبوك)و(سيموندس)، حيث اقترحا ثلاث مجموعات من المحددات التي تتأثر بهما الاستثمارات الدولية، حيث أن **المجموعة الأولى** تشمل المتغيرات الشرطية (خصائص المنتج/السلعة، الخصائص المميزة للدولة، العلاقات الدولية المضيفة مع الدول الأخرى) أما **المجموعة الثانية** فهي عوامل دافعة (الخصائص المميزة للشركة، المركز التنافسي) و**المجموعة الأخيرة** متمثلة في العوامل الدولية (الاتفاقيات المبرمة بين الدول المضيفة والدولة الأم، والمبادئ والمواثيق الدولية المرتبطة بالاستثمارات الأجنبية بصفة عامة، بالإضافة إلى أن هذه النظرية تميزت عن غيرها من النظريات التي سبقتها لتطرقها إلى دوافع الاستثمارات الأجنبية التي تعود إلى الدولة الأم، مثل تشجيع الدولة الأم لشركاتها الوطنية على القيام بأنشطتها خارج حدودها من خلال تقديم حوافز وضمانات.[3]

ثالثا: محددات وأشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

1.3 محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

1.1.3 المحددات الأساسية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر

تعتبر هذه المحددات إلزامية لجذب الاستثمارات الأجنبية والتي لا يمكن في حالة عدم توفرها انتظار قدوم مستثمرين وطنيين كانوا أو أجانب وهي:

- **الأوضاع والظروف السياسية:** إن مدى استقرار النظام السياسي والاجتماعي وطبيعة التغيرات السياسية التي من الممكن حدوثها ومخاطر التأميم ومصادره والتدخل الحكومي النشط في العمليات الاقتصادية تعتبر من أهم المتغيرات التي يأخذها المستثمرون بعين الاعتبار عند اتخاذ قرار الاستثمار.[4]

---

[1] عبد السلام أبو قحف، 2003، مرجع سبق ذكره، ص- ص 391-392.

[2] شعور جبنية مزداوي، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية ومحددات التنمية المستدامة، رسالة ماجيستر غير منشورة،كلية العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة،2008، ص17.

[3] عبد الرزاق حمد حسين الجابوري، مرجع سبق ذكره، ص 57.

[4] معاوية عثمان حداد، القواعد القانونية المنظمة لجذب الاستثمار الأجنبي، دار الجامعة الجديدة، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، 2015، ص- ص 81-82.

- **توفر الاستقرار الاقتصادي:** ويتمثل في تحقيق توازنات الاقتصاد الكلي وتوفير الفرص الملائمة لنجاح الاستثمار ومن أهم المؤشرات الاقتصادية المعتمدة في الحكم على المناخ الاقتصادي للاستثمار ما يلي:[1]
  - ✓ **عناصر الاقتصاد الكلي:** توازن ميزان المدفوعات، التحكم في معدل التضخم،استقرار سعر الصرف، معدل الفائدة...الخ.
  - ✓ **السياسات الاقتصادية المنتهجة من طرف الدول المضيفة:** السياسات الاستثمارية، سياسة التجارة الخارجية، السياسة الضريبية، سياسة الخوصصة، السياسة التمويلية.
  - ✓ **الحوافز المالية والإدارية لجذب الاستثمار:** حرية تحويل الأموال (الأرباح الخاصة)، الحوافز الجبائية والجمركية للاستثمار، القوانين الاجتماعية الخاصة بتنظيم العمل، الإجراءات الإدارية المرتبطة بالاستثمار.
  - ✓ ضرورة استقلالية النظام القضائي وتوافر الشفافية في المجال الاقتصادي.

1.1.3 المحددات التكميلية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر

ويمكن تلخيص المحددات التكميلية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر في ما يلي:[2]

- **الرشوة والبيروقراطية والعناد الإداري**: إن وجود الشفافية في المعاملات وعدم وجود الرشوة يعد عنصرا مهما بالنسبة للشركات المستثمرة والدول المضيفة لذلك فانتشار هذا الوباء يؤدي إلى القضاء على التنافسية والمعاملة العادية ويؤدي أيضا إلى نفور المستثمر الأجنبي، كما تؤدي ظاهرة البيروقراطية إلى إعاقة الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تعدد وطول الإجراءات الإدارية مما لا يسمح بتفعيل سير الإجراءات الإدارية المرتبطة بالاستثمارات.
- **حجم السوق ومعدل نموه:** إن ما يدفع الشركات للاستثمار في بلد ما يرتبط بحجم السوق لكن لا يهم حجم السوق في حد ذاته بقدر ما يهم تطور ونمو السوق في المستقبل، فالمستثمرون الأجانب يكونون أكثر انجذابا للمناطق التي تشهد ديناميكية كبيرة وتوسعا في أسواقها والتي توفر فرص جديدة للاستثمار.
- **توافر الموارد البشرية المؤهلة:**تستعمل الشركات العالمية تقنيات إنتاج عالية ومتطورة ذات قيمة مضافة عالية وبالتالي فتوافر عرض عمل منخفض التكلفة وبتأهيل ضعيف لا يعتبر عصرا جاذبا للاستثمار.
- **توافر قاعدة متطورة لوسائل الاتصال والمواصلات:** فطبيعة المنشأة الدولية تفرض عليها أن تضمن الاتصال الدائم والجيد بين كل فروعها.
- **توافر نسيج من المؤسسات المحلية الناجحة:** الذي يفتح الفرصة أمام الشركات العالمية للقيام بعمليات الاندماج والتملك التي تبلغ حوالي نصف حجم الاستثمار الأجنبي المباشر سنويا، كما أن خصوصية المؤسسات تجذب المزيد من المستثمرين الأجانب ومن مزايا توافر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو قيامها بدور المورد للمؤسسات الكبيرة عن طريق عمليات الإسناد والمقاولة من الباطن والتي تسمح بتخفيض التكاليف الثابتة للمؤسسات الكبرى.

2.3 أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

1.2.3 الاستثمار المشترك(Joint venture)

يرى كولد (KOLDE) أن الاستثمار المشترك هو أحد مشروعات الأعمال الذي يمتلكه أو يشارك فيه طرفان (أو شخصيتان معنويتان) أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة، والمشاركة هنا لا تقتصر على الحصة في رأس المال بل تمتد أيضا إلى الإدارة، الخبرة، براءات، الاختراع أو العلامات التجارية.

أما (Terpstra) فيرى أن الاستثمار المشترك ينطوي على عمليات إنتاجية أو تسويقية تتم في دولة أجنبية، ويكون أحد أطراف الاستثمار فيها شركة دولية تمارس حقا كافيا في إدارة المشروع أو العملية الإنتاجية بدون السيطرة الكاملة عليه.[3]

---

[1] معاوية عثمان حداد، نفس المرجع، ص 83.
[2] محمد زاهد ديري، إدارة الأعمال الدولية، دار الثقافة، عمان، 2011، ص 161.
[3] عبد السلام أبو قحف، مرجع سبق ذكره، ص- ص 481-482.

2.2.3 الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي(WHOLLY- OWMED FDI)

هذا النوع من الاستثمار من أكثر أنواع الاستثمار تفضيلا لدى الشركات متعددة الجنسيات، حيث لا يوجد شريك وطني، وتمتلك الشركات كامل الاستثمارات، وقد تقوم بنقل الإدارة والتنظيم والكوادر وتستقدم التكنولوجيا والآلات من البلد الأم إلى البلد المضيف الذي يقتصر دوره على استضافة هذه الاستثمارات وتقديم ما تحتاج إليه من مساعدة أو تسهيلات أو عمالة رخيصة وغير ذلك مما يحتاجه المشروع.[1]

3.2.3 الاستثمار في المناطق الحرة (FREE- ZONES)

تسمى المناطق الحرة هنا بجزر الاستثمار الأجنبي حيث يكون الاستثمار الأجنبي هنا بعيدا عن الخضوع لقوانين الدولة المضيفة ويعمل من خلال قوانين خاصة منظمة له تنظم عملية إنشاء المشروعات الاستثمارية في المناطق الحرة حيث يتمتع بإعفاء كامل من كافة الرسوم والضرائب التي تفرض على المشروعات الاستثمارية من قبل الدول المضيفة.[2]

4.2.3 مشروعات أو عمليات التجميع (Assembly operations)

تأخذ هذه المشروعات شكل وسط بين الامتلاك الكلي المحلي – والامتلاك الكلي الأجنبي حيث يكون العمل في نطاق اتفاقية بين الطرفين، الأجنبي بصفته صاحب مواصفات قياسية أو علامة تجارية لمنتج معين (كومبيوتر مثلا) لتجميعها لتصير منتج نهائي في البلد المضيف.[3]

المطلب الثاني: أساسيات حول نقل التكنولوجيا والمعارف العلمية

في القرن الواحد والعشرين أصبحت التكنولوجيا هي الماكينة المحركة للحضارة، وأصبح مستوى التكنولوجيا هو المقياس والمؤشر على التقدم ومستوى المعيشة ولا تستطيع دولة مهما كانت أن تحقق النجاح بدون أن تمتلك وتطور التكنولوجيا محليا، كما تعد قضية نقل التكنولوجيا ظاهرة حديثة ومعقدة، ولا تقتصر أهمية هذه القضية على بلد دون آخر ولا على مجتمع دون غيره.

من خلال هذا المطلب سنقوم بتسليط الضوء على التكنولوجيا وأدوات نقلها وكذا كيفية إختيار التكنولوجيا الملائمة وأهمية نقلها بالنسبة للدول النامية.

أولا: مفهوم التكنولوجيا وعملية تحويلها

1.1 مفهوم التكنولوجيا:

من المفيد في البداية التعرض للمعنى اللغوي لكلمة تكنولوجيا قبل التطرق إلى بعض التعريفات الاقتصادية، حيث يرجع أصل كلمة التكنولوجيا إلى زمن الإغريق.

حيث يتكون مصطلح التكنولوجيا من كلمتين هما (Techno) وتعبر عن الفن، الخبرة، الإتقان.و(Logos) وتعبر عن الدراسة العلمية للفنون، العلوم بنوعيها البحث والتطبيق. بمعنى أخر الدراسة الرشيدة للفنون الصناعية.

ومن الناحية الاقتصادية تعرف المنظمة الدولية لحماية الملكية الصناعية التكنولوجيا بأنها " كافة الطرق الصناعية والمعرفة المكتسبة اللازمة لتشغيل واستغلال فن صناعي معين ووضعه موضع التنفيذ".

---

[1] صلاح عباس، العولمة وأثارها في الفكر المالي والنقدي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005، ص 82.
[2] عبد المطلب عبد الحميد، العولمة الاقتصادية/منظماتها- شركاتها- تداعياتها، الدار الجامعية، 2006، ص 185.
[3] صلاح عباس ، مرجع سبق ذكره، ص 87.

بينما المنظمة الدولية للملكية الفكرية (WIPO)وسعت من معطيات التكنولوجيا وأعطتها التعريف التالي: " المعرفة والخبرة المكتسبة ليس فقط للتطبيق العملي لتقنية ما بل أيضا للاستغلال الإداري والمالي والتجاري والصناعي لمشروع ما".[1]

كما تجدر الإشارة إلى بعض المصطلحات المرتبطة بالتكنولوجيا والمتمثلة في:

- **البحث العلمي**: هو مصنع المعرفة العلمية، وكنشاط أساسي، فإن أداءه واستمراره وتحقيقه لأهدافه يتطلب خبرة خاصة به (تكنولوجيا البحث العلمي).[2]
- **التطوير**: هو مجموعة الأنشطة الخاصة بفحص وتقييم وتنفيذ فكرة (أو هدف) ما، بغرض الانتقال من المستوى الذهني البحثي، إلى المستوى الإنتاجي، ويتضمن التطوير العمليات الخاصة بالإمكانية التقنية، الأداء والتصميم، النموذج الهندسي والقابلية للتصنيع.[3]
- **الاستقلال التكنولوجي**: هو الحالة عند امتلاك جهاز للبحث والتطوير(R&D) من قبل مستورد التكنولوجيا تتوافر له الإمكانات المادية التي تساعده على الابتكار والتحكم في الابتكارات دون الحاجة للمساعدات الأجنبية.
- **الحرية التكنولوجية**: هي حرية التصرف في استعمال التكنولوجيا المنقولة من قبل مستقبل التكنولوجيا دون ضغوط أو عوائق، مما ينتج عن الشروط التعاقدية أو من الحاجة الملحة للدولة إلى استخدام تلك التكنولوجيا.[4]

وفقا لعبد السلام أبو قحف 1991 يوجد للتكنولوجيا نوعان متمثلان في: [5]

- **التكنولوجيا المجسدة (EMBODIED):** تتجسد في الرأسمال البشري، المعدات، الآلات والتجهيزات الرأسمالية، وأيضا في السلع الاستهلاكية المعمرة مثل (السيارة، التلفاز...).
- **التكنولوجيا غير المجسدة (disembodied):** تتمثل في المعرفة باستخدام وصيانة وكذا توطين وتطوير التكنولوجيا المجسدة، كما تعمل على تحويل خلاصة البحوث العملية المبتكرة إلى تطبيقات علمية وعملية في النشاطات الاقتصادية والاجتماعية.

2.1 مفهوم نقل التكنولوجيا

تسير كلمة **نقل** من الناحية الاقتصادية إلى التغيير في اتجاهات الموارد ويفهم من ذلك التنازل عن الأموال أو المديونات وتقديم الخدمات دون مقابل.

لقد عرف الفقه هذه العملية أنها:" العملية التي من خلالها يتم ترويج العلم والتكنولوجيا بواسطة النشاط الإنساني".

وفي الواقع إن نقل التكنولوجيا يختلف عن نقل المعلومات العلمية من حيث أنه لابد أن يواكب عملية إنتاجية فعلية من أي نوع كانت، ومفهوم نقل التكنولوجيا يختلف من مؤلف إلى أخر، فهناك من يرى أن " النقل التكنولوجي يؤدي إلى الحصول على معلومات غنية بالتكنولوجيا في قطاع معين وتكون واردة من الخارج"، وهذه السمة تسمح بنشر المعرفة والمعلومات كما أنها تبين صعوبات عملية النقل.[6]

يمكن التمييز بين مستويين لنقل التكنولوجيا، الأول متمثل في المستوى الوطني والثاني متمثل في المستوى الدولي، حيث يعرف المستوى الأول بالنقل الرأسي للتكنولوجيا (vertical Transfer) بمعنى أنه ترجمة للبحوث العلمية المبتكرة التي تقوم بها كل من الجامعات المعاهد ومراكز البحوث من خلال تحويل الأبحاث إلى منتجات

[1] عبد السلام أبو قحف، 1991، مرجع سبق ذكره، ص 257.
[2] بسام محمود المهيرات، إدارة المعرفة في تكنولوجيا المعلومات، ط1، دار جليس الزمن للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص 16.
[3] علي لطفي، حسين مصطفى هلالي وأخرون، تكنولوجيا الموارد البشرية، ط1، دار الكتب المصرية، القاهرة، 2009، ص 115.
[4] علي لطفي، المرجع السابق، ص- ص 233-234.
[5] عبد السلام أبو قحف، مرجع سبق ذكره، ص 258.
[6] مسعي عبد الكريم، مشاريع الشراكة الصناعية ودرها في نقل التكنولوجيا، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة زيان عاشور بالجلفة، العدد 25، ص 195.

وخدمات ووسائل إنتاج تتجسد في السلع الرأسمالية والوسيطة الاستهلاكية، أما المستوى الثاني يتمثل في النقل الأفقي للتكنولوجيا (horizontal Transfer) بمعنى نقلها من دولة متقدمة قادرة على النقل الرأسي إلى دولة أخرى أقل تقدما، حيث ينتج عن عملية النقل الأفقي للتكنولوجيا نقل أساليب والوسائل والطرق التكنولوجيا (آلات ومعدات، خبرات...).

لا يمكن اعتبار نقل التكنولوجيا عملية ناجحة إلا بقدر تحول النقل الأفقي إلى نقل رأسي يرتبط ارتباطا عضويا وديناميكيا بهياكل المجتمع المحلي والبيئة التي تحيط بها.[1]

من الضروري أيضا معرفة العناصر التي ترتبط بعملية نقل التكنولوجيا والمتمثلة في مختلف المصطلحات التالية:

- **المعرفة:** هي مجموعة الحقائق التي يحصل عليها الإنسان من خلال الأبحاث والتجارب السابقة بصورة تعاريف ونظريات وفرضيات وعلاقات.
- **نقل المعرفة:** هي الأداة التي من خلالها يتم توفير المعرفة في المنظمات من أجل إتمام الأنشطة واتخاذ القرارات المناسبة لذلك، وبالتالي تمكن الأفراد والمنظمات من تحقيق الأهداف.[2]
- **المعرفة الفنية(know how):** هي أحد أهم عناصر التكنولوجيا وهي بمثابة المحور الرئيسي لعمليات نقل التكنولوجيا على المستوى الدولي، حيث تعرف المعرفة الفنية في كونها: مجموعة من المعارف العلمية والخبرات المكتسبة والمتراكمة في الوحدة الإنتاجية على مر الزمن والمستخلصة من التجربة والخطأ في تطبيق المعارف التكنولوجية في العملية الإنتاجية والتي بدونها تصبح هذه المعارف مجردة.
- **التعلم:** عملية التفاعل المتكامل المحفز بالمعرفة والخبرات والمهارات الجديدة التي تؤدي إلى تغيير دائم نسبيا في السلوك ونتائج الأعمال.[3]
- **توظيف التكنولوجيا:** ويقصد به قدرة مجتمع ما على امتلاك واستيعاب التكنولوجيا والوصول إلى مرحلة التعامل مع المعارف والأساليب لتنفيذ عنصر تطبيقي والذي لا يتم بدون وجود نظام وطني للإبداع أو الابتكار والتجديد.[4]

ثانيا: أدوات نقل التكنولوجيا والمعارف العلمية الخارجية

يمكن تقسيم أدوات نقل التكنولوجيا من الدول المتقدمة نحو الدول النامية إلى أدوات مباشرة وغير مباشرة وتتمثل فيما يلي:

1.2 الأدوات المباشرة لنقل التكنولوجيا والمعارف العلمية

1.1.2 نقل التكنولوجيا بواسطة الحصول على حقوق الاستغلال وبراءات الاختراع

وتتمثل في مجموعة من العقود التي تسمح بنقل التكنولوجيا من خلال الحصول على تراخيص باستغلال براءات الاختراع والمعرفة الفنية والحصول على طريقة صنع تكنولوجيا جديدة أو تجديد الطريقة الموجودة لديه مسبقا ومن أكثر الدول التي تحصل على مثل هذه التراخيص أو الحقوق هي الدول النامية كمرحلة نحو التطور.

- **عقود تسليم المفتاح[5]:**

---

[1] بولعيد بعلوج، الشركات المتعددة الجنسيات ودورها في نقل التكنولوجيا في الدول النامية، مجلة العلوم الإنسانية تصدر عن كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، عدد 35، جوان 2011، ص- ص 236-237.

[2] بسام محمود المهيدات، المرجع السابق، ص- ص 9 -41 .

[3] علي لطفي، المرجع السابق، ص- ص46-233.

[4] عبد الله فوزية، الاستثمار الأجنبي المباشر كآلية لنقل التكنولوجيا، مجلة إيليزا للبحوث والدراسات، المركز الجامعي إيليزي، الجزائر، العدد الأول، 2016، ص 27.

[5] داود بوزادي سلطانة ،اثر التنظيم الإداري والمالي على الاستثمارات الصناعية في الجزائر ،رسالة لنيل درجة الماجستير في التخطيط،جامعة الجزائر معهد العلوم الاقتصادية ،ص88.

يسمى بعقود مشروعات تسليم المفتاح (contrats clés en main) «حيث يتولى المقاول إعداد التصميم والتوريد والإنشاء، وفقا للوصف الدقيق المقدم من صاحب العمل بشأن المشروع والغرض منه، وكذا إجراء الاختبارات عند الانتهاء من المشروع الهندسي، وتسليمه مجهزا تجهيزا كاملا للعمل»

ويتضمن المقاول بمقتضى العقد سلامة من أية مخاطر في عمليتي التصميم والتنفيذ، ويلائم هذا الشكل من العقود إنشاء محطات توليد الطاقة، المنشآت البترولية والكيميائية، معالجة المياه، شبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية...الخ.

- **عقود تسليم الإنتاج في اليد[1]:**

يتضمن عقد تسليم الإنتاج في اليد تسليم المنشئ بالأهمية التي تضعها الدولة المتعاقدة على إنجاز الوحدة الصناعية محل التعاقد، والتي من سماتها بلوغ الأهداف المتفق عليها في الإنتاج لمدة معينة، وكذلك استيعاب التكنولوجيا المرتبطة بالإنتاج والتمكن منها بشكل يسمح تنمية إنتاجها ومواجهة التطور المتلاحق للتكنولوجيا.

ويعني أيضا « مد مسؤولية الطرف الأجنبي إلى تشغيل المشروع وكذا أسلوب (Market in hand)أي تولي مسؤولية تسويق المنتجات أيضا.»

2.1.2 نقل التكنولوجيا بواسطة اقتناء الآلات الصناعية

فهو عبارة عن قيام الدولة باقتناء الآلات الكثيفة بالتكنولوجيا التي لا تستطيع الدولة صناعتها أي حديثة التكنولوجيا التي تقوم من خلالها بنقل التكنولوجيا التي تستطيع استخلاصها وتحويلها من خلال استغلالها والتي تكون قد توصلت إليها الدول المتقدمة، ويعتبر هذا الأسلوب غير كافي لإتمام عملية تحويل التكنولوجيا.

2.2 الأدوات الغير مباشرة لنقل التكنولوجيا والمعارف العلمية

1.2.2 نقل التكنولوجيا بواسطة جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر من بين أدوات نقل التكنولوجيا نحو الدول النامية والذي يتمثل في استثمارات الشركات متعددة الجنسيات، وذلك من خلال تهيئة بيئة جاذبة للاستثمارات الأجنبية الكثيفة بتكنولوجيا، مما يساعد في خلق مشاركة بين الشركات المحلية والشركات دولية النشاط أي ما يعرف بالمناولاتية مما يؤدي إلى سهولة انتقال المهارات والمعارف العلمية، وتعتبر الصين أفضل مثال على ذلك.[2]

ثالثا: كيفية الاختيار الملائم للتكنولوجيا المنقولة وأهمية نقلها

1.3 كيفية اختيار التكنولوجيا الملائمة

هناك شروط مهمة في اختيار التكنولوجيا الملائمة على الدول النامية أن تأخذها بعين الاعتبار عند الاختيار هي كالأتي:[3]

- يجب تحديد الطاقات الاستيعابية للتكنولوجيا المستوردة بموجب الطاقة الإنتاجية الحالية للمؤسسات الصناعية والإنتاجية.
- أن يكون اختيار التكنولوجيا المستوردة سهلة التطويع لكي تستوعب خلال فترة زمنية قصيرة ويسهل تطويعها وتوطينها وبالتالي استيعابها بما يتناسب مع الظروف المحلية.

---

[1] بوضراف جيلالي ،التجديد ونقل التكنولوجيا ،مجلة أبحاث اقتصادية،العدد التاسع ،جوان 2011،ص41.
[2] عبد الرزاق حمد حسين الجبوري، مرجع سبق ذكره، ص 78.
[3] علي لطفي، مرجع سبق ذكره، ص 224.

- يفضل نقل التكنولوجيا المنتجة بما يتوافق وطبيعة الصناعة في البلد النامي، ففي البلدان ذات الكثافة السكانية تفضل التكنولوجيا التي تحتاج إلى الإنسان كالصناعة كثيفة العمل وعلى العكس في البلدان الغنية وقليلة الموارد البشرية يتم التفضيل التكنولوجيا كثيفة رأس المال.

2.3 أهمية نقل التكنولوجيا الأجنبية

إن لنقل التكنولوجيا أهمية مزدوجة لكل من الدول التي تسعى للحصول على التكنولوجيا من ناحية والشركات متعددة الجنسيات من ناحية أخرى، ولم يعد ممكنا النظر إلى التقدم التكنولوجي الذي تسعى إليه الدول النامية باعتبارها نوعا من الرفاهية الاقتصادية، نظرا لكونها أصبحت من وجهة نظرهم الوسيلة الفعالة لحل المشاكل المختلفة للدول النامية فضلا عن أهميتها في الحفاظ على استغلالها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي

وتكمن أهميتها فيما يلي:[1]

- تساعد التكنولوجيا المنقولة على تحقيق نمو الصناعات المحلية من خلال الاستغلال الأمثل للموارد المحلية سواء كانت البشرية أو المادية.
- استخدام تكنولوجيا متطورة في الإنتاج من شأنه أن يساهم في زيادة تحسين الكفاءة الإنتاجية، هذا سوف يؤدي إلى التقليل من تكلفة المنتجات وبالتالي انخفاض أسعارها، كما تساهم في تحسين نوعية المنتجات.
- تلبية حاجيات السوق المحلي من المنتجات من خلال تصيغها محليا بدلا من استيرادها من الدولة الأم، وهذا من شأنه أن يزيد من الاستثمارات وكذلك توفير مناصب عمل.

المبحث الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر كأداة لنقل المعارف العلمية والتكنولوجيا نحو الدول النامية.

[1] عبد السلام أبو قحف، 1991، مرجع سبق ذكره، ص 260.

من أبرز الآليات الخاصة بنقل التكنولوجيا إلى الدول النامية تتمثل في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث أن الشركات دولية النشاط هي القاعدة الأساسية للابتكارات ونقل المعرفة التكنولوجية إلى دول المضيفة مما يؤدي إلى تحسين الإنتاجية، وتحديث المعدات والآلات المتاحة داخل الاقتصاد.

لهذا سنخصص المطلب الأول في هذا المبحث لدور الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا نحو الدول النامية،أما المطلب الثاني نخصصه لدور الاستثمار الأجنبي في تدويل مشاريع البحث والتطوير لهذه الدول.

المطلب الأول: دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحويل التكنولوجيا والمعارف العلمية نحو الدول النامية

من خلال هذا المطلب سوف نتعرف على الدور الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي في نقل التكنولوجيا سواء في شكل استثمار مملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي أو استثمار مشترك.

أولا: نقل التكنولوجيا عن طريق الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي

في هذه الحالة تقوم الشركة الأم بتقديم كل المعدات اللازمة لإقامة المشروع لشركتها الوليدة، بما في ذلك الحزمة التكنولوجية (Technology package) التي تحتاج إليها والتي تشمل دراسة الجدوى الفنية والاقتصادية للمشروع المتزعم إقامته، والقيام بالتصميمات الهندسية المطلوبة وإحضار الخبراء الفنيين، الإداريين المعدات والآلات، والإشراف على إنجاز المشروع وعلى مباشرته في الإنتاج والتسويق.

وقد تستمر عملية النقل بهذا الشكل في حالة ما إذا كانت عملية تطوير التكنولوجيا والمعرفة في مكان واحد (الشركة الأم) ولكنها تستغل في مكان آخر، وهذا ما يطلق عليه " النقل الداخلي للتكنولوجيا"، والعكس إذا كانت عملية التطوير تتم بواسطة الشركات الوليدة في الدولة المضيفة.

ويتم نقل التكنولوجيا إلى اقتصاديات الدول المضيفة من خلال الشركات الوليدة بواسطة أربع آليات أساسية وهي:[1]

1.1 الروابط العمودية مع الموردين المحليين: حيث توفر الشركات متعددة الجنسيات الإشراف والمساعدة التقنية والمعلومات المختلفة اللازمة لتحسين جودة منتجات الموردين المحليين، كما يمكن أن تساعد الشركات متعددة الجنسيات مورديها المحليين على تجديد خطوطها الإنتاجية.

كما هو موضح بالشكل الموالي:

الشكل رقم (2): المدخلات والمخرجات بين الشركات متعددة الجنسيات والشركات المحلية

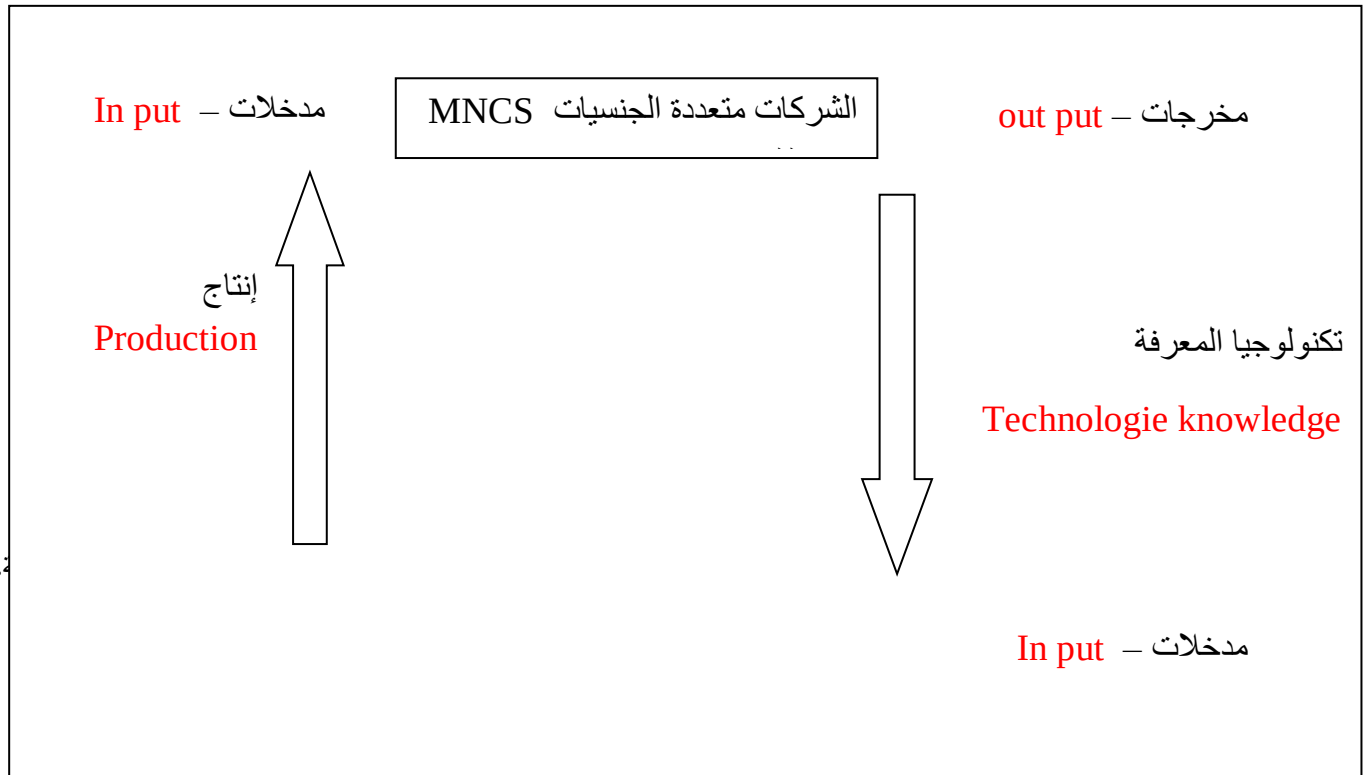

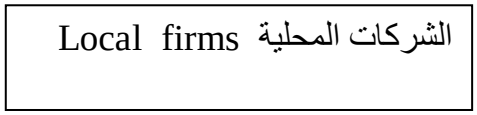

Source : Abobaker Salem, an investigation of foreign direct investment an technology Transfer comparative study of Libya and Egypt, International review of business research paper, vol 7,No.02, University of Gloucestershire, march 2011, p 28.

نلاحظ من الشكل أن الشركات متعددة الجنسيات تنقل المعرفة والتكنولوجيا إلى الشركات المحلية ثم تقوم بإعادة الإنتاج (مخرجات الشركات المحلية) وهذا ما يؤدي إلى نقل التكنولوجيا إلى الشركات المحلية.

2.1 الروابط الأفقية مع الشركات المحلية المنافسة: حيث أن المنافسة بين الشركات المحلية والشركات الأجنبية يدفع الشركات المحلية إلى الارتقاء بأساليب الإنتاج الخاصة بها وتحسينها. وبالتالي تزداد كفاءتها وتصبح أكثر قدرة على الابتكار.

وما يميز هذا النوع من النقل هو أنه من الصعب الحصول على معلومات كمية كافية حول الآثار الأفقية لأن أثار دخول شركة متعددة الجنسيات إلى اقتصاد دولة نامية مع الأخذ بعين الاعتبار هيكل السوق المحلي يعتبر من الأمور صعبة الحصر والإحاطة، إلا أن نتائج بعض الدراسات خلصت إلى نتيجة مشتركة هي أن الآثار الأفقية للشركات متعددة الجنسيات على اقتصاديات الدول النامية تبقى محدودة، خاصة عندما يتعلق الأمر بنقل التكنولوجيا.[1]

3.1 هجرة الموارد البشرية المؤهلة: حيث أن دوران اليد العاملة المدرجة من قبل الشركات متعددة الجنسيات يؤدي إلى نقل التكنولوجيا والمعلومات الهامة إلى الشركات المحلية، حيث أن التدريب يكون أثناء العمل أو بالتعليم، هذا الأخير الذي قد يكون أحيانا في الشركة الأم.[2]

4.1 التقليد: حيث أنه يكون أن هناك انتشار للتكنولوجيا عندما تبدأ الشركات المحلية بتقليد التكنولوجيا من الشركات متعددة الجنسيات.

ثانيا: نقل التكنولوجيا عن طريق الاستثمار المشترك

إن عملية المشاركة في المشاريع المشتركة لا تقتصر فقط على الحصة في رأس المال بل تمتد أيضا إلى الإدارة الخيرة وبراءات الاختراع، أو العلامات التجارية..... الخ.

ومن السمات المميزة للمشروع المشترك هو مشاركة كافة أطرافه في إدارة النشاط المشترك، والاستغلال المشترك لما يقدمه الأطراف من موارد، وبالتالي تشمل الاحتكاك المباشر (التعلم بالتفاعل، التعلم بالمراقبة)، وهذا ما يؤدي إلى اكتساب الطرف المحلي خبرات إدارية وفنية، إضافة إلى تعزيز الثقة بالشركات المحلية ومنتجاتها.

وبالتالي فنقل التكنولوجيا عن طريق المشروعات المشتركة يؤدي إلى اكتساب الخبرة الحقيقية للعناصر الوطنية، ويسهل إلى درجة كبيرة عملية نقل التكنولوجيا، إلا أن إقامة مشروع مشترك لا يحل المشكلة جذريا لأن الجانب المثير للاهتمام في الاستثمارات الأجنبية في الدول النامية في انعزال المشاريع عن النشاطات الوطنية في مجالي العلم والتكنولوجيا، فكل مشروع يتم تصوره وتنفيذه من زاوية منفعة نهائية، ولم تبذل جهود حقيقية لتسخير المشروع نفسه كأداة لتطوير كفاءة وطنية في حقلي العلم والتكنولوجيا.

[1] مراد خروبي، أميرة بحري، الاستثمار الأجنبي المباشر كآلية فعالة لنقل التكنولوجيا الأجنبية إلى المؤسسات الجزائرية، جامعة باتنة، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 12، 2017، ص 258.

[2] طهراوي دومة علي، يسبع عبد القادر، الكفاءات المهاجرة وهجرة العودة مدخل لنقل التكنولوجيا والمعرفة للدول الأصلية، جامعة سيدي بلعباس، مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد، العدد 1، 2019، ص 290.

وبالتالي لابد على الدول النامية من التركيز في عقود المشروعات المشتركة بشكل خاص والاستثمار الأجنبي بشكل عام على هدف اكتساب التمكن التكنولوجي، وعدم الإعتماد على فكرة أن الاستثمارات المباشرة تحمل معها بشكل تلقائي التكنولوجيا إلى الدول المضيفة[1].

المطلب الثاني: دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تدويل مشاريع البحث والتطوير ومحددات إنماء ذلك في الدول النامية

من خلال هذا المطلب سنتعرف على دور الشركات متعددة الجنسيات في توفير نشاطات البحث والتطوير وكذا المحددات الرئيسية للتأثير الإنمائي لتدويل مشاريع البحث والتطوير على البلدان النامية، لتحقيق النقل الكفء للتكنولوجيا الأجنبية.

أولا: استثمارات البحث والتطوير في الدول النامية

إن فروع الشركات متعددة الجنسيات تضطلع بأدوار هامة في الكثير من أنشطة البحث والتطوير بالبلدان المضيفة النامية، إذ أن نصيب هذه الأخيرة في عمليات البحث والتطوير من طرف هذه الشركات في تزايد مستمر، حيث أنه في دراسات أجريت على 56 شركة متعددة الجنسيات منها 34 شركة أمريكية، و16 شركة أوروبية و6 شركات يابانية تعمل في: المكسيك، البرازيل، الهند، جنوب إفريقيا، مصر، تايوان، هونغ كونغ، أشارت إلى ما يلي:[2]

- تقوم 31 شركة أمريكية بممارسة أنشطة البحوث والتنمية للمنتجات والتسويق وغيرها من الأنشطة الوطنية خارج الدولة الأم.
- جميع الشركات الأوروبية التي تم دراستها تمارس أنشطة البحث والتطوير خارج الدولة الأم.
- معظم أنشطة البحث والتطوير التي تقوم بها الشركات الأمريكية والأوروبية تتم في 30 دولة نامية وبصفة خاصة في النمور الأسيوية، الهند، المكسيك، البرازيل، جنوب إفريقيا، كما أن جميع البحوث في البلدان النامية يغلب عليها الطابع التطبيقي.
- جميع البحوث تتم بواسطة العمال الوطنيين تحت إشراف هذه الشركات التي تقوم بتقديم برامج تدريبية للوطنيين.
- تقوم هذه الشركات بعقد دورات تدريبية لموردي الموارد الخام وتقديم الطرق والأساليب الحديثة في النقل، التخزين، التوزيع بالإضافة إلى قيام هذه الشركات بدعم الكثير من الجامعات في البلدان النامية ماديا وتكنولوجيا.

ثانيا: المحددات الرئيسية لانتقال التكنولوجيا الأجنبية إلى الدول النامية

من خلال ما سبق نستنتج أن تحويل التكنولوجيا إلى البلدان النامية من خلال قناة الاستثمار الأجنبي المباشر لا يكون بسيطا و آليا بالنسبة للدول المضيفة، لأن ذلك يحتاج إلى توفر جملة من العوامل والشروط أهمها:

1.2 درجة الاستيعاب والامتصاص التكنولوجي

[1] بوعوينة سليمة،كنزة عائشة،الاستثمار في رأس المال البشري كآلية لنقل و توظيف التكنولوجيا،جامعة سيدي محمد بن عبد الله فارس(المغرب) مجلة الإبداع،المجلد9/العدد1، 2019،ص507.

[2] نزيه عبد المقصود مبروك، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر2007، ص 451.

يعد الاستيعاب والامتصاص للتكنولوجيا، أكانت بسيطة أو معقدة، محورا جوهريا لنجاح عملية تحويل التكنولوجيا في الدول النامية المضيفة، لأن التفاوت في القدرات الاستيعابية لهذه الدول تجعل من الآثار الايجابية للاستثمار الأجنبي المباشر لا تكون متماثلة، بل متفاوتة، وتحسين القدرات الاستيعابية لهذه الدول يستدعي من جانبها حيازة هذه المعرفة ضمنيا بإكمال سيرورة هذا الانتقال بجهود داخلية تتطلب الوقت وتعبئة الموارد المالية.

منذ السنوات الثمانينات، تم الاعتراف بالجهود التكنولوجية والابتكار كمحركات رئيسية للنمو الاقتصادي، وعلى هذا الأساس، تطورت الأدبيات حول تراكم المعارف والامتصاص التكنولوجي.

تقدم الأدبيات الاقتصادية العديد من المعارف المتعلقة بمفهوم امتصاص التكنولوجيا من طرف الدول المضيفة، لكن الواضح أن الشركات المتعددة الجنسيات غالبا ما تميل إلى إدخال ونقل المعارف والتكنولوجيا الأكثر تعقيدا وصعبة الانتقال.

وقد تطرق كل من cohen و levinthal (1989) إلى مفهوم قدرة الامتصاص والاستيعاب التكنولوجي للشركة المحلية على أنها " القابلية على تحديد، استيعاب واستغلال المعارف المنتشرة من البيئة".[1]

وأما في Zahair (2002) وGeorde فعرفها " بحزمة من الإجراءات التنظيمية والروتينية والعمليات التي تستطيع من خلالها المنظمة اكتساب المعرفة واستيعابها ونقلها واستثمارها بقصد الحصول على القابلية تنظيمية ديناميكية".

كما عرفها Abramovitz (1986) مركزا على مفهوم " القدرة الاجتماعية" للبلد المستقبل التي تتحدد من خلال عدة عوامل منها رأس المال البشري، مستوى تطوير البنية التحتية ونوعية المؤسسات السياسية والمالية وعوامل أخرى متعلقة بمناخ الأعمال، وأخيرا استقرار البيئة الاقتصادية الكلية.

إن مفهوم القدرة الاستيعابية الذي اقترحه كل من Cohen و Levinthal (1990-1989) والذي تبناه Zahar و Georde (2002) يجعل من الممكن توضيح التحديات المختلفة والآليات المشاركة في عمليات الامتصاص بشكل أفضل.

أما على مستوى الاقتصاد الكلي فيقصد بهذا المفهوم أنه عندما يكون مستوى إنتاج المعرفة في اقتصاد ما منخفضا، يصبح المكون الخارجي ضروريا، بمعنى آخر، فإن كفاءة الامتصاص تكون أعلى بكثير من كفاءة إنتاج المعرفة.[2]

2.2 رأس المال البشري

يعد توفر رصيد رأسمال بشري في الدول النامية المضيفة شرطا رئيسيا لنجاح عملية تحويل التكنولوجيا، إذ يمكن اعتباره محددا مهما لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة كثيفة التكنولوجيا كما ونوعا إلى أراضيها.

في هذا الصدد، قامت بعض الدراسات منها دراسة Borensztein و Ali (1998) بتسليط الضوء على أهمية تأثير العتبة في عملية نشر التكنولوجيا فيما يتعلق بالعامل البشري، وذلك بافتراض أن الاستثمار الأجنبي المباشر يكون له تأثير مفيد على الاقتصاديات المضيفة، شريطة أن تكون هذه البلدان قد وصلت بالفعل إلى حد أو عتبة معينة من تنمية رأس المال البشري.

وفقا لـ Borensztein و Ali، يبدأ الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق مكاسب في النمو الاقتصادي للبلد المضيف بمجرد بلوغه عتبة درجة 0.52 سنة دراسة تعليم ثانوي، ووفقا لحسابات x4 (2000)، فإن العتبة تصل

[1] اسيا عطيل ،مراد صاولي،الاستثمار الأجنبي المباشر كآلية لتحويل التكنولوجيا إلى الدول النامية،إضاءة إلى تجربة الصين،مجلة دراسات اقتصادية العدد 2 2019/12/4،قالمة،ص70.

[2] Rédha younes Bouacida, Quelle place de l'économie de la connaissance en Algérie ? La transition du Modèle de croissance en Question, l'harmattan «Marché et organisations» 2018/2 n° 32 p118.

إلى 1.9 سنة من التعليم الثانوي للبلد أين يستفيد البلد المضيف من مكاسب الإنتاجية عبر الاستثمار الأجنبي المباشر.[1]

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة حقيقية لتحقيق عدد من الأهداف، نذكر منها: توفير مناصب العمل، استغلال الموارد الطبيعية، المساهمة في زيادة الناتج المحلي الإجمالي، وفرة السلع للأسواق المحلية، زيادة الصادرات، نقل التكنولوجيا ولكن هذه النظرة للاستثمار الأجنبي المباشر على أنه أداة لنقل رأس المال وتحقيق وفرات خارجية قد تغيرت واختلفت في السنوات الأخيرة حيث أصبح الاعتقاد السائد أنه لم يعد مقتصرا على نقل رأس المال بل أصبح يركز على عملية نقل وتحويل التكنولوجيا وأبرز مثال على ذلك تجربة دول جنوب شرق آسيا.

ولهذا حاولنا في هذا المبحث التعرف على مجموعة من الدراسات السابقة التي تناولت وعالجت موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في تحويل المعارف العلمية والتكنولوجيا نحو الدول النامية.

وهذا من خلال التقسيم الآتي:

المطلب الأول: دراسات باللغة الأجنبية

أولا: دراسة يونس بوعصيدة رضا (2015) بعنوان : " تطوير اقتصاد و المعرفة في الجزائر: تحدي قدرة الامتصاص".

ثانيا: دراسة سونيا بن سليمان ومسعود زويكي (2016) بعنوان: " الاستثمار الأجنبي المباشر والقدرات الاستيعاب الوطني: مستويات نمو اقتصاديات المغاربية".

المطلب الثاني: دراسات باللغة العربية

أولا: دراسة أسيا عطيل ومراد صاولي (14 ديسمبر 2019) بعنوان: " الاستثمار الأجنبي المباشر كآلية لتحويل التكنولوجيا إلى الدول النامية، إضاءة على تجربة الصين.

[1] أسيا عطيل، مواد صاولي، مرجع سبق ذكره، ص 71.

المطلب الأول: دراسات باللغة الأجنبية

أولا: دراسة يونس بوعصيدة رضا (2015) بعنوان : " تطوير اقتصاد و المعرفة في الجزائر: تحدي قدرة الامتصاص".

عالجت هذه الدراسة تطوير اقتصاد المعرفة في الجزائر بالاعتماد على قدرة امتصاص المعارف الخارجية، كعنصر أساس لاكتساب المعارف العلمية الخارجية، أين تناول مجموعة من الطرق لامتصاص المعارف العلمية من بينها طرق مباشرة كاقتناء الآلات وبراءات الابتكار وحقوق الاستغلال، وطرق غير مباشرة مثل الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وخلصت الدراسة إلا أنه وبالرغم من السياسات العلمية والتكنولوجية المسطرة من طرف الدولة منذ 1990، إلا أن الجزائر لم تستطيع تطوير اقتصاد المعرفة، وفي هذا السياق قدم الباحث مجموعة من الحلول تخص الجزائر من بينها: امتصاص المعارف العلمية الخارجية من بوابة الاستثمارات الأجنبية المباشرة، أيضا لخصت الدراسة إلى أن السياسات لوحدها غير قادرة على بناء وتطوير اقتصاد معرفي بل يجب توفر أيضا ما يلي: وجود حوكمة جيدة (حوكمة راشدة ، لا فساد، لا رشوة، لا محسوبية)، ترسيخ ثقافة التطور لدى الشعب.

ثانيا: دراسة سونيا بن سليمان ومسعود زويكي (2016) بعنوان: " الاستثمار الأجنبي المباشر والقدرات الاستيعاب الوطني: مستويات نمو اقتصاديات المغاربية.

يهدف هذا المقال إلى دراسة العلاقة بين النمو الاقتصادي والتعليم والصادرات والاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان المغاربة الثلاثة (الجزائر، تونس، المغرب) باستخدام إحصائيات، حيث ابرز عدد من الروابط أن هناك ارتباطا بين المتغيرات المذكورة أعلاه حيث أوضحت علاقة ايجابية وهامة تربط بين النمو والاستثمار الأجنبي المباشر تميز الاقتصاديات المغربية الثلاثة بما فيها الجزائر، محددات التي تسيير امتصاص المعارف العلمية والتي قسمتها إلى (المسافة التكنولوجية، فتح في الخارج، النظام المالي، مستوى رأس المال البشري، الإطار المؤسساتي)، وكذا وجود علاقة إيجابية بين الصادرات والاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان الثلاثة..

وجاء هذا بعد تقسيم المقال إلى القسم الأول يعرض مراجعة الأدبيات التجريبية حول تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو، القسم الثاني يحدد دور القدرات استيعاب البلد المضيف للاستثمار الأجنبي المباشر، القسم الثالث هو مكرسة لتحديد الروابط الديناميكية بين النمو والاستثمار الأجنبي المباشر على جانب واحد، وبين الاستثمار الأجنبي المباشر والقدرة الاستيعابية على الجانب الأخر.

المطلب الثاني: دراسات باللغة العربية

أولا: دراسة آسيا عطيل ومراد صاولي (14 ديسمبر 2019) بعنوان " الاستثمار الأجنبي المباشر كآلية لتحويل التكنولوجيا إلى الدول النامية إضاءة على تجربة الصين.

تهدف الدراسة إلى توضيح آلية تحويل التكنولوجيا إلى البلدان النامية من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر، مع التركيز على العوامل الرئيسية التي تساهم في إنجاحها، ولفهم هذه العوامل، كان من الضروري توضيح تجربة ناجحة للغاية في هذا المجال، وهي تجربة الصين.

تظهر نتائج الدراسة أن تحويل التكنولوجيا إلى الدول النامية، يتطلب جهدا كبيرا من جانبها، لا سيما فيما يتعلق بتحسين قدرات الامتصاص والاستيعاب للعامل البشري وجود سياسات وحوافز واضحة للاستثمار الأجنبي المباشر في مجال نشر التكنولوجيا وتحسين أنشطة البحث والتطوير.

أيضا لخصت الدراسة إلى أن اعتماد الدول النامية على الاستثمار الأجنبي المباشر كخيار جاء لتحويل المعرفة وصناعة التكنولوجيا، ينبغي تدعيم هذا المسعى بوضعه في إطار قانوني فعال وجذاب وتوفير المناخ الاقتصادي والسياسي المناسبين لنجاح هذا التواجد الأجنبي.

مع وجود إستراتيجية فعالة لنقل وتوطين التكنولوجيا ووضع التجارب الدولية الناجحة في هذا المجال كنماذج تستحق المحاكاة.

بعد الاطلاع على هذه الدراسات نلاحظ بأن معالجة موضوع دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحويل المعارف العلمية والتكنولوجيا نحو الدول النامية كان من خلال الإشارة بأن عملية التحويل التكنولوجي تفرض على البلد النامي المضيف أن يدخل في الإقلاع المعرفي (take- off knowlege) مرتكزا على التحول من الاقتصاد المادي إلى الغير المادي القائم على المعرفة ووضع التجارب الدولية الناجحة في هذا المجال كنماذج تستحق المحاكاة.

أما دراستنا فهي عبارة عن معالجة الموضوع من جانب أن عملية تحويل التكنولوجيا إلى الدول النامية هي ليست عملية تلقائية وأن الاعتماد على الاستثمارات الأجنبية المباشرة لوحدها في تحقيق التقدم التكنولوجي بالنسبة للاقتصاد الجزائري أمر لا يكفي بل من الضروري العمل على تطوير قدرة امتصاص المعارف العلمية الخارجية للعنصر البشري وتحسين أنشطة البحث والتطوير، والعمل على تسهيل توافد الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تستهدف الأنشطة الاقتصادية ذات القيمة المضافة من اجل تحويل المعارف العلمية والتكنولوجيا إليها،كبديل حقيقي لإنهاء التبعية للمحروقات والتوجه نحو التصدير، مما يساهم ذلك في إنعاش الاقتصاد الوطني. ونجاح ذلك يحتاج إلى الكثير من الجهود لبناء اقتصاد غير ريعي من جهة ،ومن أجل مسايرة الاقتصاد العالمي من جهة أخرى، وهذه هي القيمة المضافة المراد الوصول إليها.

خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل تعرفنا على الإطار النظري لكل من الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل المعارف العلمية والتكنولوجيا، حيث مهدا هذا الفصل إلى الدور الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر هي نقل التكنولوجيا بشكليه سواءا في شكل استثمار مملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي أو استثمار مشترك نحو الدول النامية وكذا دوره في تدويل مشاريع البحث والتطوير إلى هذه الدول. وكيف أن ذلك لا يتحقق إلا إذا توفرت جملة من العوامل والشروط الأساسية لنجاح ذلك.

والجزائر من بين الدول التي لجأت إلى فتح الطريق أمام مثل هذه الشركات الدولية وكذا لجذب أكبر عدد من الاستثمارات الأجنبية للاستفادة من القدرات التي تتمتع بها هذه الشركات وهي قدرات تكنولوجية عالية.

الفصل الثانـي:

واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وسبل الاستفادة منه في مجال تحويل المعارف العلمية والتكنولوجيا

تمهيد:

الجزائر وكغيرها من الدول السائرة في طريق النمو تولي أهمية كبيرة للاستثمارات الأجنبية المباشرة، وسعيا منها إلى رفع معدلات النمو وتحقيق التنمية الاقتصادية، قامت الجزائر بإصلاحات بغية تطوير قوانينها المتعلقة بالاستثمار.

حيث تحرص الجزائر على خلق المناخ الأمثل من أجل جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من جهة وتنمية قدراتها التكنولوجية من جهة أخرى، للاستفادة من مزاياها في تحقيق التنمية الصناعية وكأداة أساسية لنقل التكنولوجيا والحصول على المعرفة العلمية، لعدم تمتعها بالإمكانيات اللازمة لتحقيق التنمية في هذا المجال لوحدها.

وعليه سوف نتناول في هذا الفصل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وسبل الاستفادة منه في مجال تحويل المعارف العلمية والتكنولوجيا ولتوضيح ذلك أكثر ارتأينا تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كالأتي:

المبحث الأول: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

المبحث الثاني: دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحويل المعارف العلمية والتكنولوجيا إلى الجزائر.

المبحث الثالث: صعوبات وسبل التوجه نحو امتصاص المعارف العلمية والتكنولوجيا الأجنبية واستيعابها في الجزائر.

المبحث الأول: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

لقد قامت الجزائر بجهود كبيرة في تهيئة وخلق المناخ المناسب القادر على جذب قدر ممكن من الاستثمارات وذلك في مجال القوانين والمراسيم التشريعية والتنفيذية وكدا خلق العديد من وكالات مهمة وهيئات لتطوير الاستثمار، تسعى في مجملها إلى توفير كل الأسباب لجذب المستثمرين بشكل عام والمستثمرين الأجانب بشكل خاص، سنوجزها في هذا المبحث و نستعرض أهم الإحصائيات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

المطلب الأول: الإطار القانوني والمؤسساتي لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

من خلال هذا المطلب سوف نتناول أهم القوانين والهيئات المتعلقة بترقية وتطوير الاستثمار الأجنبي في الجزائر.

أولا: الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي في الجزائر

1.1 قانون النقد والقرض90-10(لسنة 1990)

هذا القانون والذي صدر سنة 1990، لم يكن موجها في الأساس إلى الاستثمار الأجنبي المباشر وإنما كان يخص السياسة النقدية بالدرجة الأولى، ولكنه تضمن مجموعة من الإجراءات تهدف إلى تعزيز مكانة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر ومنها:[1]

- ❖ المساواة و(الحرية)في الاستثمار بين المقيمين وغير المقيمين فيما يتعلق بتجسيد المشاريع الاستثمارية بصفة عامة.
- ❖ التخلي عن شروط الشراكة بنسب محدودة وإقرار إمكانية تحويل الأرباح وإعادة تحويل رأس المال.
- ❖ قبول الجزائر بمبدأ التحكم الدولي عند المنازعات والخلافات التي تحدث من الطرف الأجنبي.
- ❖ المساواة بين القطاع العام والخاص والمستثمر الأجنبي والمحلي.

تقييم هذا القانون:

أهم انتقاد يوجه لهذا القانون هو أن قانون النقد والقرض لم ينص على الامتيازات الممنوحة للمستثمرين ماعدا إمكانية تحويل رؤوس الأموال والفوائد، وهذا باعتباره قانونا خاصا بتنظيم البنوك والمعاملات المالية أكثر، كونه خاصا بالاستثمارات.

2. المرسوم التشريعي لسنة 1993 والمتعلق بترقية الاستثمار (المرسوم التشريعي رقم 93-12) حيث أكد على مايلي:[2]

- ❖ تبسيط وتسهيل عملية الاستثمار بتخفيف التعقيدات الإدارية في حالة طلب الموافقة على ملف الاستثمار.
- ❖ تقديم ضمانات وامتيازات ضريبية وجمركية.
- ❖ انضمام الجزائر إلى الوكالة الدولية لضمان الاستثمارات.
- ❖ إنشاء هيئة (وكالة ترقية ومتابعة الاستثمارات) كجهاز إداري مكلف بمتابعة ملف الاستثمار في الجزائر.

تقييم هذا المرسوم:

إن المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 1993/10/05 قد فشل في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر بدرجة كبيرة و يظهر هذا من خلال التقرير الصادر عن وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها، حول وضعية الاستثمار الأجنبي في الجزائر سنة 1997 وهذا التقرير يغطي فترة تمتد من سنة 1993 إلى غاية 1996، وخلال هذه الفترة بلغت الاستثمارات الأجنبية 369.41 مليون دولار، تمثل 85 مشروعا في شكل شراكة، أما الدول العربية فتساهم بنسبة 9.4% أي 8 مشاريع ،فهذه البيانات التي أوردها تبين الضعف الكبير في الاستثمار الأجنبي، إذ لا تمثل المشاريع الأجنبية خلال هذه الفترة سوى نسبة 5.5% من مجمل المشاريع الوطنية.

وكنتيجة لهذا الفشل والعجز الكبير في جلب الاستثمار للجزائر فكرت الدولة في تطهير محيط الاستثمار بإيجاد آليات جديدة، هذا الإحداث تضمنه الأمر 03/01 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار وهو الأمر الذي سوف نعالجه في العنصر الثالث.

3.1 الأمر المتعلق بتطوير الاستثمار لسنة 2001 (الأمر رقم 01-03)

صدر هذا الأمر قصد مسايرة المستجدات على المستوى الاقتصادي، حيث أعاد النظر في الكثير من أحكام المرسوم الصادر سنة 1993 السابق الذكر، حيث أكد على توسيع نطاق الاستثمارات لتشمل اقتناء أصول في إطار استحداث نشاطات جديدة أو توسيع قدرات الإنتاج القائمة، والمساهمة في رأس المال المؤسسة يكون في شكل نقدي أو عيني إضافة إلى توسيع المجال ليشمل المساهمة في الأنشطة الاستثمارية في إطار خصخصة جزئية أو كلية، كما أكد هذا الأمر أيضا على ضرورة استقرار التشريع الخاص بالعملية الاستثمارية ككل.

---

[1] روشو عبد القادر، مدى جاذبية المناخ الاستثماري في الجزائر للاستثمارات الأجنبية المباشرة (دراسة تقييميه للفترة 2000،2019)، مجلة التكامل الاقتصادي، العدد 04/ (ديسمبر 2019)، المركز الجامعي،تيسمسيلت، ص 62.

[2] كريمة قويدري، الاستثمار الأجنبي والنمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة شهادة ماجيستر، في التسيير الدولي للمؤسسات، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر 2011/2010، ص 63.

وبناءا على هذا الأمر أنشئت عدة هيئات لتسيير ملف الاستثمار ومنها على الخصوص:

- ❖ الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات (ANDI): وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، من مهامها التعريف بعرض الاستثمار وخدمة المستثمرين المحليين والأجانب على حد سواء من خلال استقبالهم وتوجيههم.
- ❖ الشباك الوحيد، هو مكتب موجود على مستوى كل ولاية يضم ممثلين عن كل الهيئات والإدارات والمصالح التي لها علاقة بالاستثمار، الهدف منه هو تسهيل الإجراءات الإدارية المرافقة لاعتماد المشروع الاستثماري.[1]

4.1الأمر الصادر سنة 2006 (الأمر رقم 06-08)

أما هذا الأمر فقد جاء معدلا ومتمما للأمر الصادر سنة 2001 وأهم ما جاء فيه:[2]

- ❖ تخفيض مدة رد الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات على طلبات المستثمرين والخاصة بإمكانية الاستفادة من المزايا ذات الطابع الاستثنائي من 30 يوم إلى 72 ساعة فقط.
- ❖ تخضع المزايا الممنوحة للمستثمرين الأجانب إلى التفاوض بينهم وبين الوكالة.
- ❖ إنشاء المجلس الوطني للاستثمار كهيئة أخرى لتسيير الاستثمار يرأسه السيد رئيس الحكومة ومن مهامه إعداد السياسات الكاملة لترقية الاستثمار وتطويره.

تقييم هذا الأمر:

يتميز هذا الأمر بأنه فتح الباب أمام أي شكل من أشكال الاستثمار وهي عديدة، سواء تعلق منها باستحداث مشاريع جديدة أو بإعادة تجديدها أو إعادة هيكلتها أو توسيع ما هو منجز وقائم فعلا، وبعبارة أخرى فقد كرس هذا القانون ما يعرف بمبدأ جذب الاستثمار الدولي دون حدود باستثناء التزام المستثمر الذي يرغب في الاستثمار بالجزائر بأن يودع تصريحا بالاستثمار المزعوم انجازه لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار،ميزة أخرى لهذا الأمر هو تمتع المستثمر الأجنبي بضمانات قانونية وحوافز ضريبية وشبه ضريبية إلى جانب مزايا أخرى مالية متعددة، كما أنه سوى بين الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الجزائريين الخواص والأجانب وكذلك بين المستثمرين الأجانب أنفسهم مع مراعاة الأحكام التي تنص عليها.

5.1 قانون ترقية الاستثمار لسنة 2016 (رقم 16-09)

يعتبر القانون 16-09 والمتعلق بترقية الاستثمار هو التفاتة تشريعية لترقية الاستثمار خارج قطاع المحروقات في الجزائر، حيث صدر في ظل الإصلاحات الاقتصادية التي تهدف إلى تغيير نمط النمو في إطار سياسة تنويع الاقتصاد المنتهجة من طرف الحكومة، فألغى أحكام الأمر رقم 01-03 وذلك بموجب المادة 37.

وعليه يهدف هذا القانون بشكل أساسي إلى توضيح الرؤية في مجال الاستثمار وذلك بالتركيز على توفير المناخ المساعد على جذب وإنجاز المشاريع الاستثمارية، حيث تضمن المحاور الأساسية التالية:[3]

- ❖ تنظيم الامتيازات و التحفيزات على ثلاث مستويات وهي:

---

[1] عيبوط مجند وعلي، الاستثمارات الأجنبية في القانون الجزائري، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص-ص 71-72.

[2] عائشة موزاوي، القوانيين والأجهزة المنظمة للاستثمار في الجزائر، جامعة المدية، مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد، العدد 2017/02، ص 140.

[3] لعيدي خيرة، الإطار القانوني للاستثمار بالجزائر (قطاع المحروقات نموذجا)، مذكرة شهادة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، ص 17.

* المزايا المشتركة لكل الاستثمارات القابلة للاستفادة (إعفاءات ضريبية وجمركية وإعفاء من الرسم على القيمة المضافة).
* المزايا الإضافية لفائدة النشاطات ذات الامتياز (صناعة، فلاحة وسياحة) أو تلك المنشئة لمناصب الشغل.
* المزايا الاستثنائية لفائدة الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة بالاقتصاد الوطني.

❖ كما تضمن هذا القانون أيضا إلغاء الإجراءات المعمول بها سابقا (التي توصف بالثقل والبيروقراطية) وتعويضها بوثيقة واحدة للتسجيل تمنح الحق في الحصول على كل الامتيازات.
❖ أيضا تم بموجب هذا القانون إعادة النظر في مهام وصلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات، وكذا إعادة هيكلة أيضا المجلس الوطني للاستثمار باعتبارهما الهيئتان المسؤولتان عن العملية الاستثمارية بشكل عام في الجزائر.

6.1 قاعدة حرية الاستثمار بدل قاعدة 49/51

صدر في العدد الأخير من الجريدة الرسمية رقم33 قانون المالية التكميلي لسنة2020 حيث يتضمن نص القانون فيما يتعلق بمجال الاستثمار ،الإقرار على إلغاء قاعدة توزيع رأس المال 49/51 بالمائة باستثناء أنشطة شراء وبيع المنتجات و تلك التي تكتسي طابعا استراتيجيا ،التابعة للقطاعات الآتية:[1]

- استغلال القطاع الوطني للمناجم،وكذا أي ثروة جوفية أو سطحية متعلقة بنشاط استخراج على السطح أو تحت الأرض،باستثناء محاجر المواد الغير المعدنية .
- المنبع لقطاع الطاقة و أي نشاط أخر يخضع لقانون المحروقات،وكذا استغلال شبكة توزيع ونقل الطاقة الكهربائية بواسطة الأسلاك،و المحروقات الغازية أو السائلة بواسطة الأنابيب العلوية أو الجوفية.
- الصناعات المبادر بها أو المتعلقة بالصناعات العسكرية التابعة لوزارة الدفاع الوطني.
- خطوط السكك الحديدية و الموانئ والمطارات.
- الصناعات الصيدلانية ، باستثناء الاستثمارات المرتبطة بتصنيع المنتجات الأساسية المبتكرة،ذات القيمة المضافة العالية،و التي تتطلب تكنولوجيا معقدة ومحمية ،الموجهة للسوق المحلية وللتصدير.

بالإضافة إلى إلغاء حق الشفعة لدى التنازل عن الأسهم أو الحصص الاجتماعية المنجزة من طرف أجانب أو لصالحهم ،إلى جانب إلغاء إلزامية تمويل الاستثمارات الأجنبية باللجوء إلى التمويلات المحلية.[2]

ثانيا: الإطار المؤسساتي لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

1.2 المجلس الوطني للاستثمار

تم إنشاء المجلس الوطني للاستثمار بموجب الأمر01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار، تحت إشراف رئيس الحكومة ويتمثل دوره الأساسي في إعداد الاستراتيجيات والسياسات المتعلقة بترقية الاستثمار ومتابعتها والسهر على تطبيقها ومتابعة إنجازها، والقيام بالتحسينات عبر قوانين المالية، ويكلف هذا المجلس بالمهام التالية:[3]

❖ اقتراح استراتيجيات الاستثمار وأولوياتها.
❖ اقتراح المزايا التحفيزية ومتابعة التطورات الجارية.
❖ تحديد النشاطات والسلع المستثناة من المزايا.

---

[1] المادة 50 من القانون رقم 20-07 المؤرخ في 12شوال عام1441 الموافق ل4 جوان سنة2020،يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2020.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، قانون رقم 20-07 مؤرخ في 12شوال عام1441 الموافق 4يونيو سنة2020،يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة2020 ،الجريدة الرسمية ،العدد33.

[3] المادة 19 من الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 /2001/08 المتعلق بتطوير الاستثمار.

- ❖ على ضوء أهداف تهيئة الإقليم يجب الفصل بين المناطق التي يمكن أن تستفيد من النظام الخاص والمتعلق بالمناطق التي يجب تنميتها أولا بالاستثمارات ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني.
- ❖ مساعدة الحكومة في اتخاذ القرارات التي تساعد في تنفيذ المشاريع الاستثمارية وتشجيعها.
- ❖ السهر على استحداث مؤسسات وأدوات مالية من أجل تمويل الاستثمار والحث على تطويرها.

وحسب المرسوم التنفيذي رقم 01-281 المؤرخ في 21 سبتمبر 2001، والمتعلق بتشكيلة المجلس الوطني للاستثمار وتنظيمه وسيره،فقد حدد هذا المجلس الأعضاء المشكلة له كما يلي:[1]

- ❖ الوزير المكلف بالمالية
- ❖ الوزير المكلف بالجماعات المحلية.
- ❖ الوزير المكلف بالصناعة.
- ❖ الوزير المكلف بالسياحة.
- ❖ الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ❖ الوزير المكلف بترقية الاستثمارات.
- ❖ الوزير المكلف بالتجارة.
- ❖ الوزير المكلف بالطاقة والمناجم.
- ❖ الوزير المكلف بتهيئة الإقليم والبيئة.

يحضر في هذا المجلس رئيس مجلس الإدارة والمدير العام للوكالة الوطنية للاستثمار، اجتماعات المجلس بصفة ملاحظين، ويمكن أن يستعين المجلس بأي شخص أخر له كفاءة في ميدان الاستثمار.

ويعقد هذا المجلس مرة واحدة كل 3 أشهر، ويمكن استدعاؤه عند الحاجة من رئيسه أو بطلب من أعضاءه.[2]

2.2 الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(ANDI)

أنشأت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بموجب المادة 06 من الأمر رقم 03/01 وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، كما أن الوكالة هي تحت تصرف الوزير المكلف بترقية الاستثمارات.

خولت لهذه المؤسسة الحكومية التي كانت تدعى في الأصل وكالة ترقية ودعم ومتابعة الاستثمار من 1993 إلى 2000 ثم أصبحت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار مهاما.[3]

وتتمثل مهام هذه الوكالة في:[4]

- ➢ **مهمة الإعلام:**

تسهر الوكالة على ضمان خدمة الاستقبال والإعلام لصالح المستثمرين وجمع الوثائق الضرورية التي تسمح بالتعرف على التشريعات والتنظيمات المتعلقة بالاستثمار حيث تنشرها عبر أنسب وسائل الإعلام، كما أنها تصنع

[1] مرسوم تنفيذي رقم 01-281 المؤرخ في 24 سبتمبر المتعلق بتشكيلة المجلس الوطني للاستثمار وتنظيمه وسيره، الجريدة الرسمية العدد 55، الصادر يوم 26 سبتمبر 2001، المادة 5.
[2] المادة 06 من المرسوم التنفيذي رقم 01-281 المؤرخ في 24 سبتمبر 2001.
[3] موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار 2020 WWW.ANDI.DZ (تاريخ الاطلاع 2020/2/25، 09:20).
[4] المادة 03 من المرسوم التنفيذي رقم 06-356 المتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها وسيرها.

أنظمة إعلامية تسمح للمستثمرين بالحصول على المعطيات الاقتصادية بجميع أشكالها من خلال المراجع التوثيقية ومصادر المعلومات الأنسب، تضع أيضا مصلحة للإعلام تحت تصرف المستثمرين.

- **مهمة التسهيل:**

تحدد مختلف العراقيل التي تعيق إنجاز الاستثمارات كما تقترح على الوزير الوصي التدابير اللازمة لمعالجة هذه العراقيل، وتقوم الوكالة بإنجاز الدراسات بغية تبسيط وتسهيل التنظيمات والإجراءات المتعلقة بالاستثمار وإنشاء الشركات، بالإضافة إلى مساهمتها في تخفيف وتبسيط الإجراءات عند أنشاء كل من المؤسسات والمشاريع من خلال الاقتراحات التي تعرضها سنويا على الوزارة الوصية.

- **مهمة ترقية الاستثمار:**

التعاون مع الهيئات العمومية والخاصة في الجزائر وفي الخارج بغية ترقية الاستثمار في الجزائر وتحسين صورة الجزائر في الخارج وتعزيزها، تضمن الوكالة أيضا خدمة علاقات العمل وتسهيل الاتصالات بين المستثمرين غير المقيمين والمتعاملين المحليين، مكن مهامها القيام بلقاءات وملتقيات وأيام دراسية كما تشارك أيضا في التظاهرات الاقتصادية العالمية وخلق علاقات تعاون مع الهيئات الأجنبية المماثلة.

- **مهمة المساعدة:**

تنظيم مصلحة لاستقبال وتوجيه المستثمرين والتكفل بهم، ومرافقة المستثمرين وتقديم المساعدة لدى الإدارات الأخرى. كما تضع الوكالة خدمة الاستشارات مع إمكانية اللجوء إلى الخبرة الخارجية، بالإضافة إلى تنظيم مصلحة مقابلة وحيدة للمستثمرين غير المقيمين والقيام لحسابهم بالترتيبات المرتبطة بإنشاء مشروعهم على مستوى الشباك الوحيد.

- **مهمة المتابعة:**

وتتمثل مهمة الوكالة في التأكد من احترام التزامات المستثمرين فيما يتعلق بالاتفاقيات، وضمان خدمة إحصائيات تتعلق بالمشاريع المسجلة ومدى تقدم إنجازها، كما تعمل على جمع المعلومات حول مدى تقدم المشاريع وكذا التدفقات الاقتصادية المترتبة عنها، والعمل على تطوير خدمة الرصد والإصغاء والمتابعة لما بعد إنجاز الاستثمار باتجاه المستثمرين غير المقيمين المستقرين.

تعمل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار من أجل تقديم خدمات وفقا للمعايير والمقاييس الدولية مع مؤسسات وهيئات دولية مختلفة مثل: [1]

* CNUCED للاستشارة والخبرة بمناسبة فحص سياسة الاستثمار في الجزائر.
* ONUDI لتكوين وإتقان إطارات الوكالة حول مناهج تقييم مشاريع الاستثمارات.
* البنك العالمي من أجل تدقيق سياق إنشاء المؤسسات واقتراحات خاصة بتدابير التحسين في إطار برنامج " القيام بالأعمال"

3.2 الشباك الوحيد اللامركزي

الشباك الوحيد غير المركزي هو هيكل محلي من الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

أنشئ هذا الشباك على مستوى الولاية. يضم في داخله علاوة عن إطارات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار نفسها، ممثلين عن الإدارة والهيئات التي تتدخل في عملية الاستثمار لاسيما الإجراءات المتعلقة بما يلي:

- ✓ تأسيس وتسجيل الشركات.
- ✓ المرافقات والتراخيص بما في ذلك تراخيص البناء.

[1] موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار 2020 WWW.ANDI.DZ (تاريخ الإطلاع: 2020/2/25 على الساعة 10:10).

✓ المزايا المتعلقة بالاستثمارات.

على هذا النحو، هو مكلف باستقبال المستثمرين، استلام ملف تسجيلهم، تسليم شهادات التسجيل ذات الصلة وكذا التكفل بخدمات الإدارات والهيئات الممثلة داخل مختلف المراكز، وتوجيهها للمصالح المعنية وحسن إنهائها.

يتمثل دور الشباك الوحيد اللامركزي في تسهيل وتبسيط الإجراءات القانونية لتأسيس المؤسسات وتنفيذ المشاريع الاستثمارية لهذا الغرض، يؤهل ممثلو الإدارات والهيئات الموجودون على مستوى المراكز، لتسليم كل الوثائق المطلوبة مباشرة على مستواهم، وتقديم كل الخدمات الإدارية المرتبطة بإنجاز الاستثمار وتكوين الشركات.

ويكلفون بالتدخل لدى المصالح المركزية والمحلية لإداراتهم أو هيئاتهم الأصلية لتدليل الصعوبات المحتملة التي يواجهها المستثمرون.

من أجل ضمان فعالية عمل الشباك الوحيد وجعله أداة حقيقية لتبسيط والتسهيل تجاه المستثمرين، تم إدخال تعديلات بغرض السماح لإنشاء فضاء ضروري لإنجاز وتطوير المشاريع الاستثمارية.

إن الخدمات المقدمة من طرف الشباك، لم تعد تقتصر على المعلومة البسيطة بل تمتد إلى الانتهاء من جميع الإجراءات المطلوبة، وهذا بفضل التفويض الفعلي للسلطة، اتخاذ القرار والتوقيع الممنوح من طرف الإدارات والهيئات المعنية، لممثليهم داخل الشباك.

أما فيما يخص تشكيلة الشباك فيضم الشباك الوحيد اللامركزي، المنصب على مستوى مقر الولاية، المراكز الأربعة الآتية:[1]

* مركز تسيير المزايا.
* مركز استيفاء الإجراءات.
* مركز الترقية الإقليمية.

[1] موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار 2020 WWW.ANDI.DZ (تاريخ الإطلاع 2020/2/26 الساعة 08:45).

المطلب الثاني: الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر

سنتطرق من خلال هذا المطلب إلى مختلف الإحصائيات المتعلقة بالاستثمار في الجزائر للفترة الممتدة من 2000إلى 2018 مع توضيح أهم القطاعات الاقتصادية المستفيدة منه.

أولا: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

حسب تقارير الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات فإن حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة قد تطور بالزيادة في أهم القطاعات الاقتصادية.

ولتوضيح تطور حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2018 نقدم الجدول والمنحنى التالين:

الجدول رقم01: حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة2000-2018

السنوات	حجم الاستثمار الأجنبي المباشر،الوحدة(مليار دولار)
2000	**0,2**
2001	**1.1**
2002	**1**
2003	**0,6**
2004	**0,8**
2005	**1,1**
2006	**1,8**
2007	**1,6**
2008	**2,5**
2009	**2,7**
2010	**2,2**
2011	**2,5**
2012	**1.5**
2013	**1,6**
2014	**0.7**
2015	**-0,5**
2016	**1,5**
2017	**1,2**
إلى غاية الثلاثي الأول من 2018	**0,3**

المصدر: 1- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(تاريخ الاطلاع 3 مارس2020على الساعة 20:30)
2-Banque mondiale ,Rapport de suivie de la situation économique de l'Algérie, Printemps 2017.
3-La banque d'Algérie, Buletin monétaire et financier, premier trimestre 2018.

الشكل رقم03:تطور حجم الاستثمارات الأجنبية في الجزائر خلال الفترة 2000-2018 الوحدة(مليار دولار)

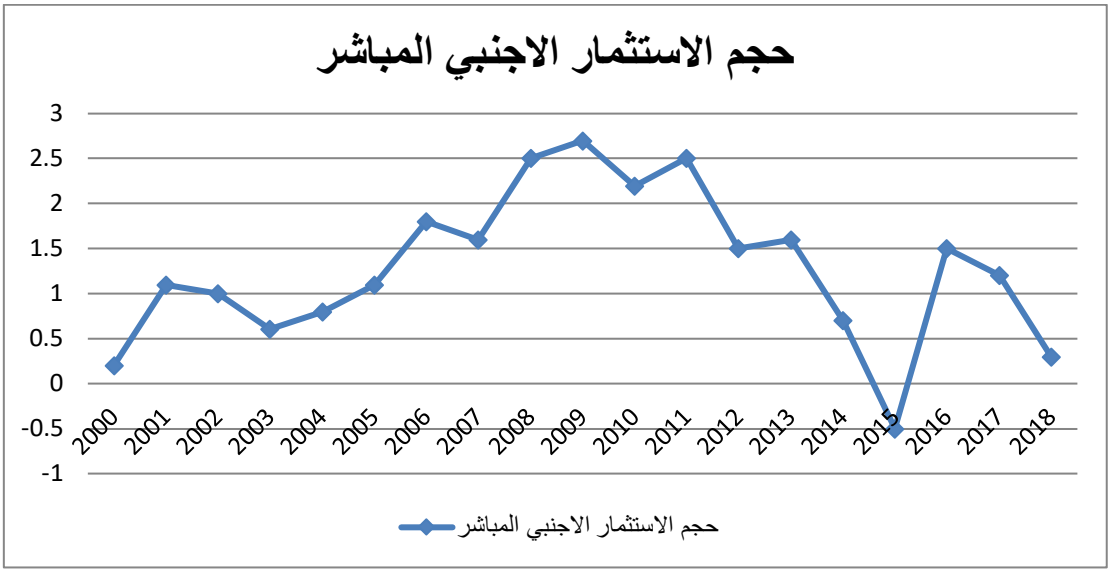

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم01

يلاحظ من المعطيات أعلاه، وخلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى 2003، وجود تذبذب في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة فمن 0.2 مليار دولار سنة 2000 إلى 1.1 مليار دولار سنة 2001، وهذا تزامنا مع تطبيق أحكام الأمر 01-03 المؤرخ في 2001/08/20 المتعلق بتطوير الاستثمارات، والذي كرس سياسة الانفتاح في مجال الاستثمارات الأجنبية بعدما كان هذا الأمر حكرا على الدولة أو أحد فروعها فقط، ثم انخفض هذا الحجم إلى مستوى 0.6 مليار دولار سنة 2003، بفعل اصطدام الكثير من المستثمرين الأجانب بإجراءات إدارية ثقيلة، لكن ابتدءا من سنة 2006 سجل هذا الحجم زيادات واضحة من سنة إلى أخرى حيث بلغت أقصاها 2.7 مليار دولار سنة 2009، وهذا راجع إلى تحسن في المناخ الاستثماري في الجزائر والناتج عن الاستقرار الأمني والسياسي في البلد، يضاف إلى هذا صدور قانون الاستثمار بصيغته الجديدة (قانون رقم 06-08) لسنة 2006، والذي تضمن المزيد من الامتيازات لفائدة المستثمر الأجنبي. غير أن حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة عرف انخفاضا ملفتا سنة 2010، وهذا بسبب تطبيق أحكام قانون المالية التكميلي لسنة 2009، والصادر بموجب الأمر 01/09 المؤرخ في 2009/07/22 الذي جاء بقاعدة 51% للطرف الوطني و 49% للطرف الأجنبي فيما يخص الاستثمارات المشتركة.

لكن بدءا من سنة 2012، بدأ حجم الاستثمارات الأجنبية في التراجع بشكل واضح فمن قيمة 1.5 مليار دولار خلال هذه السنة إلى 0.5- مليار دولار سنة 2015 (كأدنى قيمة)، وهذا يعود بالدرجة الأولى إلى تراجع أسعار المحروقات في الأسواق العالمية بدءا من السداسي الثاني لسنة 2014، الأمر الذي انعكس سلبا على المؤشرات الاقتصادية للاقتصاد الجزائري وبالتالي إعطاء صورة سلبية عن عملية الاستثمار في الجزائر لدى المستثمر الأجنبي.

و بدا من سنة 2016 وبالموازاة مع تطبيق القانون 16-09 المؤرخ في 2016/08/03 المتعلق بترقية الاستثمار، عرف حجم الاستثمار الأجنبي ارتفاعا طفيفا حيث بلغ 1.5 مليار دولار نتيجة تضمن هذا القانون للمزيد من الامتيازات إضافة إلى الاستقرار الأمني والسياسي في الجزائر خلال هذه الفترة.

في حين سجلت سنة 2017 ما قيمته 1.2 مليار دولار وهي بداية تراجع أخرى وقد يكون السبب هنا هو أيضا القاعدة الاستثمارية المعتمدة في الجزائر والمتمثلة في(51%/ 49%).

بعد معرفة حصيلة الاستثمارات الأجنبية في جزائر خلال الفترة (2000-2018)، نتجه الآن إلى معرفة نسبة كل من الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي من إجمالي المشاريع الاستثمارية في الجزائر. والجدول الأتي يبين ذلك:

الجدول رقم02 :ملخص الاستثمارات المحلية و الأجنبية في الجزائر(2002-2017).المبلغ(مليون د/ج)

نوع الاستثمار	عدد المشاريع	%	القيمة (بمليون د/ج)	%	مناصب الشغل	%
الاستثمار المحلي	62 334	**98,58 %**	11 780 833	**82,38%**	1 098 011	**89,15 %**
الاستثمار الأجنبي	901	**1,42%**	2 519 831	**17,62%**	133 583	**10,85 %**
المجموع	63 235	100%	1 430 064	100%	1 231 594	100%

المصـــدر: موقـــع الوكالـــة الوطنيـــة للاســـتثمار-http://andi.dz/index.php/fr/declaration-d-investissement/bilan-des-declarations-d-investissement-2002-2017 (تاريخ الاطلاع 3مارس 2020 على الساعة 21:39).

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن الاستثمارات الأجنبية مثلت حوالي(2%)من إجمالي عدد المشاريع التي تم تسجيلها خلال الفترة 2002- 2017 وهي تعد نسبة ضعيفة ،غير أن هذه النسبة لا تعبر عن واقع الحصة الاستثمارات الأجنبية من قيمة هذه الاستثمارات حيث تمثل حوالي (18%) من إجمالي قيمة الاستثمارات التي سجلتها الجزائر في هذه الفترة ،كما أنها توفر حوالي ما نسبته (20%)من مناصب العمل ،الأمر الذي يجعل الاستثمارات الأجنبية على قلة عددها تمثل ثقلا اقتصاديا من حيث الحجم والأهمية التشغيلية .

ثانيا: توزيع الاستثمارات الأجنبية في الجزائر

1.2 التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر

وفق أحدث ما تم نشره من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار فإن التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر يظهر من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم 03: التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر2002 -2017.المبلغ(مليون د/ج)

قطاع النشاط	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون د/ج	%	مناصب الشغل	%
الزراعة	13	**1,44%**	5 768	**0,23%**	641	**0,48%**
البناء	142	**15,76%**	82 593	**3,28%**	23 928	**17,91%**
الصناعة	558	**61,93%**	2 050 277	**81,37%**	81 413	**60,95%**
الصحة	6	**0,67%**	13 572	**0,54%**	2 196	**1,64%**
النقل	26	**2,89%**	18 966	**0,75%**	2 407	**1,8%**
السياحة	19	**2,11%**	128 234	**5,09%**	7 656	**5,73%**
الخدمات	136	**15,09%**	130 980	**5,2%**	13 842	**10,36%**
الاتصالات	1	**0,11%**	89 441	**3,55%**	1 500	**1,12%**

المجموع	901	100%	2 519 831	100%	133 583	100%

المصـــدر:موقع الوكالـــة الوطنيـــة لتطـــوير الاســـتثمار http://andi.dz/index.php/fr/declaration-d-investissement/bilan-des-declarations-d-investissement-2002-2017 **(تاريخ الاطلاع 14مارس2020 على الساعة18:50).**

الشكل رقم (04): عدد المشاريع الاستثمارية حساب قطاع النشاط

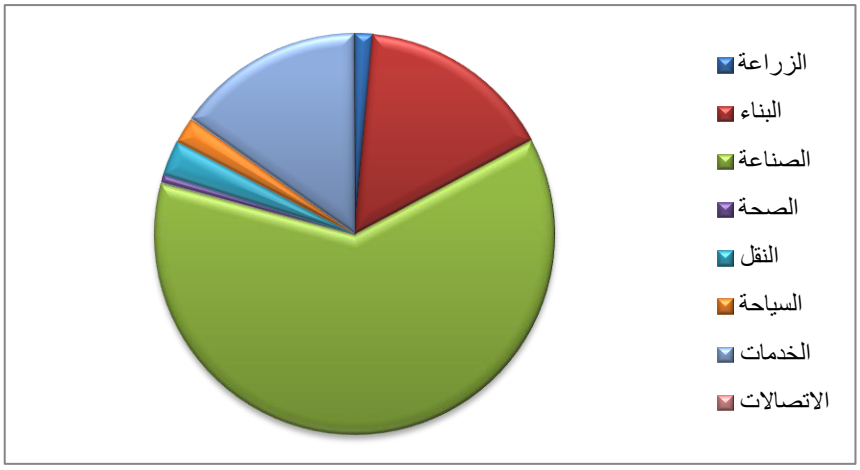

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم03

أما فيما يخص اليد العاملة الشكل الموالي يوضح مساهمة الاستثمارات الأجنبية في توفير مناصب العمل في مختلف القطاعات.

الشكل رقم (05): عدد الوظائف للمشاريع الاستثمارية الأجنبية حسب قطاع النشاط

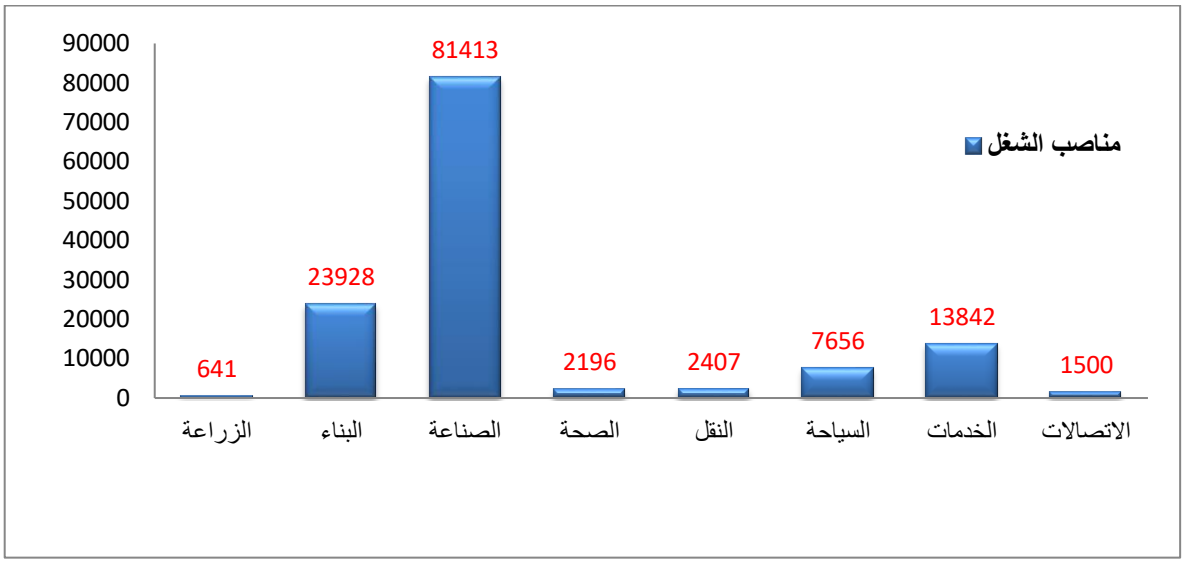

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم03

من خلال المعطيات أعلاه يتضح لنا مايلي:

* يعتبر قطاع الصناعة من أكثر القطاعات استفادة من مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر بعدد يفوق 500 مشروع بنسبة إجمالية تزيد عن 60 % من إجمالي المشاريع المسجلة لدى الوكالة إذ من الممكن أن يخلق أكثر من 81 ألف منصب شغل و التي كانت اغلبها موجة لقطاع المحروقات باعتباره أهم قطاع للاقتصاد الجزائري على أساس أن هذا الأخير اقتصاد ريعي ، ويعتبر قطاع الصناعة المجال الأنسب لنقل التكنولوجيات الحديثة للاقتصاد الجزائري كونه الوسط الملائم لذلك خاصة إذا رافقه يد عاملة مؤهلة.

* احتل قطاع البناء في الترتيب الثاني من حيث عدد الملفات المودعة إذا بلغت 142 مشروع بنسبة تزيد عن 15 %، إذ يأمل أن تحدث أكثر من 23 ألف منصب شغل، خاصة مع اهتمام الدولة بقطاع السكن ووضعه من أولويات الحكومة.
* أما قطاع الخدمات ونظرا لكونه قطاع حيوي سواء للدولة أو المستثمر الأجنبي وتعدد الأنشطة فيه فقد حضي بتسجيل أكثر من 136 مشروع الذي من شأنه أن يساهم في خلق أكثر من 13 ألف منصب عمل.

2.2 التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر حسب الدول المستثمرة في الجزائر

تنوعت مناطق المستثمرين الأجانب بالجزائر وذلك وفقا لمعلومات التي نشرتها الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار والمبينة في الجدول الموالي:

الجدول رقم04:التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية حسب الدول المستثمرة في الجزائر2002-2017.

المناطق	عدد المشاريع	القيمة بمليون دينار جزائري	مناصب الشغل
أوروبا	472	1 148 208	**78 415**
فيما بينها الاتحاد الأوروبي	332	666 499	**44 646**
آسيا	114	169 732	**11 761**
أمريكا	18	68 813	**3 737**
الدول العربية	262	1 057 257	**34 462**
إفريقيا	6	39 686	**609**
استراليا	1	2 974	**264**
متعددة الجنسيات	28	33 160	**4 335**
المجموع	901	2 519 831	**133 583**

المصـــدر: موقـــع الوكالـــة الوطنيـــة للاســـتثمار: http://andi.dz/index.php/fr/declaration-d-investissement/bilan-des-declarations-d-investissement-2002-2017 (تاريخ الاطلاع 14مارس2020 على الساعة19:20).

الشكل رقم (06): عدد المشاريع التي تشرك أجانب

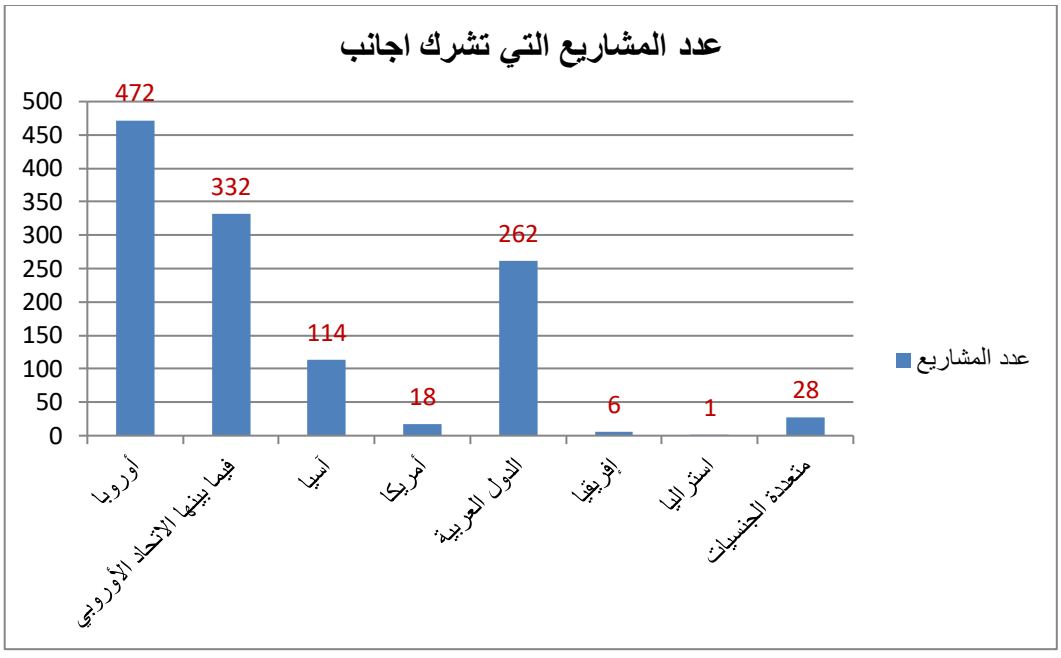

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم04

من خلال المعطيات السابقة يمكن استنتاج ما يلي:

* تعتبر أوروبا سواء دول الاتحاد الأوروبي أو غيرها أهم الدول الأجنبية المستثمرة في الجزائر وذلك بعدد مشاريع يقدر بـ 472 مشروع أي بنسبة تزيد عن 52 % والتي من المتوقع أن تخلق أكثر من 78 ألف منصب عمل وهذا ليس جديدا كون الجزائر تعتبر من أهم موردي هذه الدول خاصة من المحروقات وأهم مصدرين لها سواء من المواد الغذائية والصيدلانية وغيرها وتبرز استثمارات هذه الدول خاصة في قطاع المحروقات من خلال شركتي (CEPSA) و (ROPSOL) الاسبانيتين و (AGIP) (SAYRAMENIR) الايطاليتين وشركتي (TOTAL) و (GDF) الفرنسيتين.
* أما الاستثمارات الدول العربية احتلت المرتبة الثانية بعدد يزيد عن 260 مشروع بنسبة تزيد عن 29 % مما قد يساهم في إنشاء أكثر من 34 ألف منصب عمل، غير أن هذا العدد قليل نوعا ما إذا ما قورن بنظيراتها الأوروبية وما يربط بين الجزائر والدول العربية من عوامل مشتركة كثيرة من بينها اللغة والدين وغيرها وكون أن رؤوس الأموال العربية أغلبيتها تستثمر في الدول الأمريكية والأوروبية وفقا لأحداث ما تم نشره من تقرير الاستثمار العالمي لسنة 2017.
* احتل المرتبة الثالثة الدول الأسيوية بعدد يفوق عن 110 مشروع التي من شأنها أن توجد أكثر من 11 ألف منصب عمل وتمثل الصين الحاضر الأكبر فيه خاصة في مجال الأشغال العمومية غير أن ما يمكن ملاحظته أن الصين تستخدم اليد العاملة الصينية وفي أحدث تقرير لوزارة العمل أشارت إلى وجود أكثر من 80 ألف عامل أجنبي بالجزائر أغلبيتهم من العمال الصينيين وهو ما يتعارض مع مزايا الاستثمار الأجنبي كونه ينشأ مناصب عمل، بالإضافة إلى تحويلات أجورهم من العملة الصعبة وهذا في الحقيقة ممكن لأصحاب القرار لهم ما يبرر ذلك في كون أن الشركات الصينية باستخدامها لليد العاملة الخاصة بها تنجز مشاريعها في الوقت المحدد وبكفاءة عالية وهو ما لا يتوفر بالسوق العمل الجزائري.

المبحث الثاني: دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحويل المعارف العلمية والتكنولوجيا إلى الجزائر

بعد دراستنا في المبحث السابق لواقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2018، سوف نركز من خلال هذا المبحث على الدور الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي في تحويل التكنولوجيا إلى الجزائر وكذا التعرف على إمكانيات الاقتصاد الجزائري في استيعاب هذه التكنولوجيا، من خلال هذا المبحث سوف نتطرق في المطلب الأول إلى تجربة الجزائر في استيراد التكنولوجيا الأجنبية، كما لابد أن نتطرق في المطلب الثاني للبنية التحتية التكنولوجية الجزائرية وأهم الإجراءات التي قد إتخدتها الجزائر من أجل ترقية البحث العلمي والاهتمام به، حيث أنه من شروط انتشار التكنولوجيا محليا وجود نشاطات بحث وتطوير محلية مهمة ومترابطة مع الاقتصاد الوطني.

المطلب الأول: تجربة الجزائر في استيراد التكنولوجيا الأجنبية

سنستعرض من خلال هذا المطلب سياسة الجزائر في استيراد التكنولوجيا خلال فترة السبعينات والثمانينات، ثم نقدم أمثلة لبعض محاولات نقل التكنولوجيا من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر في مختلف القطاعات الاقتصادية ذات القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات.

أولا: السياسة الوطنية لاستيراد التكنولوجيا للفترة (1970-1980)

بهدف بناء اقتصاد مستقل وطني، اعتمدت الجزائر عند استقلالها نموذج "الصناعة والمصنعة" (industrie-industrialisâtes)من أجل الارتقاء بالمجتمع الجزائري من حالة التخلف المزري الموروث عن الفترة الاستعمارية في جميع الميادين، وذلك بإقامة قاعدة صناعية ضخمة حديثة من أجل إحداث تصنيع سريع وباعتماد تكنولوجيات حديثة فانطلقت الجزائر كباقي الدول النامية من التركيز على الصناعات الثقيلة، بهدف تكوين قاعدة صناعية محلية متكاملة ومستقلة، وهدم البني الاجتماعية والاقتصادية المكرسة للتخلف.

1.1 السياسة التعاقدية لاعتماد التكنولوجيا

تميزت السياسة الجزائرية في اكتساب التكنولوجيا بثلاث سمات رئيسية تمثلت في:

* سياسة من نوع القومية، بمعنى السعي إلى ضمان الملكية (الملكية والسيطرة) على التكنولوجيا من قبل المشغلين الوطنيين، وهو جزء من إستراتيجية اقتصادية شاملة ترتكز على الرغبة في تأكيد الوطنية.
* الدولتية بمعنى سياسة الدولة، هي الوكيل الرئيسي لسياسة التصنيع والتطوير التكنولوجيا.
* سياسة تسعى إلى الاستيلاء على التكنولوجيا عن طريق العقود التجارية الدولية.

هذا النهج التعاقدي من جهة يركز على تعبئة الموارد والقدرات المحلية من أجل التقييم التدريجي للمستوى العلمي والتكنولوجي في البلاد، ومن جهة أخرى سياسة ليبرالية تنطوي على الاستثمار الأجنبي المباشر أو اتفاقيات التعاقد من الباطن بين الصناعة الوطنية والشركات متعددة الجنسيات.[1]

في الجزائر في سنوات السبعينيات، المشروع المشترك (الأغلبية المملوكة للمساهمة العامة المحلية) هو الشكل الوحيد للوجود المباشر للشركات الأجنبية، هذه الصيغة المستخدمة على نطاق واسع لقيام الاستثمارات الصناعية.

لقد كلف نقل التكنولوجيا بتلك الطريقة الجزائر تكاليف باهظة، وخاصة الدعم التقني المتكررة المرتبطة بالعقود التجارية، التي وصلت تكلفتها كنسبة من إجمالي الناتج الداخلي إلى 12.6% وهي نسبة مرتفعة جدا، ولم تحقق هذه التكنولوجيا ما كان منتظرا منها بل أدت إلى فشل دريع، وهذا لأن عملية نقل التكنولوجيا، لا تقتصر على اقتناء هذه الآلات والوثائق بل تتطلب تطوير هذه التكنولوجيا وفهمها واستيعابها وتطويرها لتستمر بكامل طاقاتها بما ينسجم مع البيئة التي تعمل بها، ولكن ما تم في الجزائر هو عملية تقليد.

لا يمكن أن نغفل في هذا الإطار للإشارة إلى أن إقامة المشاريع المعتمدة على تكنولوجيا متطورة تحتاج وفرة اليد العاملة المؤهلة ولكن افتقار الجزائر كغيرها من الدول النامية إلى مثل هذه العمالة ألجأها إلى تغطية الفارق بالاستعانة باليد العاملة الأجنبية، فعوضا من أن تستورد معدات تكنولوجية فإنها بالموازاة تضطر إلى استيراد الخبرات وبذلك تكون الفاتورة مضاعفة، الجدول التالي يوضح لنا الاحتياج في اليد العاملة الماهرة والمتوفرة وطنيا وذلك سنة 1976 (خلال المخطط الرباعي الثاني).[2]

الجدول رقم (05): الاحتياج المتوفر في اليد العاملة المؤهلة لسنة 1976

قطاع النشاط	الاحتياجات (1974/1977)	المتوفر سنة 1976

[1] Chabha Bouzar, Fatima Tareb, Les Ide Canal de TRANSMISSION DE Transfert de Technologie : une options de la politique de développement industriel en Algérie, université de Tizi-ouzou, Recherches économiques et managériales n°6-décembre 2009,pp77.78.

[2] زوزي محمد، إستراتيجية الصناعات والصناعة الجزائرية، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 8، 2010، ص -ص11-12.

* **المحروقات**	3710	50
* **قطاع سلع الإنتاج**	4342	450
* **قطاع سلع الاستهلاك**	1068	350

المصدر: زوزي محمد، 2010، ص 12.

نلاحظ الفارق الكبير المتوفر من اليد العاملة الماهرة وبين الاحتياجات والتي تمثل حسب قطاعات النشاط الاقتصادي، المحروقات 1.35% قطاع سلع الإنتاج 10.37%، قطاع سلع الاستهلاك 32.77% وبالتالي فإن الفارق الاحتياج يلجأ إلى الخارج لتغطيته حتى لا تتعطل دواليب الإنتاج، خصوصا بالنسبة لقطاع المحروقات الذي يعد الحصان الذي تراهن عليه الدولة من أجل تمويل استثماراتها.

2.1 عقود التصنيع ونقل التكنولوجيا

لقد بدأت الجزائر بنقل التكنولوجيا مع بداية سياسة التصنيع أي منذ المخطط الثلاثي 1967، باعتماد مختلف أنواع عقود نقل التكنولوجيا مثل عقود تسليم المفتاح، تسليم المنتج، المساعدة التقنية أملا في إرساء القاعدة المادية للتقدم والتطور الاجتماعي وتحقيق التحول الاشتراكي، وتفادي الاحتكار والتبعية التكنولوجية لشريك واحد وتجنبا للشروط التعجيزية التي تضعها الدول المصدرة أمام الدول المستوردة ، فقد دفعت الجزائر في مقابل المساعدة التقنية كأحد وأهم طرق نقل التكنولوجيا للجزائر من سنة 1974-1978 فقط مبلغ وقدره 17.35 مليار دينار جزائري ضاربة بذلك رقما قياسيا مقارنة بين البلدان النامية الأخرى، فحسب الإحصائيات المنجزة من قبل(B.Murgue) وتحليل(F.yachir)، فإن عقود (تسليم المفتاح، تسليم المنتج) التي تشكل الصيغ الكلاسيكية للعقود الكاملة لتحقيق الإنتاج صناعي شكلت 8% من عقود استيراد التكنولوجيا في السنوات 1966- 1969 و 27% في السنوات 1970-1973، و 50% في السنوات 1974-1975.

فمع بروز بوادر الأزمة النفطية وتراجع سعر النفط سنة 1986 تم تعطيل تنفيذ نظام المخططات نهائيا، ودخلت الجزائر في مرحلة التسيير الراهن للميزانية العامة للدولة، ولم تستطع الجزائر منذ ذلك إلى يومنا هذا من إعداد إستراتيجية تنموية واضحة المعالم والأهداف وبمخططات دقيقة، رغم تحسن مداخيل البلاد النفطية منذ أكثر من عشرية كاملة، وعلى هذا النحو يؤكد كثير من الباحثين الجزائريين على مدى تركز الشركات المتعددة الجنسيات في فروع الصناعة الوطنية والذي يتراوح ما بين 50% كحد أدنى و 80% من خلال عقود نقل التكنولوجيا للجزائر.[1]

يمكن القول بأن الجزائر فشلت في نقل التكنولوجيا من خلال الأشكال التي اختارها قادة البلاد أنداك من أجل الوصول إلى الأهداف المرجوة، حيث لم تتمكن الشركات الجزائرية من التحكم في التكنولوجيا المستوردة وهذا لأسباب تتمثل في:

* قطاعات كثيرة تواجه صعوبات لتحقيق الاستخدام الأمثل لقدرات الإنتاج.
* استمرار المساعدة التقنية إلى ما بعد المدة المنصوص عليها في العقد.
* طلب المساعدة المتكررة للشركات المصنعة في حالة الفشل.

فشل سياسة نقل التكنولوجيا في الجزائر مرة أخرى ترجع إلى مجموعة من العوامل بما في ذلك إستراتيجية التنمية التي تدار مركزيا، وسياسة تدريب العمال لتشغيل وإدارة وتكرار التكنولوجيا المنقولة كانت أقل بكثير من متطلبات البرنامج الصناعي.[2]

[1] Chabha Bouzar, Fatima Tareb,op, cit, p 79.

[2] B. Chabha, F Tareb,op, cit, p 79.

وبالإضافة إلى ما تقدم ذكره فلا يمكن إهمال جانب مهم ألا وهو القدرة الاستيعابية للاقتصاد الجزائري في ذلك الوقت، حيث كان هناك نقص كبير في المهارات والكفاءات ولم يؤخذ هذا بعين الاعتبار، فظل التكوين الجامعي في واد وحاجيات الاقتصاد في واد آخر، فكل ما حدث كان توسعا كميا وليس نوعيا دون الاهتمام بمناهج التعليم والتدريب ومحتواها من حيث تكوين قدرة فعلية على التراكم في ميدان الملكية التقنية، فقد بنيت المطارات والمصانع العملاقة دون أن يحصل أي تراكم فعلي في القدرات الهندسية خارج ميدان العمران والطرق والجسور.[1]

ثانيا: بعض المحاولات الحديثة لنقل التكنولوجيا خارج قطاع المحروقات في إطار الاستثمار الأجنبي المباشر

لقد قامت الجزائر بالمشاركة مع المستثمر الأجنبي في عدة مشاريع مشتركة، سنتطرق لبعض الأمثلة الملموسة ونحاول تقييم الإجراءات المتخذة للسماح بنقل التكنولوجيا والمعرفة لكل منها:

1.2 عقد تسيير خدمات المياه والصرف الصحي على مستوى مدينة الجزائر العاصمة بين شركة السويس للبيئة Suez Environnement وشركة المياه والصرف الصحي بالجزائر (SEAAL).

في نوفمبر 2005، تم إمضاء العقد مع شركة (suez environnement)الذي يمثل بداية التنفيذ العملي للمشروع المقرر سنة 2002، الشركة الوطنية التي تم اختيارها لهذا الغرض هي شركة مساهمة، شركة المياه والصرف الصحي بالجزائر (SEAAL) حيث أول المساهمين في هذه الشركة هما الجزائرية للمياه (ADE) والديوان الوطني للصرف الصحي (ONA) والهدف من هذا العقد هو توفير حلول مستدامة لتحسين كبير في نوعية المياه الموزعة والصرف الصحي لمدينة الجزائر.[2]

* نقل المعرفة الفنية والكفاءة هما أهم النقاط الأساسية في هذا العقد، حيث أن العقد وضع على أساس نقل المعرفة وخطط لتدريب 3000 عامل في شركة المياه والصرف الصحي بالجزائر (SEAAL).

حيث ينتج عن هذا العقد أيضا العناصر التالية:

* استفادة شركة المياه والصرف الصحي بالجزائر (SEAAL) من خبراء ومدراء(Suez Environnement) من أجل نقل المعرفة الفنية: على وجه التحديد، نقل المعرفة بتجسيد من خلال اللقاءات بين الخبراء ومدراء (Suez Environnement)وإطارات كل من الجزائريين للمياه والديوان الوطني للصرف الصحي، مما يساهم في الاستفادة من خبراتهم وتجاربهم بطريقة عملية، ومن المتصور أيضا تطوير المشاريع المستعرضة التي لم تكن موجود حتى الآن (نظام معلومات العملاء، التحكم عن بعد....الخ) والتي سوف تشمل الموظفين الأجانب والمحليين.
* **تنظيم دورة تدريبية:** سيتم وضع خطة تدريبية لموافقة نقل المعرفة الفنية في هذا المجال، وسيتم تنفيذ دورات تدريبية محددة أو معيارية تنفذ في الموقع أو في مركز تدريب(Suez Environnement) كما قد تنشأ توأمة مع مجموعة أخرى تابعة لـ(-Suez Environnement).
* **العضوية في شبكة دولية للبحث والتطوير:** سوف يؤدي هذا الالتزام في الوصول إلى قواعد البيانات على وجه الخصوص، فإنه سيكون من الممكن الوصول إلى شبكة من الخبراء والباحثين من أجل دعم التشغيلي في حالة حدوث أزمة.
* **توفير التجهيزات والأساليب:** تتمثل التجهيزات في الأجهزة والبرمجيات التي تستخدم مباشرة من قبل فرعية للتشغيل. أما الأساليب تتمثل في مجموعة من القواعد التصميم، التشغيل وأفضل الممارسات المتصلة مباشرة إلى بتشغيل مرافق، توفير التجهيزات والأساليب المعتمدة واختبارها هي ضمان لكفاءة تعزيز النظام العام.

[1] عبد اللطيف بن شنهو، تجربة الجزائر وديناميكية التطور الاجتماعي، الندوة الفكرية: التنمية المستقلة في الوطن العربي، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1987، ص 523.

[2] Chabha Bouzar, Fatima Tareb,op, cit, p81.

2.2 شنايدر إلكتريك الجزائر (Schneider Electric)

وفقا للموقع الرسمي لشنادير إلكتريك، شنايدر إلكتريك هي موجودة في الجزائر منذ سنوات التسعينات، في سنة 2001، ونظرا لإمكانات السوق الجزائري أدى بشنادير إلكتريك إلى إنشاء شركة صناعية وتجارية، التي عرفت بمجموعة شنادير إلكتريك الجزائر، التي يحتوي على موظفون يصل عددهم إلى 80 شخصا من بينهم 50 مهندسا. عززت مجموعة شنايدر إلكتريك مكانتها في السوق الجزائرية عن طريق التفاوض على إنشاء مشروع مشترك مع الشركة الوطنية للقياس والتحكم (AMC).[1]

* **نقل المعرفة والمهارات:** بالأخذ بعين الاعتبار أهمية المعرفة الفنية والخبرة في تحسين القدرة التنافسية، أنشأت شركة شنادير إلكتريك الجزائر في أكتوبر 2002 مدرسة تعمل على توفير التدريب التقني في مجالات مختلفة (التحكم الصناعي وتوزيع الطاقة الكهربائية..الخ) بواسطة مدربين مؤهلين، من أجل تحقيق أهداف متعددة وأبرزها توفير التدريب لموظفيها وكذلك لعملائها.

3.2 مصنع Renault في الجزائر

وفقا لـ(Renault Media) فإن شركة (Renault)، المؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية (SNVI) والصندوق الوطني للاستثمار (FNI) وقعوا في 2012/12/19 في الجزائر العاصمة على اتفاقية شراكة، وهي مشروع مشترك 51% بالنسبة للجزائر و 49% بالنسبة لـ (Renault)من أجل تطوير صناعة السيارات في الجزائر ودعم تطوير السوق الجزائرية.

ينص الاتفاق على إنشاء مصنع في (واد تليلات)، جنوب شرق مدينة وهران لإنتاج السيارات النفعية والخدمية التابعة لمجموعة (Renault) موجهة إلى السوق المحلي، وقد تم اختيار (واد تليلات) بسب مزاياه للمشروع الصناعي:(طرقها، قوتها العاملة الماهرة، قربها من ميناء وهران والبنية التحتية).

حجم الإنتاج السنوي للمصنع يبدأ بإنتاج 25000 سيارة خلال السنة (7 سيارات خلال الساعة)، ثم يرفع الإنتاج السنوي بعدها إلى 75000 سيارة خلال السنة (15 سيارة خلال الساعة) حيث يتم في البداية إنتاج سيارة من نوع (Nouvelle Symbole) ، حيث أن السيارة المحلية أيضا تتطور تدريجيا لتطوير قطاع السيارات في الجزائر، وسوف يتحقق هذا التكامل من خلال الاستثمارات التي سيتم إجراؤها داخل المصنع (الصفائح المعدنية، الرسم والطلاء..الخ) وأيضا خارج المصنع، لاسيما من خلال إنشاء شبكة من التعاقد من الباطن مع المحليين من خلال مسابقة قوية وتحت خبرة وإشراف (Renault).

التدريب هو المفتاح لنجاح هذا المشروع حيث سوف تجلب (Renault)معها التكنولوجيا وكذلك المعرفة الفنية، في حين أن الفرق لكل من (Renault)والمؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية (SNVI) والصندوق الوطني للاستثمار(FNI) يعملون من أجل تحديد برامج التدريب والاستعمال والتطوير بما في ذلك مركز التدريب بواد تليلات- وهران سيخصص إلا لصفقات السيارات.[2]

وفق الموقع الرسمي لشركة(Renault)فقد تضمن الشركة دورات تدريبية مؤهلة تمثلت في: [3]

✓ **الدورات التدريبية الفنية:**

* هندسة الميكاترونيات.

---

[1] Chabha Bouzar, Fatima Tareb,op, cit, p 83.

[2] نقموش عادل، المسؤولية الاجتماعية للاستثمار الأجنبي المباشر، إثارة حالة الجزائر، مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد، تصدر عن جامعة محمد بوضياف المسيلة، مجلة رقم 02/ العدد: 02 (2018) 2018/12/31، ص- ص 113-112.

[3] / Renault-dz 2020 .WWW.ar تاريخ الاطلاع 2020/5/2 على الساعة 11:00.

* تدريب ميكانيكي مخصص.

✓ **تدريب مخصص في مجال هيكل السيارات:**

* إصلاح النتوءات.
* الإصلاح السريع لهيكل السيارات.

✓ **دورات تدريبية في مجال البيع والخدمات:**

* إدارة نشاط تجاري.
* الاستقبال، السلوك، عملية البيع ورضا العملاء.
* إدارة (parc smart).
* التقنيات والتكنولوجيات في مجال السيارات لغير الفنيين.
* السلامة على الطرق.

بالإضافة إلى تكوين بنية تحتية تتألف من:

* خمس قاعات تدريب قادرة على استيعاب 12 مشارك، جميع القاعات هي مجهزة بأحدث وسائل الدعم الدراسية.
* صالة اجتماعات.
* قسم إداري لإدارة الجانب الإداري واللوجيستي للتدريب.
* مكاتب مخصصة للمدربين لتحضير الدروس.
* معمل ميكانيكي.
* معمل لهياكل السيارات مع منصة اختبار ومقصورة بمعايير (Renault SAS).
* 20 مركبة تعليمية مخصصة للتدريب.

المطلب الثاني: البنية التحتية التكنولوجية للجزائر من اجل الاستفادة من المعارف العلمية والتكنولوجيا الأجنبية

بهدف وضع قاعدة متينة لبرنامج ترقية البحث العلمي في الجزائر ونظرا لفشلها في نقل التكنولوجيا عن طريق العقود من جهة ، ومن أجل جلب الاستثمار الأجنبي المباشر من جهة أخرى، ثم تبني إستراتيجية علمية قائمة على إنشاء مجموعة من المؤسسات العلمية وانتهاج مجموعة من البرامج الوطنية لتحقيق ذلك.

أولا: إستراتيجية تطوير القدرات المحلية وأنشطة البحث العلمي والتطوير

خلال الفترة التي سبقت 1998 كانت تعاني المنظومة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في الجزائر نوعا من الاستقرار والتذبذب في مؤسسات وهيئات صنع وتنفيذ سياسة البحث العلمي، حيث أخلت بهذه السياسة عدة تقلبات، وبالتالي فالنقص في القوى البشرية المدربة، الأهداف والأولويات غير المؤكدة، الوضع الإجمالي المتواضع للباحثين، الانعدام الفعلي لجهود البحوث وأخرى، شكلت جميعها أهم أسباب ضعف سياسة البحث العلمي في الجزائر قبل سنة 1998، وأهم الأسباب لصياغة سياسة بحث علمي بديل.

وعلى هذا الأساس تأكدت أولوية البحث العلمي في سياسة الدولة الجزائرية، بإصدار القانون التوجيهي رقم 11-98 مرفق ببرنامج خماسي حول البحث العلمي والتطور التكنولوجي يغطي الفترة الممتدة من 1998-2002، وقد حدد هذا القانون البرامج والمبادئ المتعلقة بترقية البحث العلمي والتطوير التكنولوجي والتدابير والطرق والوسائل الواجب توفيرها لتحقيق أهداف برامج هذه الفترة.،ولقد تم تعزيز هذا المسعى بالقانون رقم 99-05 المؤرخ في 4 أفريل 1999، المتضمن القانون التوجيهي للتعليم العالي، وكذا المرسوم التنفيذي 99/244 المؤرخ في 31 أكتوبر 1999، المحدد لقواعد إنشاء المخابر البحثية وتنظيمها وسيرها باعتبارها فضاء مستحدث يساهم بالتكفل بالبحث العلمي.

وكتدعيم لأحكام القانون 98-11 القانون التوجيهي للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، وتكيفا مع مختلف التطورات المستجدة بعده، صدر قانون 08-05 المكمل والمتمم للقانون التوجيهي والمؤرخ في الفترة الخماسية

الممتدة من 2008-2012 ووضع أهداف طموحة بتوفير الموارد المالية والمادية والبشرية، ولتحقيق تلك الأهداف شدد هذا القانون على ضرورة القيام بعدد من الإجراءات الجديدة والتي من شأنها إحداث العديد من التطورات في نشاط البحث العلمي في الجزائر ومنها الاهتمام بالموارد البشرية في مجال البحث العلمي مع توفير الوسائل المادية والتنظيمية المساعدة على ذلك، ومنها رفع ميزانية البحث العلمي نحو ثلاثة أضعاف ووضع إستراتيجية للتعاون في مجال البحث العلمي.[1]

بناء منظومة وطنية للبحث متجانسة وفعالة مهمة تستدعي جهود متواصلة وفي هذا الصدد جاء اقتراح تعديل النظام الوطني للبحث العلمي وضبطه استجابة للانشغال بتطوير الوظائف المجاورة للنظام من حيث النجاعة والملائمة وضمان تفتح أكثر على المؤسسة الاقتصادية بوصفها الرافع الأساسي للاقتصاد المبني على المعرفة، إذ جاء القانون التوجيهي رقم 15-21 المؤرخ في 30 ديسمبر 2015، يحدد المبادئ الأساسية والقواعد العامة التي تحكم البحث العلمي والتطوير التكنولوجي والذي يرمي إلى ما يلي:[2]

* ضمان ترقية البحث العلمي والتطوير التكنولوجي بما في ذلك البحث العلمي.
* تدعيم القواعد العامة والتكنولوجية للبلاد.
* فهم التحولات التي يعرفها المجتمع بغرض تحديد وتحليل الأنظمة والمعايير والقيم والظواهر التي تتحكم فيه.
* دراسة التاريخ والتراث الثقافي الوطني وتثمينها.
* تحديد الوسائل الضرورية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي وتطويرها.
* ترقية وظيفة البحث العلمي داخل مؤسسات التعليم والتكوين العاليين ومؤسسات البحث العلمي والمؤسسات الأخرى وتحفيز وتثمين نتائج البحث.
* دعم تمويل الدولة للأنشطة المتعلقة بالبحث العلمي والتطوير التكنولوجي.
* تثمين الأطر المؤسساتية والتنظيمية من أجل التكفل الفعال بأنشطة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي.

ثانيا: مؤشرات العلوم والتكنولوجيا في الجزائر

تزخر الجزائر بموارد بشرية يمكن لها أن تحقق تطورا ملحوظا في المجال التكنولوجي إذا ما عرفت كيف توظفها وتستغلها أحسن استغلال، بالإضافة إلى الأهمية التي توليها الجزائر للعامل الفكري فهي أيضا تهتم بالبحث العلمي من خلال الإنفاق عليه.

1.2 مؤشر العامل الفكري: يعتبر العامل الفكري البنية الأساسية لعملية الابتكار، لذلك كان من الواجب الاهتمام به، وتوفير له كل المرافق التي تجعله قدرا على استيعاب التكنولوجيا المنقولة، أو خلق وإبداع تكنولوجيا أخرى محلية.

فكل المؤشرات قبل الاستقلال لا تعبر سوى عن تدهور كلي على جميع الأصعدة فبالنسبة للبطالة فتقدر بحوالي مليونيين من البطالين، أما الصحة حوالي طبيب واحد لكل حوالي عشرة ألاف ساكن، عدد التلاميذ في الأطوار المختلفة لا يتجاوز 852200 تلميذا أو طالبا، بالإضافة إلى القلة القليلة جدا من المثقفين كان مصيرهم إما القتل أو النفي، لكن بعد الاستقلال، حاولت الحكومة جاهدة الرفع من مستويات المعيشية وتحقيق تنمية اقتصادية والتي لم تكن في المستوى المطلوب.[3]

أما الدراسات التاريخية للتنمية البشرية في الجزائر فإنها تبين أن مستوى التنمية البشرية كان في تطور مستمر ،كما هو موضح في الجدول التالي:

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 15-21 مؤرخ في 148 ربيع الأول عام 1437 الموافق 30 ديسمبر سنة 2015، يتضمن القانون التوجيهي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، الجريدة الرسمية، عدد 71، ص 6.

[2] أمال قاسيمي، أسمهان تمغارت، وآخرون، الجزائر إشكالية الواقع ورؤى المستقبل، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي، (64)، 2013، ص 67.

[3] دحماني سامية، أهمية الاستثمار في رأسمال البشري ودوره في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر :حالة الجزائر، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد الثامن، جامعة علي لونيس، البليدة 2، ص 70.

جدول رقم (06): مؤشر التنمية البشرية في الجزائر خلال الفترة ما بين 2000-2018

السنة	2000	2005	2008	2010	2012	2014	2015	2018
مؤشـــــر التنميـــــة البشرية	0.634	0.675	0.695	0.709	0.715	0.717	0.745	0.759

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

* **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2014، ص 163.**
* **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، 2019، ص 23.**

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن مؤشر التنمية البشرية في الجزائر في تزايد مستمر حيث بلغ 0.634 سنة 2002 ليصل إلى 0.759 سنة 2018، حيث تعتبر الجزائر من الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة، بعد أن كانت مصنفة ضمن الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة في السنوات السابقة، وما يفسر هذا الارتفاع المستمر في مؤشر التنمية البشرية هو الاهتمام الكبير الذي توليه الدولة الجزائرية لقطاع التربية والتعليم والصحة، وذلك من خلال تخصيص ميزانيات كبيرة للإنفاق على هذين القطاعين، إضافة إلى الارتفاع المستمر في قيمة الناتج المحلي الإجمالي.

كما يخصص برنامج التنمية الخماسي 2010-2014 الذي يستلزم من النفقات ما قيمته 21214 مليار د/ج (أو ما يعادل 286 مليار دولار)، أكثر من 40% من موارده لتحسين التنمية البشرية وذلك على الخصوص من خلال:[1]

* منح للتربية الوطنية مبلغ 852 مليار د/ج والتكوين المهني 178 مليار د/ج، أما التعليم العالي فقد خصص له 768 مليار د/ج، وكلها من أجل زيادة عدد المقاعد البيداغوجية وعصرنة التجهيزات وتحسين التأطير.
* نفس الشيء بالنسبة لقطاع الصحة حيث منح له 619 مليار د/ج لإنجاز المستشفيات ومراكز صحية جديدة إضافة إلى تحسين تأطير المستخدمين الطبيين وشبه الطبيين إلى جانب تحديث التجهيزات الطبية.
* كما تم تثمين النهضة الثقافية من خلال إنجاز العديد من المركبات ذات الطابع الثقافي والفكري حيث خصص لها مبلغ 140 مليار د/ج.

وحسب تقرير التنمية البشرية 2019، تصنف الجزائر في المرتبة 82 من مجموع 189 دولة بمؤشر 0.759، وعليه تعتبر الجزائر من الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة.[2]

أما بالنسبة للجانب التعليم، فقد خصصت الجزائر نسبة معتبرة من الناتج المحلي الإجمالي من أجل الإنفاق عليه.

[1] تقرير الاجتماع الوزاري، برنامج التنمية الخماسي 2010-2014، المتفق في 24 ماي 2014، انظر الموقع الرسمي لوزارة الداخلية، ص-ص 2-3 www.interieur.gov.dz

[2] بالاعتماد على: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2019، مرجع سبق ذكره، ص-ص 23-27.

جدول رقم (07): الإنفاق الحكومي على التعليم في الجزائر (2007-2017)

السنة	الاعتمادات المخصصة لقطاع التربية والتعليم
2007	280.543.959.000
2008	374.276.936.000
2009	390.566.167.000
2010	569.317.554.000
2011	544.383.508.000
2012	628.664.041.000
1013	696.810.413.000
2014	746.643.907.000
2015	764.643.907.000
2016	764.052.396.000
2017	746.261.385.000

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على قوانين المالية لسنوات 2008-2017.

الشكل رقم (07): الاعتمادات المخصصة لقطاع التربية والتعليم

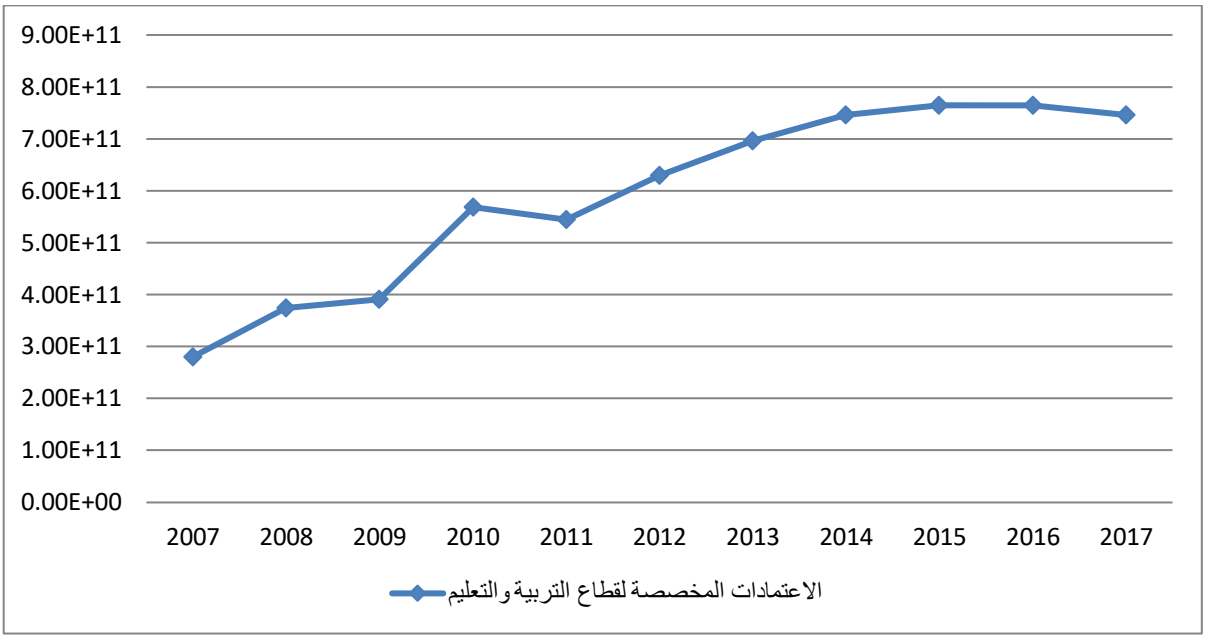

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 06.

من خلال المنحنى الموضح أعلاه يلاحظ أن الاعتمادات المالية المخصصة لقطاع التربية و التعليم في تزايد حيث تعكس هذه الزيادة مدى اهتمام الحكومة لهذا القطاع.

أدى الاستثمار في البنية التحتية التعليمية (المدارس، المدارس الثانوية، المكاتب الموظفون، لغات التدريس، المواد التعليمية) إلى تحسين المستوى العام للتعليم في الجزائر بشكل كبير، واليوم تقدم البلد ميزانية مرضية نوعا ما مع معدلات تسجيل عالية.

بالرغم من أن هذه الأرقام تعكس مستويات التدريب الأكاديمي وليس مستويات التأهيل المهني، فإنها تسهل وصول الجميع إلى المعرفة وتعزيز نشر الابتكارات، كما تظهر هذه الأرقام وجود شباب قادرين على الالتحاق

بالتعليم والتدريب الفني، لذلك من الضروري إعطاء الأولوية للتدريب المهني، لتدريب المهارات من التعليم الثانوي (الفنيين والعمال المهرة، وما إلى ذلك)، من أجل تلبية احتياجات النظام الإنتاجي.[1] (الجدول رقم08)

جدول رقم (08): مؤشرات مستوى التعليم في الجزائر

معدل الالتحاق بالمدارس الابتدائية (2015) **%97.06**
معدل الالتحاق بالمدارس المتوسطة (2012) **%97.60**
معدل الانتقال إلى التعليم الثانوي (2014) **%99**

Source : UNESCO.

بالإضافة إلى هذا فقد أولت الجزائر اهتمام كبير بالتعليم العالي حيث تحصل على حصة الأسد من إنفاق من أجل تجهيز وتطوير التعليم ويمكن إيضاح هذا كالأتي:

الجدول رقم (09): الإنفاق على قطاع التعليم العالي خلال الفترة 2000-2018.

السنة	الناتج الداخلي الخام (مليار د/ج)	ميزانية التعليم العالي (مليار د/ج)	نسبة ميزانية التعليم العالي من النتاج الداخلي الخام (%)
2000	4123500000	38580667	0.94
2001	4260800000	43591873	1.02
2002	4537700000	58743195	1.29
2003	5264200000	63494661	1.21

[1] Rédha younes Bouacida, op,cit, pp 113-114.

2004	6150400000	66497092	1.08
2005	7563600000	78381380	1.04
2006	8514800000	85319925	1.00
2007	9366600000	95689309	1.02
2008	110900000	118306406	1.07
2009	10034300000	154632798	1.54
2010	12049600000	173483802	1.44
2011	14526600000	212830565	1.47
2012	16115400000	277173918	1.72
2013	16647600000	264582513	1.59
2014	17228600000	270742002	1.57
2015	16702100000	300333642	1.80
2016	17406700000	312145998	1.79
2017	18906600000	310791629	1.64

المصدر: بالاعتماد على WWW.ONS.dz (تاريخ الاطلاع:18/04/2020،على الساعة 10:32).

Rapports annuels de la Banque d'Algérie (2002-2017) 19/04/2020, 16 :04

الشكل رقم(08): نسبة ميزانية التعليم العالي من الناتج الداخلي الخام (%).

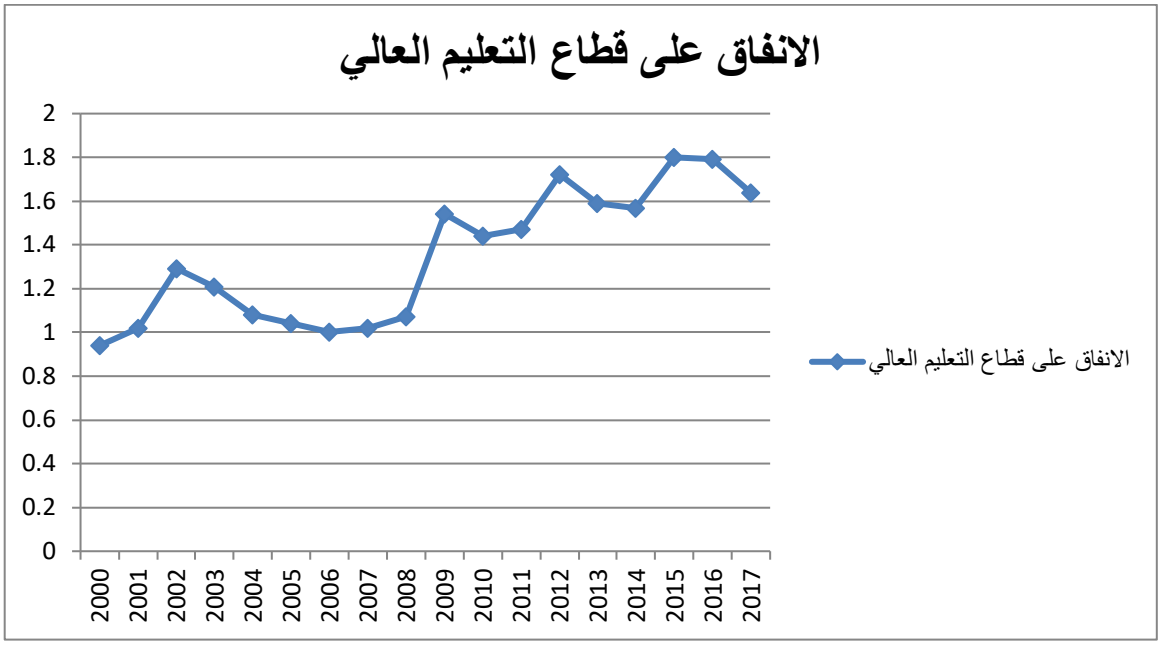

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 09.

2.2 مؤشرات البحث العلمي والتطوير في الجزائر: يجرى التمييز عادة بين نوعين من المؤشرات وهي المدخلات (inputs) أو الموارد، وبين مؤشرات المخرجات (outputs) أو الأداء، وهذه بدورها ترتبط بمواضيع مثل التكنولوجيا ومدى القدرة على استيعاب واستخدام وتصدير التقانة أو توليد المعرفة.

1.2.2 مدخلات البحث العلمي والتطوير

*** مؤسسات البحث العلمي والتطوير**

ارتفع عدد المؤسسات الجامعية من 35 مؤسسة سنة 2000 إلى 56 مؤسسة سنة 2004، ليصل عام 2009 إلى نحو 62 مؤسسة جامعية (جامعات مراكز جامعية، مدارس وطنية عليا) ثم ارتفع إلى 84 مؤسسة سنة 2011(36 جامعة- 10 مراكز جامعية، 16 مدرسة وطنية عليا، 5 مدارس عليا للأساتذة، 10 مدارس تحضيرية) أما فيما يخص المخطط الخماسي (2010-2014) فقد سطر عدة برامج في توسيع الهياكل المادية، وكان أهم ما جسد من هذا المخطط هو زيادة عدد المؤسسات إلى 97 مؤسسة خلال سنة 2012، وهي موزعة كالتالي: (47 جامعة، 10 مراكز جامعية، 4 ملحقات جامعية، 19 مدرسة وطنية عليا، 5 مدارس عليا، 10 مدارس تحضيرية).

حاليا تنظم الشبكة الجامعية الجزائرية 106 مؤسسة للتعليم العالي، موزعة على 48 ولاية عبر التراب الوطني تضم (50 جامعة، 13 مركزا جامعيا، 20 مدرسة وطنية عليا للأساتذة، ملحقتين جامعيتين).

أما بالنسبة للمخابر العلمية فقد ارتفع عددها من 1297 مخبرا سنة 2013 إلى حوالي 1324 مخبرا بحثيا سنة 2015 (بما في ذلك مخابر بحث مشتركة، ومخابر بحث مشاركة).[1]

*** الموارد البشرية العاملة في إنتاج المعرفة**

نسبة عدد الباحثين لكل مليون نسمة استقر عند 265 باحث هو أقل بكثير من المعدل العالمي المتمثل في 1081 باحث عن كل مليون نسمة، وعشرات من معظم البلدان من دول المغرب العربي إذ يبلغ في تونس 2381 باحث لكل مليون نسمة و 862 في المغرب، ولا مجال للمقارنة بالدول المتقدمة إذ يبلغ عدد الباحثين في اليابان وكندا 5573 و 4260 باحث لكل مليون نسمة على التوالي (الشكل رقم (09))

الشكل رقم (09): عدد الباحثين لكل مليون نسمة من السكان لسنة 2014

[1] موقع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي أنظر في: https://www.mesrs.dz ، تاريخ الاطلاع: 2020/05/10.

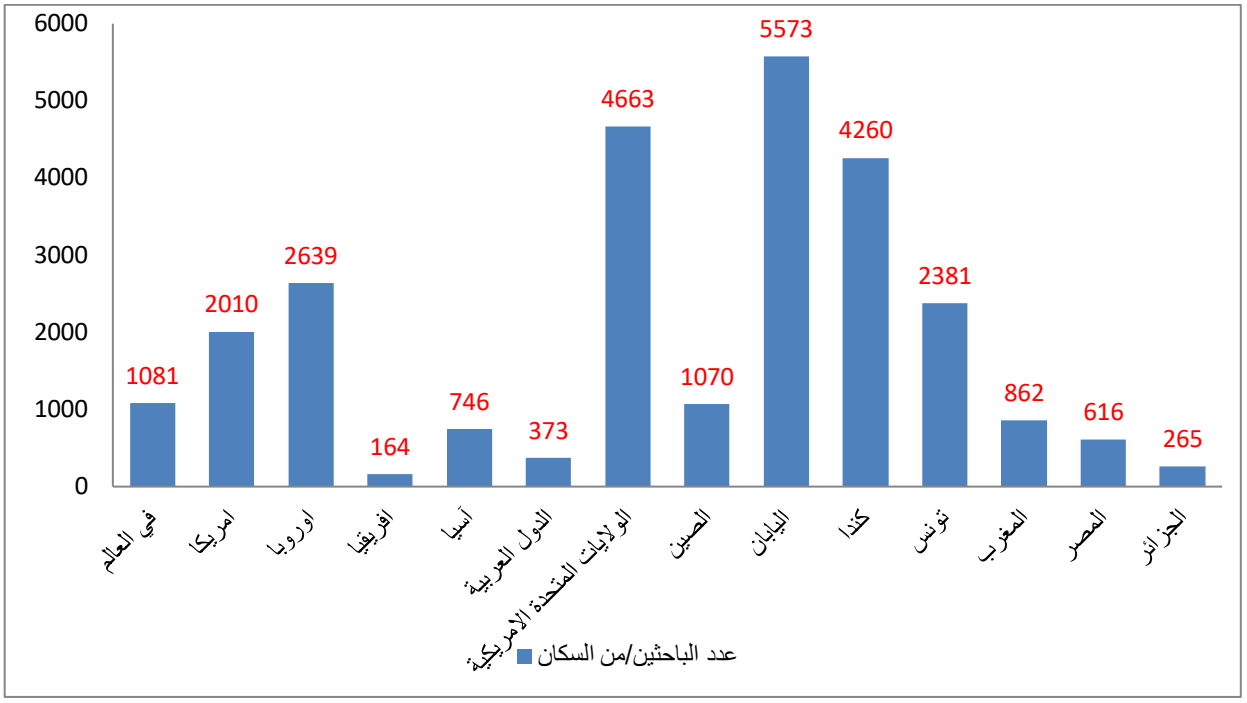

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات من تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

*** مؤشر الاتفاق على البحث والتطوير**

إذا أخذنا مقدار ميزانية البحث العلمي إلى الناتج الخام الإجمالي نلاحظ أن الجزائر قبل سنة 1998 سجلت أدنى المستويات، واستمر الوضع حتى سنة 1999 حين أقرت (المادة 21) من القانون التوجيهي رفع الميزانية المخصصة للبحث العلمي بالنسبة للناتج الداخلي الخام من 0.2% سنة 1997 إلى 1% سنة 2000، وذلك بعد إنشاء الصندوق الوطني لتطوير البحث التكنولوجي، كما اتخذت تدابير أخرى مثل الحوافز الضريبية للشركات التي لديها أنشطة البحث، وإزالة الضريبة على القيمة المضافة لشراء المعدات والأجهزة العلمية.

كما استفاد قطاع البحث العلمي زيادة على هذه المخصصات، من برامج هامة ففي إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي (2011-2014)، منح القسم المتعلق بالبحث العلمي أهمية كبرى حيث خصص له حوالي 12.38% مليار دينار جزائري، وأما في إطار برنامج التنمية الخماسي (2010- 2014) خصصت له حوالي 100 مليار دينار جزائري.

إلا أنه ورغم ارتفاع الموارد المالية المخصصة للبحث العلمي والتي تطورت عما كانت عليه في السنوات الماضية، تبقى قليلة وغير كافية، فنسبة(0.54%) < 1% لا تستجيب للمعايير العالمية، حيث المعدل العام الدولي يبلغ 3% وأما في بعض الدول مثل سنغافورة وكوريا الجنوبية يتراوح ما بين 4% و 4.3%، كما أن الموارد المالية المخصصة للبحث العلمي في الجزائر تعاني من التسيير البيروقراطي للإدارة التي تأخذ أكثر من 60% من الميزانية المخصصة للبحث العلمي.[1]

2.2.2 مخرجات البحث العلمي

*** المنشورات العلمية**

مع الأخذ في الاعتبار جميع أوجه القصور التي سبق ذكرها، فإن مستوى النشاط العلمي في الجزائر يتطور بسرعة، فلقياس مستوى هذا النشاط، يمكننا استخدام المؤشرين الأساسيين المعتمدين من طرف منظمة (Unesco)، وهما أجمالي عدد المنشورات وعدد المنشورات لكل مليون نسمة، بين عامي 1998 و2014، تضاعف عدد

[1] زموري كمال، مرداوي كمال، منظومة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في الجزائر: الوضع الراهن واستراتيجيات التطوير، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد 5/ جوان 2017، جامعة أم البواقي- الجزائر، ص-ص 641- 642.

المنشورات العلمية الجزائرية بمقدار 10، لكن لا يزال أقل مقارنة بالدول المجاورة مثل تونس أو مصر.(الجدول رقم(10))

الجدول رقم (10): عدد المنشورات العلمية

	1998	2006	2008	2010	2012	2014
الجزائر	241	977	1339	1658	1842	**2302**
تونس	491	1503	2068	2607	2739	**3068**
المغرب	1313	3202	4147	5529	6960	**8428**

Source : UNESCO.

*** براءات الاختراع**

من أجل قياس احتمالات استقلال نتائج البحث في أنشطة الابتكار، ستستخدم مؤشر عدد براءات الاختراع (حتى لو كان في بعض الأحيان مشكوكا فيه).

تبين إحصائيات المنظمة العالمية للملكية الفكرية (OMPI) أنه من بين جميع براءات الاختراع التي صدرت في الجزائر على مدى السنوات الخمس عشرة الماضية، فإن 10% فقط من براءات الاختراع تتعلق بالسكان.[1] (الجدول رقم(11))

الجدول رقم (11): عدد براءات الاختراع الممنوحة في الجزائر

	2002	2011	2012	2013	2014	2015	المجموع
الجزائر	1	0	0	0	0	1	**2**
تونس	1	1	3	0	2	1	**8**
المغرب	1	3	2	1	1	3	**11**

Source : UNESCO.

قد تبين لنا من خلال ما سبق أن نتائج السياسات المتتالية لم ترقى إلى الطموحات المرجوة ،حيث سجلت هذه السياسة البحثية أرقما أثبتت تطورات كمية على عدة مؤشرات ،لكن تقدم هذا القطاع لا يرتبط بما تسجله الأرقام من تقدم و إنما يرتبط أيضا بنوعية المخرجات المقدمة نظير ما تنتقيه من مدخلات و ما يتفاعل بداخلها من عمليات.

[1] Rédha younes Bouacida, op,cit, p-p 115-116

المبحث الثالث: صعوبات وسبل التوجه نحو امتصاص المعارف العلمية والتكنولوجيا الأجنبية واستيعابها في الجزائر

تعتبر الجزائر من بين الدول المتخلفة في الناحية التكنولوجية، وهي مجبرة على اكتساب وإتقان التكنولوجيا من أجل تلبية الاحتياجات وتعزيز القدرات المحلية كما هو الحال في البلدان النامية، وعليه سنتطرق في المطلب الأول إلى أهم العراقيل التي تواجه الاقتصاد الجزائري في استيعاب التكنولوجيا المنقولة كما سنحاول في المطلب الثاني ذكر بعض الشروط الأساسية لضمان النقل الكفء لتكنولوجيا الأجنبية واستيعابها.

المطلب الأول: العراقيل التي تواجه الاقتصاد الجزائري في استيعاب التكنولوجيا الخارجية

تواجه الجزائر مجموعة من العقبات التي تعيق سيطرتها واستيعابها للتكنولوجيا المتحصل عليها وترجع أسباب الحواجز التي تحول دون نقل التكنولوجيا في الجزائر إلى ما يلي:

أولا: المشاكل المتعلقة بالتكنولوجيا المستوردة

اقتناء واستخدام التكنولوجيا الأجنبية يطرح مشاكل هائلة، ونذكر من بينها: [1]

* نقل غير كافي للتكنولوجيا والتقنية المتطورة من أجل تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر.
* التقييم السيئ للتكنولوجيا الأجنبية المقترحة: وجود نقص في الإطارات التقنيين المهرة من أجل تقديم المنشورة بشكل صحيح لواضعي السياسات الشيء الذي ساهم في الفشل في بعض الخيارات.
* عدم كفاءة التفاوض حول وضع الأحكام والشروط لاقتناء التكنولوجيا هذا ليس فقط من حيث الظروف المالية، ولكن أيضا فيما يتعلق طبيعة التكنولوجيا وشروط نقلها.
* عدم وجود القدرة المحلية على الاستيعاب، النقل، التكيف وتشغيل وصيانة التقنيات والمعدات المنقولة.

ثانيا: المشاكل المرتبطة بالهياكل المحلية للبحوث والتطوير

في معظم هياكل البحوث والتطوير في الجزائر، لا تزال العديد من الانجازات على مستوى المخابر لا تؤدي إلى خلق البحوث التجارية المربحة على الأرجح، حيث يمكن إيضاح هذا الوضع من خلال النقاط الآتية:[2]

[1] رابحي دراجي، عوادي ميادة، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا حالة الجزائر- كلية العلوم الاقتصادية، جامعة 20 أوث 1955- سكيكدة، 2015، نقلا عن الرابط التالي: http://www.researchgate.net/ (تاريخ الاطلاع 05/17/ 2020، على الساعة 09:33).

[2] رابحي دراجي، عوادي ميادة، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا حالة الجزائر ، نفس المرجع السابق

* من الناحية الاجتماعية والثقافية، هناك اختلاف بين الشركة المصدرة والشركة المستفيدة من نقل التكنولوجيا.
* من الناحية الاقتصادية، الغياب الفعلي للشركة في مجال الإبداع التكنولوجي.
* عدم كفاءة منهجية إدخال تكنولوجيات جديدة، حيث أن المستخدمين من لا يشاركون في تحديد المشاكل المتعلقة بالتكنولوجيا كما لا يستطيعون على الأقل في المشاركة في اختيار الحلول.
* استخدام القدرات التقنية والعلمية يبقى غير كافي وغير ملائم.
* ضعف إمكانيات البحث والتطوير العلمي والتكنولوجي والتي تتصل بقدرات البحث الأساسي منهم التطبيقي بالذات نتيجة ضعف الاهتمام بالبحوث العلمية والتكنولوجية النظرية منها والعملية وضعف الإنفاق عليها بالنسبة الإجمالي الناتج القومي حيث لا يزيد عن 1% من الناتج القومي.

المطلب الثاني: بعض شروط ضمان نقل التكنولوجيا الأجنبية واستيعابها في الجزائر

لقد ذكرنا سابقا بأن الجزائر تعاني من مجموعة من العوائق تحد من تحصلها على التكنولوجيا الأجنبية والمعارف العلمية، ولتعزيز عملية نقل التكنولوجيا فإنه يجب إجراء أولا تقييم للاحتياجات في مجال التكنولوجيا والبحوث التكنولوجية، التي تعمل على تلبية الاحتياجات، ويمكن القيام بهذه سواء على المستوى الوطني أو الدولي من أجل ضمان السيطرة على التكنولوجيا المنقولة هذا لا يكفي، فمن المفيد إقامة مجموعة من المتطلبات الأساسية مثلما كان الحال بالنسبة لبلدان جنوب شرق آسيا.

أولا: تطوير القدرات البشرية المحلية

لا يقتصر نجاح نقل التكنولوجيا إلى تحويل بسيط لأحد المكونات (كالأجهزة، مصنع، آلة، وما إلى ذلك) ولكن يتضمن عملية الملكية الحقيقية للتكنولوجيا وبالتالي نقل الدراية والمعرفة التقنية وهو ما يعني التمكين من اعتماد محلي وفعلي للتكنولوجيا المنقولة، ويفترض تمكين وتكيف هذه التكنولوجيا بما يتماشى مع الظروف المحلية وضمان الاستدامة للتقنيات الاقتصادية والاجتماعية، وتعتبر المساعدة التقنية وتطوير القدرات من العناصر الأساسية لنقل الناجح للتكنولوجيا.[1]

[1] Chabha B, Fatima T,op, cit, p 87.

إن تطوير مثل هذه القدرات أو المهارات ليست أبدا عفوية وإنما هي نتيجة لتطور في عدة مراحل وهي كالأتي:

- أن تكون قادرة على تشغيل المصانع والآلات التي بناها غيرهم.
- أن تكون قادرة على الاستثمار وتثبيت المصانع والآلات الجديدة في حد ذاتها.
- أن تكون قادرة على الابتكار في إنتاج المصانع والآلات الجديدة.

تطوير هذه المهارات يساهم في التنمية الذاتية في الوقت الذي تحد من خطر السيطرة من الخارج.

إن التغيير المتسارع والكبير الحادث عالميا في التكنولوجيا والعمل والتنافسية، قد فرض تغييرا مواكبا في بيئة المؤسسات والمنظمات العالمية العاملة في نقل وإنتاج المعرفة، ويستهدف ذلك بناء منظومة متكاملة للبحث العلمي والتطوير، بما يتضمنه ذلك من إصلاح الجامعات ونظم التعليم قبل الجامعي، ومؤسسات التعليم العالي، ودعم البنية التحتية التكنولوجية.[1]

وعليه فأن نقل التكنولوجيا لا ينبغي فقط أن يتضمن معنى استيراد الآلات وأساليب الإنتاج الحديثة وإنما ينبغي أن يسعى إلى نقل الثقافة لتطويع أساليب الثقافة ذاتها بمعنى تنمية وتمكين وتهيئة القدرات الذاتية والفنية على استيعاب وتصنيع التكنولوجيا المستوردة.[2]

يتطلب بناء القدرات الابتكارية على المستوى الوطني، في جملة أمور:

- إستراتيجية واضحة والتزاما مستمرا خلال فترة زمنية طويلة.
- تكوين رأس مال بشري من خلال التعليم والتدريب.
- إيجاد دعم حكومي فعال لبناء القدرات في القطاع الخاص.

إن الجهود الرامية إلى بناء القدرات المحلية ضرورية جدا للتمكن من تعديل التكنولوجيا وتكيفها مع الاحتياجات المحلية، ولا ينبغي أن يحل نقل التكنولوجيا محل جهود بناء القدرات البشرية المحلية التي ينبغي دعمها بالسياسات المحلية المشجعة على التعلم، بل ينبغي أن يكملها.[3]

ثانيا: دور التعليم والتعلم في نقل التكنولوجيا وتوطينها

مع العلم أن التحول التكنولوجي في أي بلد يعتمد إلى حد كبير على نظام التعليم والتعلم الذي تمتلكه والمستوى العلمي للقوى العاملة، حيث يجب على أي بلد يرغب في القيام بالتحول التكنولوجي أن يكون قادرا على تلبية هذه الحاجات من خلال سياسة تعليمية وتدريبية.

ويمكن للحكومات أن تتخذ عددا من الحوافز، لترويج التكنولوجيا على المستوى المؤسسي، كما يجب عليهم السيطرة على نقل التكنولوجيا والظروف التي تعمل فيها.

يؤدي التطور التكنولوجي إلى حتمية أن يتسلح عامل المستقبل بالمعرف والمهارات والسلوكيات التي تتلاءم مع المتغيرات التكنولوجية والإقليمية والعالمية، ومن ثم فإنه من الضروري إعداد الفرد وتعليمه وتدريبه على أحدث تكنولوجيات العصر باعتبار أن القوى العاملة هي القادرة على التعامل مع عناصر الإنتاج الأخرى لتوفير منتج أو خدمة بجودة عالية وتكلفة منخفضة والمنافسة في الأسواق العالمية.[4]

---

[1] تقرير المعرفة العربي لعام 2014: الشباب وتوظيف المعرفة، ص 206.

[2] عبد الله علي، عذاب مزهر حميد، نقل وتوظيف التكنولوجيا وأثرها في تنمية الموارد البشرية، دراسة نظرية تطبيقية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد 2010/25، ص 200.

[3] تقرير الأمم المتحدة 2012، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، الدورة الخامسة عشرة، ص3.

[4] تقرير التكنولوجيا والابتكار 2018، منشور من منشورات الأمم المتحدة، صادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD/ TR/ 2018 (overview)، ص 208.

ومن الضروري كذلك دعم القطاع العام والقطاع الخاص ومؤسسات العمل الأهلي لتكون قادرة على المساهمة في بناء برامج التدريب وبناء القدرات في ضوء التجارب الناجحة كما هو الحال في الهند وسنغافورة.

ومن شأن هذه البرامج أن تضمن مواصلة إعادة التأهيل وتجديد وبناء المعارف والقدرات للفرد تكيفا مع متغيرات سوق العمل المهني، وهي تغيرات متسارعة بحكم ثورة المعرفة والتكنولوجيا.

ولتأمين التعليم والتعلم عالي الجودة وتأهيل الفرد وخاصة عنصر الشباب لسوق العمل، لابد من التزام المستوى من أرباب العمل يستند إلى أطر قانونية ومؤسسية ومتطورة. فالتعلم في مؤسسات العمل عليه يجب أن ينظمها القانون وأن تتم في إطار سياسات حكومية، ومؤسسات ذات حكومة مستنيرة، وهناك ضرورة لجعل التعلم جزءا من الاتفاقيات الرسمية بين الشركات والجامعات، مع وجود مراكز إرشاد للطلاب في كل جامعة تيسر لهم الالتحاق بالتدريب في الشركات الموقعة على الاتفاقيات، على أن تكون شهادات التدريب معترفا بها من القطاع الخاص والحكومي والجامعة.[1]

ثالثا: نظم الابتكار الوطنية والمتطلبات الأساسية التنظيمية

من المعروف ضعف الجزائر في الابتكار التكنولوجي، ولامتلاك قدرة تكنولوجية، وعلى اعتبار أن الابتكار على مستوى المؤسسات الجزائرية لا يشكل خيارا يمكن تأجيله ليوم الغد، ولكن رهانا ضروريا يجب تطويره حاليا، فعلى الجزائر تطوير النظام الوطني للابتكار من خلال إنشاء وكالة وطنية للابتكار، مراكز تقنية ومراكز تحويل التكنولوجيات، مع إشراك ثلاثة قطاعات رئيسية من أجل بعث النظام الوطني للابتكار الجزائري والذي يعد غير مهيكل تماما، ويتعلق الأمر بالصناعة، الجامعة ومراكز البحث، مع إقامة فضاء خاص بالخبراء والمستشارين في مجال الابتكار، وإقامة نظام إعلامي يشجع على تبادل المعلومات والاتصال في المؤسسات الجزائرية بغية الانتقال من الابتكار الظرفي إلى الابتكار المستدام.[2]

تركيز الاستثمار الأجنبي المباشر على المحتوى التكنولوجي في المجالات الاقتصادية للثالوث (الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان) أين نظم الابتكار هي الفعالة، أمكن من إبراز الدور الذي تؤديه هذه النظم في نقل التكنولوجيا وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، إضافة إلى ذلك تعتبر بلدان جنوب شرق أسيا اليوم نموذجا مرجعيا للبلدان النامية بما فيها الجزائر التي تقدم نموذجا من نظام الابتكار الذي يعمل على التمكين من نقل التكنولوجيا، حيث أن الاستثمار في التعليم التكنولوجي والتنظيمي قد مكن بلدان جنوب شرق آسيا من تقليل الفجوة التكنولوجية بينها وبين بلدان الثالوث (الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان)، كما أنهم يتمتعون بالمهارات التي سمحت لهم بنقل التكنولوجيا، والسيطرة عليها وبيع التكنولوجيا الخاصة بهم في المستقبل، هذان المثلان يوضحان دور الابتكار الوطني والبحث العلمي في نقل أنظمة التكنولوجيا وأيضا في جذب اهتمام المستثمرين الأجانب.[3]

في مداخلة في إطار التشاور الثاني الإقليمي للمنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO)حول نقل التكنولوجيا بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا المنظم بالجزائر أكد رئيس وحدة الإبداع ونقل التكنولوجيا بهذه المنظمة الخبير الجزائري" علي الجزائري" أن أي نقل للتكنولوجيا يجب أن يعود بالفائدة على التنمية الاقتصادية من خلال التقارب بين الجامعات والأوساط الاقتصادية داعيا إلى وضع مؤسسات وهياكل متينة تشجع على الإبداع وتضمن حماية الملكية الصناعية، كما أبرز ضرورة أن تقوم السلطات الجزائرية بترقية البحث والتنمية وربط شبكات مختلفة الفاعلين وتحسين الموارد البشرية من خلال التكوين وفق حاجيات الاقتصاد الوطني.

[1] تقرير المعرفة العربي لعام 2014، مرجع سبق ذكره، ص 208.

[2] زموري كمال، تشخيص وضعية النظام الوطني للابتكار في الجزائر" حقائق وآفاق"، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، المركز الجامعي، ميلة، الجزائر، العدد 4/ ديسمبر 2018، ص 27.

[3] Chabha B, Fatima T,op, cit, p 88

خلاصة الفصل

بالرغم من المساعي التي حققتها الجزائر من خلال تحديث الإطار التشريعي الذي ينظم الاستثمار، وتأهيل المؤسسات الاقتصادية، إلا أن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر لا يعكس الإمكانات المتاحة من قبل الدولة.

من بين الملاحظات أن هناك قطاعات استفادت بشكل كبير من الاستثمارات الأجنبية في حين تبقى استفادة قطاعات أخرى أمثال الفلاحة والسياحة ضعيفا الشيء الذي يفسر عراقيل تؤثر بالسلب على مناخ الاستثمار، بالنظر إلى حجم المشاريع المجسدة في الواقع.

بخصوص نقل التكنولوجيا والمعرفة الفنية تفطنت الجزائر على غرار الدول الأخرى لدور البحوث في عملية التنمية والتطوير التكنولوجي للبلاد والتمكين من النقل الكفء للتكنولوجيا، حيث اتخذت إجراءات وتدابير نحو مسعى بناء نظام بحث علمي فعال إلا أن نتائج السياسات لم ترقى إلى الطموحات المرجوة.

تواجه الجزائر مجموعة من العقبات التي تحول سيطرتها واستيعابها للتكنولوجيا المنقولة، حيث تعرف الجزائر مشاكل فيما يتعلق بالتكنولوجيا المستوردة، وكذلك مشاكل متعلقة بالهياكل المحلية للبحوث والتطوير، وهو ما يجب على أصحاب القرار القيام بجملة من المراجعات والإصلاحات.

خاتمة

خاتمة

في ختام دراستنا، ومن خلال ما تم استعراضه لدراسة الإشكالية المطروحة المتمثلة في :كيف يمكن للجزائر الاستفادة من الاستثمار الأجنبي المباشر في تحويل المعارف العلمية والتكنولوجيا؟، تم التوصل إلى أن عملية تحويل التكنولوجيا من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر، هي عملية شديدة التعقيد وتتطلب الكثير من الجهود، حيث لا نستطيع القيام بنقل التكنولوجيا دون توفر الإمكانيات اللازمة للقدرة على تلقي وفهم وتكييف واعتماد ما يسمى بالتكنولوجيا، ذلك أن الشركات الأجنبية عادة ما تميل إلى تحويل التكنولوجيا الأكثر تعقيدا حفظا على قدرتها التنافسية أو تلك الأقل تطورا وحصر الحديثة منها في الدولة الأم حفاظا على مصالحها. إلى جانب ذلك، فإن العنصر البشري في الدول النامية، على قدر ما يعد عاملا جاذبا للاستثمار الأجنبي، إلا أن مستواه التعليمي المتدني في الكثير من الدول النامية يحول دون إمكانية استيعابه وتلقيه لتلك التكنولوجيا بنجاح،كما أن الجهود المبذولة في مجال البحث والتطوير في الدول النامية هي في الغالب محدودة مقارنة بالدول المتطورة وترتكز كثيرا على الدعم الحكومي في ذلك، وهو ما يجعل قدرات الدول النامية الاستيعابية للتكنولوجيا لا تكون متماثلة إذا ما قورنت بالدول الأكثر تقدما.

وهذا ما ينطبق على الجزائر التي هي الأخرى ورغم ما تبذله من جهود وإصلاحات إلا أنها تبقى بعيدة عن اللحاق بالركب التطور التكنولوجي، وهذا يعني عدم تحقيق بعض النجاح الذي يمهد الطريق لامتلاك تكنولوجيا ذاتية.

من أجل الخروج من مشكلة التحول التكنولوجي لجأت الجزائر إلى فتح الطريق أمام الاستثمارات الأجنبية المباشرة وإقامة شراكات أجنبية، حيث كان لقطاع الصناعة وبالأخص قطاع المحروقات الاستفادة الكبرى فيما يتعلق بنقل التكنولوجيا والمعارف العلمية، في حين تبقى استفادة القطاعات الاقتصادية المنتجة التي تساهم في إنعاش الاقتصاد ورفع معدلات النمو خارج قطاع المحروقات ضعيفا، إضافة إلى ضعف الاهتمام بنشاطات البحث والتطوير وكذلك نشاطات الابتكار، وهذا ما يفسر وجود مجموعة من العوائق التي تؤثر بالسلب على مناخ الاستثمار وتساهم في انخفاض وتيرة تدفق الاستثمارات الكثيفة من حيث التكنولوجيا والكفاءة، التي تعود على الاقتصاد بالنفع.

اختبار فرضيات الدراسة:

ومن خلال ما سبق وبعد عرضنا للدراسة تم التوصل إلى النتائج التي يمكن من خلال ذلك اثبات أو نفي الفرضيات، وبالتالي من خلال تحليل لما تحتويه الدراسة تم التوصل إلى:

أولا: تم اثبات الفرضية الأولى في الفصل الثاني، حيث أنه رغم سياسات الإصلاح و جهود التحفيز وإجراءات تهيئة مناخ الاستثمار إلا أن حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر خارج قطاع المحروقات تبقى ضعيفة ومحدودة.

ثانيا: تم اثبات الفرضية الثانية في الفصل الثاني، والتي تنوه أن تحويل التكنولوجيا إلى الجزائر عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر ليست عملية تلقائية وتتطلب لنجاح ذلك وجود عنصرين مهمين ألا وهما كفاءات بشرية ماهرة ونشاطات بحث وتطوير محلية مهمة ومترابطة مع الاقتصاد الوطني.

ثالثا: تم اثبات صحة الفرضية الثالثة في الفصل الثاني، باعتبار أن الاقتصاد العالمي يرتكز بالدرجة الأولى على المعرفة والتكنولوجيا السريعة، الأمر الذي يقتضي ضرورة الرقي برأس المال البشري والاستثمار فيه كمبدأ لمواكبة التغيير التكنولوجي.

نتائج الدراسة:

من خلال دراستنا لهذا الموضوع نتقدم بالنتائج التالية:

- بالرغم من المساعي التي حققتها الجزائر من خلال تحديث الإطار التشريعي الذي ينظم الاستثمار وتأهيل المؤسسات الاقتصادية،إلا أن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر لا تعكس الإمكانيات المتاحة من قبل الدولة.
- الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر تستهدف بالدرجة الأولى الصناعة وبالأخص المحروقات وهذا لا يخدم الاقتصاد في ظل الأزمة المالية التي تعاني منها البلاد، فضلا عن الارتفاع الصاروخي لقيمة الواردات وانخفاض إيرادات النفط، مما يهدد استقرار البلاد.
- ينتج عن استخدام التكنولوجيا الحديثة من قبل الدول النامية بشكل غير مدروس تبعية إلى الدول الصناعية، مما يؤثر بالسلب على الاستقلالية الاقتصادية والسياسية للدول النامية المستقبلة للتكنولوجيا.
- غياب نموذج واضح تقوم عليه سياسة نقل التكنولوجيا، حيث أن الجزائر تحرص فقط على نقل العمليات النهائية للإنتاج كالتغليف والتركيب والتجميع وهذا ما يفسر عدم حصول حالات توطين للتكنولوجيا.
- ضعف الابتكار والإبداع في الجزائر يعود أساسا إلى ضعف مراكز البحث، وعدم وجود ترابط بين الجامعات وهذه المراكز.
- تسجيل نقائص في إطار تشجيع الاستثمار في رأس المال البشري من ناحية الجودة والنوعية وتحفيزه لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ولكن تبقى تحديات لابد من رفعها للوصول إلى المعايير الدولية من حيث الكفاءات والرقي برأس المال الجزائري.

التوصيات:

- ضرورة العمل على تحسين المناخ الاستثماري في الجزائر من خلال تدارك النقائص في التشريعات والقوانين المنظمة له،حتى يتم الوصول إلى مناخ استثماري ملائم يرفع من حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة تجاه دورة الاقتصاد الوطني.
- ضرورة تسريع عملية إصلاح المنظومة المالية والمصرفية بما يتماشى وسرعة تقدم هذا القطاع على المستوى العالمي مما يعطي الثقة والأمان للمستثمر الأجنبي.
- العمل على توجيه الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الأنشطة الاقتصادية ذات القيمة المضافة(الغير نفطية) مثل الصناعة والزراعة، كبدائل حقيقة لإنهاء التبعية للمحروقات والتوجه نحو التصدير.
- نقل التكنولوجيا يجب أن يعود بالفائدة على التنمية الاقتصادية من خلال خلق التقارب بين الجامعة والأوساط الاقتصادية.
- العمل على حسن تأطير وتكوين الكوادر البشرية مما يساهم في التنمية الذاتية من جهة، ومن جهة أخرى الحد من خطر السيطرة من الخارج.
- وضع مؤسسات وهياكل متينة تشجع على الإبداع وتضمن حماية الملكية الصناعية.
- العمل على إقامة أقطاب تكنولوجية و التفاف المؤسسات حولها وبالتالي خلق مناخ لتطور المعرفة العلمية وانتقالها.

آفاق الدراسة:

- واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ودوره في ترقية الصادرات خارج المحروقات.
- اثر الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية صناعة السيارات في الجزائر وعوامل نجاح دلك.

المراجع

المراجع

أولا:المراجع باللغة العربية

✓ **الكتب**

1. أمال قاسيمي، أسمهان تمغارت، وآخرون، الجزائر، إشكالية الواقع ورؤى المستقبل، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي، (64)، 2013.
2. بسام محمود المهيرات، إدارة المعرفة في تكنولوجيا المعلومات، ط1، دار جليس الزمن للنشر والتوزيع، عمان، 2012 .
3. عبد الرزاق حمد حسين الجبوري، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية، ط1، دار الحامد للنشر، الأردن، عمان، 2014.
4. عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الاستثمار الدولي، ط2، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 1991.
5. عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، ط1، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2003.
6. عبد السلام أبو قحف،(1989)،نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية ،مؤسسات شباب الجامعة ،الإسكندرية.
7. عبد اللطيف بن شنهو، تجربة الجزائر وديناميكية التطور الاجتماعي، الندوة الفكرية: التنمية المستقلة في الوطن العربي، ط1،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1987.
8. علي لطفي، حسين مصطفى هلالي وآخرون، تكنولوجيا الموارد البشرية، ط1، دار الكتب المصرية، القاهرة، 2009.
9. عيبوط مجند وعلي، الاستثمارات الأجنبية في القانون الجزائري، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.
10. محمد زاهد ديري، إدارة الأعمال الدولية، دار الثقافة، عمان، 2011.
11. محمد صفوت قابل، نظريات وسياسات التنمية الاقتصادية، دار الوفاء، 2008.
12. نزيه عبد المقصود مبروك، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2007.

✓ **الأطروحات والمذكرات**

أ. الأطروحات

13. رابحي دراجي، عوادي ميادة، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا حالة الجزائر- كلية العلوم الاقتصادية، جامعة 20 أوث 1955- سكيكدة، 2015، نقلا عن الرابط التالي: http://www.researchgate.net/ .
14. صلاح عباس، العولمة وأثارها في الفكر المالي والنقدي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005.
15. عبد المطلب عبد الحميد، العولمة الاقتصادية/منظماتها- شركاتها- تداعيتها، الدار الجامعية، 2006.
16. معاوية عثمان حداد، القواعد القانونية المنظمة لجذب الاستثمار الأجنبي، دار الجامعة الجديدة، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، 2015.

ب. المذكرات

17. بوظراف جيلالي، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية حالة الصين،مذكرة شهادة ماجيستر، كلية الحقوق والعلوم التجارية، جامعة مستغانم.
18. داود بوزادي سلطانة ،اثر التنظيم الإداري والمالي على الاستثمارات الصناعية في الجزائر ،رسالة لنيل درجة الماجستير في التخطيط،جامعة الجزائر معهد العلوم الاقتصادية.
19. شعور جبنية مزداوي، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية ومحددات التنمية المستدامة، رسالة ماجيستر غير منشورة،كلية العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، 2008.
20. كريمة قويدري، الاستثمار الأجنبي والنمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة شهادة ماجيستر، في التسيير الدولي للمؤسسات، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر 2011/2010.

21. لعيدي خيرة، الإطار القانوني للاستثمار بالجزائر (قطاع المحروقات نموذجا)، مذكرة شهادة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم.

✓ **المجلات والمقالات**

22. آسيا عطيل ،مراد صاولي،الاستثمار الأجنبي المباشر كآلية لتحويل التكنولوجيا إلى الدول النامية،إضاءة إلى تجربة الصين،مجلة دراسات اقتصادية العدد 2 ،2019/12/4قالمة.
23. بوضراف جيلالي ،التجديد ونقل التكنولوجيا ،مجلة أبحاث اقتصادية،العدد التاسع ،جوان 2011
24. بوعوينة سليمة، كنزة عائشة، الاستثمار في رأس المال البشري كآلية لنقل وتوظيف التكنولوجيا، جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس (المغرب)، مجلة الإبداع، المجلد 09/ العدد: 1، 2019.
25. بولعيد بعلوج، الشركات المتعددة الجنسيات ودورها في نقل التكنولوجيا في الدول النامية، مجلة العلوم الإنسانية تصدر عن كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، عدد 35، جوان 2011.
26. دحماني سامية، أهمية الاستثمار في رأسمال البشري ودوره في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر –حالة الجزائر- مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد الثامن، جامعة علي لونيس، البليدة 2.
27. روشو عبد القادر، مدى جاذبية المناخ الاستثماري في الجزائر للاستثمارات الأجنبية المباشرة (دراسة تقييمية للفترة 2000،2019)، مجلة التكامل الاقتصادي، العدد 04/ (ديسمبر 2019)، المركز الجامعي، تيسمسيلت.
28. زموري كمال، تشخيص وضعية النظام الوطني للابتكار في الجزائر" حقائق وآفاق"، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، المركز الجامعي، ميلة، الجزائر، العدد 4/ ديسمبر 2018.
29. زموري كمال، مرداوي كمال، منظومة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في الجزائر: الوضع الراهن واستراتيجيات التطوير، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد 5/ جوان 2017، جامعة أم البواقي- الجزائر.
30. زوزي محمد، إستراتيجية الصناعات والصناعة الجزائرية، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 8، 2010.
31. طهراوي دومة علي، يسبع عبد القادر، الكفاءات المهاجرة وهجرة العودة مدخل لنقل التكنولوجيا والمعرفة للدول الأصلية، جامعة سيدي بلعباس، مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد، العدد 1، 2019.
32. عائشة موزاوي، القوانيين والأجهزة المنظمة للاستثمار في الجزائر، جامعة المدية، مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد، العدد 2017/02.
33. عبد الله علي، عذاب مزهر حميد، نقل وتوظيف التكنولوجيا وأثرها في تنمية الموارد البشرية، دراسة نظرية تطبيقية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد 2010/25 .
34. عبد الله فوزية، الاستثمار الأجنبي المباشر كآلية لنقل التكنولوجيا، مجلة إيليزا للبحوث والدراسات، المركز الجامعي إيليزي، الجزائر، العدد الأول، 2016.
35. مراد خروبي، أميرة بحري، الاستثمار الأجنبي المباشر كآلية فعالة لنقل التكنولوجيا الأجنبية إلى المؤسسات الجزائرية، جامعة باتنة، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 12، 2017.
36. مسعي عبد الكريم، مشاريع الشراكة الصناعية ودرها في نقل التكنولوجيا، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة زيان عاشور بالجلفة، العدد 25.
37. نقموش عادل، المسؤولية الاجتماعية للاستثمار الأجنبي المباشر، إثارة حالة الجزائر، مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد، تصدر عن جامعة محمد بوضياف المسيلة، مجلة رقم 02/ العدد: 02 (2018) 2018/12/31.

✓ **التقارير**

38. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2014 www.undp.org.
39. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، 2019 www.undp.org.
40. تقرير الاجتماع الوزاري، برنامج التنمية الخماسي 2010-2014،المنعقد في 24 ماي 2014، انظر الموقع الرسمي لوزارة الداخلية www.interieur.gov.dz .

41. تقرير الأمم المتحدة 2012، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، الدورة الخامسة عشرة http://www.undocs.org .
42. تقرير التكنولوجيا والابتكار 2018، منشور من منشورات الأمم المتحدة، صادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD/ TIR/ 2018 (overview) http://unctad.org .
43. تقرير المعرفة العربي لعام 2014: الشباب وتوظيف المعرفة www.undp.org.

✓ **نصوص تشريعية وتنظيمية**

44. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، قانون رقم 20-07 مؤرخ في 12شوال عام1441 الموافق 4جوان سنة2020،يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة2020 ،الجريدة الرسمية ،العدد33.
45. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 15-21 مؤرخ في 148 ربيع الأول عام 1437 الموافق 30 ديسمبر سنة 2015، يتضمن القانون التوجيهي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، الجريدة الرسمية، عدد 71.
46. المادة 03 من المرسوم التنفيذي رقم 06-356 المتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها وسيرها.
47. المادة 06 من المرسوم التنفيذي رقم 01-281 المؤرخ في 24 سبتمبر 2001.
48. المادة 19 من الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 /2001/08 المتعلق بتطوير الاستثمار.
49. المادة 50 من القانون رقم 20-07 المؤرخ في 12شوال عام1441 الموافق ل4 جوان سنة2020،يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2020.
50. مرسوم تنفيذي رقم 01-281 المؤرخ في 24 سبتمبر المتعلق بتشكيلة المجلس الوطني للاستثمار وتنظيمه وسيره، الجريدة الرسمية العدد 55، الصادر يوم 26 سبتمبر 2001،المادة 5

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

51. Abobaker Salem, an investigation of foreign direct investment an technology Transfer comparative study of Libya and Egypt, International review of business research paper, volume 7, No.02, University of Gloucestershire, march 2011.
52. Banque mondiale, Rapport de suivie de la situation économique de l'Algérie, Printemps 2017.
53. Chabha Bouzar, Fatima Tareb, Les Ide Canal de TRANSMISSION DE Transfert de Technologie : une options de la politique de développement industriel en Algérie, université de Tizi-ouzou, Recherches économiques et managériales n°6- décembre 2009.
54. La banque d'Algérie, Buletin monétaire et financier, premier trimestre 2018.
55. OCDE:Définition de convention de base pour la mesure de la recherche et du développement expérimental, parie, 1999.
56. Rapports annuels de la Banque d'Algérie (2002-2017).
57. Rédha younes Bouacida, Quelle place de l'économie de la connaissance en Algérie ? La transition du Modèle de croissance en Question, l'harmattan «Marché et organisations» 2018/2(n° 32).
58. Sonia Ben Slimane et Messaoud Zouikri, Investissements directs étrangers et capacité d'absorption nationale : les leviers de croissance des économies du Maghreb, dans Marche et organisations2016/2(n°26).
59. Younes Bouacida, R et Haudeville, B ,Deveppement de l économie de la connaissance en Algérie et inflexion du modèle de croissance ,Revue El-Bahith 15/2015.

ثالثا:مراجع الانترنت

60. الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، WWW.ANDI.DZ ،تاريخ الاطلاع: 2020/03/3 .
61. Renault-dz .WWW.ar تاريخ الاطلاع 2020/5/2.
62. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي أنظر في: https://www.mesrs.dz ، تاريخ الاطلاع: 2020/05/10.
63. رابحي دراجي، عوادي ميادة، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا حالة الجزائر- كلية العلوم الاقتصادية، جامعة 20 أوث 1955- سكيكدة، 2015، نقلا عن الرابط التالي: http://www.researchgate.net/ ،تاريخ الاطلاع: 17/05/ 2020.
64. منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافةhttps://uis.unesco.org،تاريخ الاطلاع:2020/05/25 .
65. الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار،-http://andi.dz/index.php/fr/declaration-d-investissement/bilan-des-declarations-d-investissement-2002-2017 ، **تاريخ الاطلاع 14 مارس2020.**
66. الديوان الوطني للإحصائيات WWW.ONS.dz، تاريخ الاطلاع:18/04/2020.